وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المثنى/ كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية/ الدراسات العليا

تفعيل اجراءات التدقيق وفق المعايير الدولية

للتحقق في استمرارية النشاط المصرفي

(دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة المثنى

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

من قبل الطالب:

نصير ظاهر جابر

اشراف

ا.م.د وعد هادي عبد الحساني

1445هـ المثنى 2023م

« وإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ

أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ »

صدق الله العلي العظيم

الانبياء(47)

الاهداء

الى صاحب العصر والزمان عجل الله فرجه الشريف

إلى من كابد مشقة الحياة لأجلي .....الوالد العزيز

إلى من رحلت بدون وداع ..... المرحومة امي

إلى من هم منبع الاخلاص والاعتزاز..... أخوتي وأخواتي

إلى من وقفت بجانبي لتشد أزري ..... زوجتي الغالية

إلى فلذات كبدي ورياحين عمري ..... أولادي وبناتي

اليكم جميعًا اهدي جهدي المتواضع

الباحث

شكـــر وثنـــــاء

(وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ)
(النمل:19)

الحمد لله خالق اللوح والقلم، وخالق الخلق من عدم، وحكم وجمّل الليل بالنجوم في الظلم، الحمد لله رب العالمين حمدًا كثيرًا طيبًا مباركاً فيه على تمام نعمه وعظيم كرمه، وصلوات ربي على سيدنا محمد واهل بيته الطيبين الطاهرين.

وانا اختتم مرحلة الكتابة بهذا الجهد المتواضع، اتقدم بالامتنان الكبير والشكر الجزيل الى (أ.م. د وعد هادي عبد الحساني)، المشرف على رسالتي على ما بذله من جهود تمثلت في الدعم والتوجيه العلمي اللامحدود الذي ابداه لي خلال فترة إعداد رسالة الماجستير، فقد ساهم بشكل كبير في مساعدتي في تحسين وتطوير المستوى الفكري في مجال كتابة البحث العلمي، واشكره أيضًا للتواصل الدوري الذي أظهره معي، وسعة صدره في الاستماع إلى أفكاري وملاحظاتي، فكان دائمًا مستعدا للإجابة على استفساراتي وتوجيهي على المسار الصحيح، مما أعطاني الثقة والدعم اللازمين لاستكمال الرسالة بنجاح، فجزاه الله عني خير الجزاء على كل ما قدمه، واسأل الله ان يكافئه بالخير والتوفيق في حياته الشخصية والعلمية .

كما أتقدم بالشكر والامتنان الى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد ومعاونيها للشؤون العلمية والادارية والوحدات والاقسام الاخرى، واتقدم بالشكر والامتنان الى رئاسة قسم العلوم المالية والمصرفية، والى جميع اساتذتنا في قسم العلوم المالية والمصرفية الذين اشهد لهم بالفضل على ما وصلت اليه الان، واعتذر لهم ان كان لي تقصير معهم.

واتقدم بالشكر والامتنان الى السيد رئيس لجنة المناقشة والسادة الاعضاء لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة .

والشكر موصول الى موظفي مكتبة جامعة المثنى لتعاونهم في رفدنا بالمصادر الحديثة، كما أتقدم بالشكر، الى اخوتي، وعائلتي، وزملاء البحث و الاصدقاء ، لما بذلوه من مساعدة وتعاون معي، اسأل الله ان يوفق ويحفظ الجميع ..

الباحث

المستخلص:

يهدف البحث الى بيان دور تفعيل إجراءات التدقيق وفق المعايير الدولية للتحقق في استمرارية النشاط المصرفي، وفق ما يتناسب مع بيئة العمل المحلية، ومتطلبات جهات الرقابة المصرفية الدولية، من خلال إعداد برنامج تدقيق مقترح يعتمد على المعايير الدولية الخاصة بالاستمرارية، لكشف نقاط القوة او الضعف في القطاع المصرفي، وبيان أثر ذلك على استمرارية النشاط المصرفي في المدى المنظور.

وقد طبق البحث على عينة مكونة من ثمانية مصارف من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة(2018-2021) وهي (المصرف التجاري، مصرف الخليج، المصرف الاهلي العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف اشور الدولي، مصرف سومر، مصرف بغداد، مصرف الشرق الاوسط) وتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في الجانب النظري، والمنهج الوصفي التحليلي في تحليل ودراسة بيانات التقارير المالية لتلك المصارف، بالاعتماد على المؤشرات والنسب المالية من اجل تطبيق برنامج التدقيق المقترح، من اجل اثبات او نفي فرضية البحث .

وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج اهمها، يساعد تفعيل إجراءات التدقيق وفق المعايير الدولية في الحد من المخاطر المصرفية من خلال التنبؤ المسبق والتحوط منها، للتحقق في استمرارية النشاط المصرفي، لا سيما فيما يتعلق بمخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر سعر الفائدة ورأس المال، وجد البحث أن الالتزام بمعايير التدقيق الدولية يمكن أن يعزز فعالية إجراءات التدقيق، ومن اهم التوصيات التي خرج بها البحث، ضرورة تطبيق برنامج تدقيقي يستند الى المعايير الدولية لدى الجهات الرقابية الخاصة بالعمل المصرفي، لما له من دور في التبوء بشكل مبكر عن المخاطر والافصاح عنها للجهات المعنية من اجل اتخاذ التدابير اللازمة التي تحمي المصارف وتحسن من استمراريتها.

قائمة المحتويات

ت	العنوان	رقم الصفحة
1	الآية الكريمة	----
2	الاهداء	أ
3	شكر وثناء	ب
4	المستخلص	ج
5	قائمة المحتويات	د
6	قائمة الجداول	ز-و
7	قائمة الاشكال	هـ
8	قائمة الملاحق	ي
9	المقدمة	2-1
10	الفصل الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة	15-3
11	المبحث الأول : منهجية البحث	7-3
12	المبحث الثاني : دراسات سابقة واسهامات البحث الحالي	15-8
13	الفصل الثاني : الاطار التعريفي لمتغيرات البحث	78 -17
14	المبحث الأول : ماهية اجراءات التدقيق ومعايير التدقيق الدولية	33 -17
15	المبحث الثاني: ماهية استمرارية النشاط المصرفي	58-34
16	المبحث الثالث : مخاطر النشاط المصرفي والعلاقة بين متغيرات البحث	78-61
17	الفصل الثالث: الجانب التطبيقي	123 -79
18	المبحث الاول: نبذة تعريفية عن المصارف التجارية مع برنامج التدقيق	80
19	المبحث الثاني تطبيق برنامج تدقيق استمرارية النشاط المصرفي	82 -81
20	الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات	127-124
21	المبحث الأول: الاستنتاجات	126-125
22	المبحث الثاني: التوصيات	128-127
23	المصادر	150-129
24	الملاحق	
25	المستخلص باللغة الانكليزية	

قائمة الجداول

ت	العنوان	رقم الصفحة
.1	اوزان كفاية راس المال	66
.2	اوزان جودة الموجودات	67
.3	اوزان كفاءة الإدارة	68
.4	اوزان تقييم الربحية	68
.5	اوزان جودة السيولة	69
.6	اوزان الحساسية اتجاه المخاطر	70
.7	نبذه مختصرة عن المصارف عينة البحث	80
.8	انموذج برنامج تدقيق استمرارية النشاط المصرفي المقترح	81 -82
.9	إجراءات التدقيق وفق المعيار الدولي (260) لمصرف التجاري العراقي للمدة من (2018-2021)	83
.10	إجراءات التدقيق وفق المعيار الدولي (260) لمصرف الأهلي العراقي للمدة من (2018-2021)	84
.11	إجراءات التدقيق وفق المعيار الدولي (260) لمصرف الشرق الاوسط للمدة من (2018-2021)	85
.12	إجراءات التدقيق وفق المعيار الدولي (260) لمصرف الخليج التجاري للمدة من (2018-2021)	86
.13	إجراءات التدقيق وفق المعيار الدولي (260) لمصرف الائتمان العراقي للمدة من(2018-2021)	87
.14	إجراءات التدقيق وفق المعيار الدولي (260) لمصرف اشور للمدة من (2018-2021)	88
.15	إجراءات التدقيق وفق المعيار الدولي (260) لمصرف سومر للمدة من (2018-2021)	89
.16	إجراءات التدقيق وفق المعيار الدولي (260) لمصرف بغداد التجاري للمدة من (2018-2021)	90
.17	تحليل كفاية راس المال للمصارف عينة البحث للمدة (2018-2021)	91
.18	تحليل مؤشر جودة الموجودات للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2018-2021)	95
.19	تحليل مؤشر الربحية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2018-2021)	98

ت	العنوان	رقم الصفحة
.20	تحليل مؤشر السيولة للمصارف عينة البحث للمدة (2018-2021)	101
.21	تحليل مخاطر الائتمان للمصارف عينة البحث للمدة (2018-2021)	104
.22	تحليل مخاطر السيولة للمصارف عينة البحث للمدة (2018-2021)	106
.23	تحليل مخاطر أسعار الفائدة للمصارف عينة البحث للمدة (2018-2021)	108
.24	تحليل مخاطر راس المال للمصارف عينة البحث للمدة (2018-2021)	111
.25	اوزان مؤشرات السلامة المالية	114
.26	نتيجة اجراءات التدقيق لمصرف التجاري العراقي والتنبؤ بإمكانية الاستمرارية للمدة(2018-2021)	115
.27	نتيجة اجراءات التدقيق لمصرف الاهلي العراقي والتنبؤ بإمكانية الاستمرارية للمدة(2018-2021)	116
.28	نتيجة اجراءات التدقيق لمصرف الشرق الاوسط والتنبؤ بإمكانية الاستمرارية للمدة(2018-2021)	117
.29	نتيجة اجراءات التدقيق لمصرف الخليج التجاري والتنبؤ بإمكانية الاستمرارية للمدة(2018-2021)	118
.30	نتيجة اجراءات التدقيق لمصرف الائتمان العراقي والتنبؤ بإمكانية الاستمرارية للمدة(2018-2021)	119
.31	نتيجة اجراءات التدقيق اشور الدولي والتنبؤ بإمكانية الاستمرارية للمدة(2018-2021)	120
.32	نتيجة اجراءات التدقيق لمصرف سومر التجاري والتنبؤ بإمكانية الاستمرارية للمدة(2018-2021)	121
.33	نتيجة اجراءات التدقيق لمصرف بغداد والتنبؤ بإمكانية الاستمرارية للمدة(2018-2021)	122

قائمة الاشكال

ت	العنوان	الصفحة
.1	المخطط الفرضي للدراسة	7
.2	أنواع الإجراءات التفصيلية	19
.3	مستويات وأساليب الإجراءات التحليلية	21
.4	مراحل تنفيذ الاجراءات التحليلية	23
.5	اهداف الاجراءات التحليلية	25
.6	أنواع الإجراءات التدقيقية	27
.7	المعايير الدولية للتدقيق المختارة لبرنامج التدقيق	33
.8	انواع الانشطة المصرفية	38
.9	اهمية استمرارية النشاط المصرفي	44
.10	العوامل المؤثرة على الاستمرارية	50
.11	مؤشرات التنبؤ بالاستمرارية	52
.12	انواع المخاطر المصرفية	64
.13	ترتيب المصارف التجارية عينة البحث حسب كفاية رأس المال للمدة (2018-2021)	94
.14	ترتيب المصارف عينة البحث حسب الوسط الحسابي لجودة الموجودات للمدة (2018-2021)	97
.15	ترتيب المصارف عينة البحث حسب متوسط نسبة الربحية للمدة (2018-2021)	100
.16	ترتيب المصارف التجارية عينة البحث حسب متوسط نسبة السيولة للمدة (2018-2021)	103

قائمة الملاحق

ت	عنوان الملحق	الصفحة
1	بعض البيانات المالية لمصرف بغداد التجاري	I
2	بعض البيانات المالية للمصرف التجاري العراقي	I
3	بعض البيانات المالية المصرف الأهلي العراقي	I
4	بعض البيانات المالية لمصرف الشرق الاوسط	II
5	بعض البيانات المالية لمصرف الخليج التجاري	II
6	بعض البيانات المالية لمصرف الائتمان العراقي	II
7	بعض البيانات المالية لمصرف اشور الدولي	III
8	بعض البيانات المالية لمصرف سومر التجاري	III

قائمة المختصرات

الاختصار	التوضيح
IAASB	مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي
ISAs	المعايير الدولية للتدقيق
IAPSs	البيانات الدولية حول ممارسات التدقيق
BCBS	لجنة بازل للرقابة المصرفية
CAMLES	نموذج مختصر للعوامل الستة المستخدمة في تصنيف المصارف، اذ تمثل حرف (C) كفاية رأس المال ، وحرف (A) جودة الموجودات، وحرف (M) كفاءة الادارة، وحرف (L) السيولة، وحرف (E) يمثل الربحية، اما حرف(S) تمثل الحساسية اتجاه المخاطر

المقدمة:

يعد القطاع المصرفي واحدا من القطاعات المهمة والحيوية في الاقتصاد المحلي والدولي، اذ تلعب المصارف دورًا فاعلا في تسهيل النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار المالي، ويكتنف النشاط المصرفي العديد من المخاطر،التي قد تؤدي إلى زعزعة استقرار المؤسسات المالية، وتعطيل الأنشطة الاقتصادية، لما لها من عواقب وخيمة على المدى البعيد في الاقتصادات المحلية والعالمية.

تكمن أهمية تفعيل إجراءات التدقيق وفق المعايير الدولية في التخفيف او الحد من تأثير المخاطر المصرفية ،إذ توفر معايير التدقيق الدولية وبيان التدقيق، التي وضعها مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي(IAASB)، ولجنة بازل للرقابة المصرفية(BCBS)، إطارًا شاملاً لإجراء عمليات التدقيق، من خلال موائمة إجراءات التدقيق مع المعايير الدولية، وتخدم هذه الاجراءات المدققين واصحاب المصلحة من المودعين والمستثمرين والادارة وجهات اخرى من الحصول على تأكيدات معقولة بشأن دقة وموثوقية البيانات المالية، وفعّالية الضوابط الداخلية، والكشف المبكر عن المخاطر المصرفية متمثلة بمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، ومخاطر راس المال ومخاطر اخرى، وتقيمها بشكل مناسب، وبالتالي التحقق من استقرار واستمرارية عمل تلك المصارف، ويهدف هذا البحث بالدرجة الاساس الى بيان دور تفعيل اجراءات التدقيق وفق المعايير الدولية للتحقق في استمرارية النشاط المصرفي.

تكّون هيكل البحث من اربعة فصول، خصص الفصل الاول، المبحث الاول، لمناقشة منهجية البحث، والمبحث الثاني استعرض دراسات سابقة واسهامات البحث الحالية، بينما يتناول الفصل الثاني الاطار التعريفي لمتغيرات البحث، اذ تكون من ثلاثة مباحث :المبحث الاول، تناقش فيه المفاهيم والعناوين الخاصة بالمتغير الاول (اجراءات التدقيق، ومعايير وبيان التدقيق ذات العلاقة باستمرارية النشاط)، المبحث الثاني، خصص لعرض ومناقشة عناوين المتغير التابع (استمرارية النشاط المصرفي)، وتم في المبحث الثالث، استكمال عرض ومناقشة انواع المخاطر المصرفية، ومؤشرات قياس متغيرات البحث، ودراسة العلاقة بين المتغيرات، في حين اختص الفصل الثالث، لمناقشة الجانب التطبيقي، واشتمل على مبحثين: المبحث الاول، نبذة تعريفية مختصرة للمصارف التجارية عينة البحث مع انموذج مقترح لبرنامج التدقيق الذي تم اعداده وفق مجموعة من

الاجراءات المتوافقة مع المعايير الدولية المختارة، امّا المبحث الثاني، تضمن مناقشة تطبيق برنامج التدقيق والتحليل المالي ، واختتم البحث بالفصل الرابع، اذ تكون من مبحثين، خصصت لعرض النتائج والتوصيات التي توصل اليها البحث الحالي، ومثل المبحث الاول، الاستنتاجات، اما المبحث الثاني، التوصيات.

الباحث

الفصل الاول

منهجية البحث ودراسات سابقة

تمهيد

المبحث الاول: منهجية البحث

المبحث الثاني: دراسات سابقة واسهامات البحث الحالية

تمهيد:

تعد منهجية البحث المسار الرئيس الذي يتخذه الباحث في دراسته، من خلال توضيح مشكلة البحث والأهمية، كذلك أهداف البحث التي يسعى إلى تحقيقها، وتعد الدراسات السابقة أحد المرتكزات الأساسية والمهمة، لأي دراسة قادمة ويكمن الجانب المهم في أنها تزود الباحثين بمؤشرات دقيقة عما توصل إليه الباحثين سابقاً، وهذا الأمر يمنع التكرار والتداخل فضلاً عن انها تقدم للباحثين فوائد عديدة من خلال ما توصلت إليها تلك الدراسات من استنتاجات وتوصيات ومقترحات متداولة، في هذا الفصل مبحثين يتناول المبحث الأول منهجية البحث، أمّا المبحث الثاني يستعرض الجهود المعرفية السابقة ومراجعة دراسات سابقة، التي تناولت المتغيرات المبحوث فيها، ومدى الإفادة من تلك الدراسات بما تخدم منهجية البحث والجانب النظري.

المبحث الاول

منهجية البحث

1-1-1.مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ضعف الالتزام بتفعيل اجراءات التدقيق وفق المعايير الدولية، الخاصة بالمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، التي يؤدي عدم الالتزام بمتطلباتها في عجز تلك المصارف على مواكبة التطورات وتعرضها لمخاطر المصرفية قد تؤدي بها الى الفشل وعدم القدرة على الاستمرارية، لما تقدمة تلك المعايير من إمكانية تحديد نقاط القوة في النشاط المصرفي وتعزيزها، وتحديد نقاط الضعف والخلل ومحاولة، معالجتها او تلافيها في المستقبل المنظور، عبر توظيف اجراءات التدقيق على اساس المعايير الدولية ذات العلاقة بالمصارف التجارية، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الاتي:**(ما مدى تأثير فاعلية التدقيق وفق المعايير الدولية للتحقق في استمرارية النشاط المصرفي؟)** ويتفرع التساؤل الرئيس تساؤلات عدّة فرعية :-

1- ما مدى اسهام اجراءات التدقيق وفق المعايير الدولية في الحد من المخاطر المصرفية وللتحقق في استمرارية المصارف التجارية.

2- مادور فاعلية التدقيق وفق المعايير الدولية في تحديد نقاط القوة والضعف في النشاط المصرفي

3- ما هي أفضل الممارسات والتوجيهات لتنفيذ إجراءات التدقيق وفقًا للمعايير الدولية التي يمكن الاعتماد عليها في المصارف التجارية .

2.1.1. اهمية البحث

تكمن اهمية البحث من أن تفعيل اجراءات التدقيق وفق المعايير الدولية له انعكاس على مستوى نشاط المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والذي بدوره يخدم اصحاب المصلحة من المودعين والمستثمرين والادارة والمنظمات والجهات الاخرى ، من خلال التنبؤ بالمخاطر المصرفية، ومحاولة الحد او التخفيف من اثاراها، وتعمل على التحقق في استمرارية النشاط في المصارف، والذي سيكون له اثراً ايجابي على اصحاب المصلحة، والاقتصاد العراقي .

1-1-3. اهداف البحث

أ- الاهداف المتعلقة بالجانب النظري:

1- ايضاح دور تفعيل اجراءات التدقيق وفق المعايير الدولية في القطاع المصرفي مع الاطر المعمول بها عالميا لضمان للتحقق في استمرارية النشاط المصرفي

3- بيان فاعلية إجراءات التدقيق المتوافقة مع المعايير الدولية للحد من المخاطر المصرفية او تقليل اثارها.

ب- الاهداف المتعلقة بالجانب التطبيقي:

1- ضمان الامتثال للمعايير الدولية من خلال موائمة إجراءات التدقيق في القطاع المصرفي مع المعايير والمبادئ التوجيهية وأطر التدقيق المعترف بها عالميًا، عبر اعداد برنامج تدقيق مقترح له علاقة بالنشاط المصرفي في المصارف التجارية عينة البحث.

2- التحقق في استمرارية المصارف التجارية عينة البحث للتأكد من سلامة نشاطها المصرفي

1-1-4. فرضية البحث

يستند البحث الى فرضية رئيسة هي(**ان فاعلية اجراءات التدقيق وفق المعايير الدولية، يساعد في الكشف المبكر عن المخاطر المصرفية والحد منها او تخفيف اثرها، وبالتالي التحقق في استمرارية النشاط المصرفي).**

1-1-5. منهج واسلوب البحث :

1- اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في تحديد مشكلة البحث

2- اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي في الاطار التعريفي لمتغيرات البحث

3- اعتمد على الاسلوب الوصفي التحليلي لتحليل البيانات المالية في الجانب التطبيقي

1-1-6. حدود البحث:

1- **الحدود الزمانية** : للمدة (2018-2021)

2- **مجتمع وعينة البحث :**

أ- **مجتمع البحث:** سوق العراق للأوراق المالية

ب- عينة البحث: تكونت من ثمانية مصارف(المصرف التجاري العراقي، المصرف الأهلي العراقي، ومصرف الشرق الأوسط للاستثمار، مصرف الخليج التجاري، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف اشور الدولي، مصرف سومر التجاري، ومصرف بغداد التجاري)، وتم اختيار العينة لسهولة الحصول على تقاريرها المالية المنشورة، ووفرة البيانات عنها، ولم يتم اختيار المصارف الحكومية، لأنها تكون اقل عرضة للمخاطر المصرفية والقدرة على الاستمرارية لكونها مدعومة.

1-1-7. اسلوب جمع البيانات والمعلومات: تم الاعتماد على التقارير والبيانات المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية، وكذلك على المعلومات المنشورة عن مصارف العينة في مواقعها الالكترونية.

1-1-8. الاساليب المالية والاحصائية المستخدمة: تم الاعتماد على اسلوب التحليل المالي بالاعتماد على بعض النسبة المالية المختارة بما يتناسب مع متغيرات البحث.

1-1-9. مخطط البحث

يوضح مخطط البحث المتغيرات المستقلة والتابعة، اذ تعد اجراءات التدقيق التي تم توليفها مع المعايير الدولية متغير مستقل، امّا استمرارية النشاط المصرفي بمؤشراتها المتمثلة بالمخاطر المصرفية مثل المتغير التابع كمافي الشكل (1) وتم اختيار تلك المعايير لكونها ذات علاقة باستمرارية النشاط المصرفي اكثر من غيرها .

الشكل(1) المخطط الافتراضي للبحث

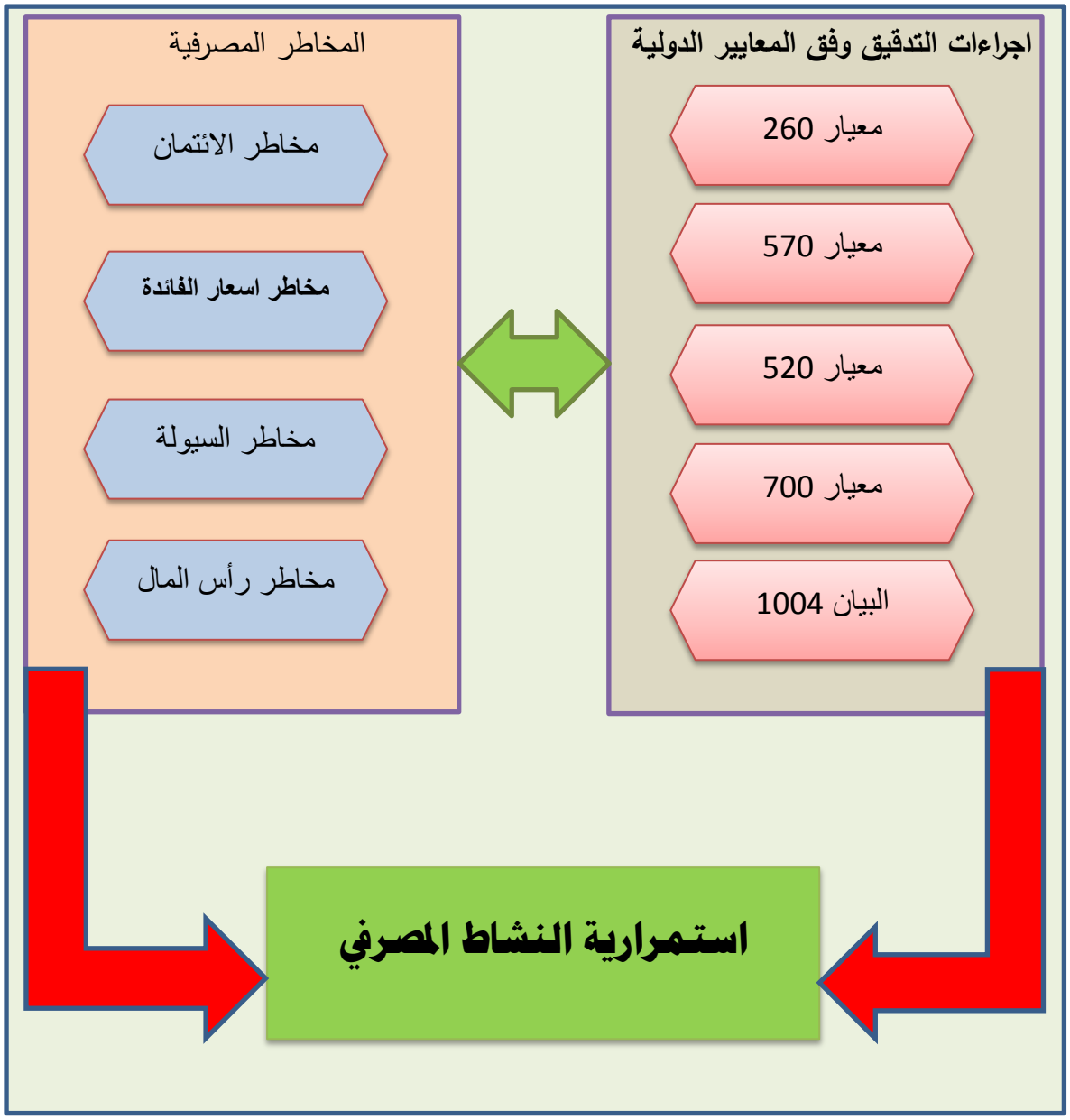

المصدر: من اعداد الباحث

المبحث الثاني

دراسات سابقة واسهامات البحث الحالية

توطئة:

يتم التطرق في هذا المبحث الى بعض الدراسات السابقة التي تعد من المرتكزات الأساسية في إغناء الجانب الفكري للدراسة الحالية والدراسات المستقبلية، وقد جرى تناول دراسات سابقة، عربية واجنبية التي تناولت موضوعات تخص متغيرات البحث المستقلة والتابعة، وحسب سنوات نشرها وعلاقتها بعنوان البحث الحالية، وهي كالاتي:

1-2-1. دراسات محلية واجنبية

اولا: دراسات محلية

1- دراسة (عبد، 2020)

البيان	التفاصيل
عنوان البحث	**اجراءات تدقيق الانشطة المصرفية في ظل تفشي جائحة (covid_19) وفق معايير التدقيق الدولية (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية في العراق)**
الهدف الرئيس	عرض تأثير جائحة (covid_19) على الاداء في القطاع المصرفي وانعكاسه على فرض الاستمرارية من خلال قياس الاستقرار المالي ومؤشرات الاداء للمصارف عينة البحث
اسلوب البحث	اعتمد البحث على المنهج الوصفي في دراسة متغيرات البحث
اهم النتائج	1- وضع اجراءات تدقيق الاداء في ظل معايير التدقيق الدولية 2- اعداد القوائم المالية على فرض الاستمرارية على ان الوحدة الاقتصادية مستمرة في اعمالها في المستقبل المنظور .
اهم التوصيات	اوصى البحث انه يتوجب على ادارة المصارف الافصاح عن المخاطر التي تؤثر على فرض الاستمرارية، وضرورة اتباع المعايير الدولية الخاصة بالأعمال المصرفية بما يتلائم مع مهنة التدقيق .

2- دراسة(ميرزا، 2020)

البيان	التفاصيل
عنوان البحث	**تقويم اجراءات المدقق للتحقق من ملائمة فرض الاستمرارية على وفق المعايير الدولية (دراسة تحليلية لأحد المصارف الخاصة المتعثرة)**
الهدف الرئيس للبحث	تقويم شامل للإجراءات التدقيقية المعتمدة من قبل المدقق للتحقق من ملائمة فرض الاستمرارية للمصارف الخاصة وفق المعايير الدولية من خلال دراسة وتحليل تقارير المدقق للتعثر والفشل المالي
منهج البحث	استخدم البحث المنهج التحليلي في استخلاص النتائج
اهم الاستنتاجات	1- المسؤولية على ادارة فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة على فرض ان المصرف مستمر في نشاطه مستقبلا 2- ضعف التقارير الصادرة من المدقق للمصارف عينة البحث 3- هنالك ارتباط واضح بين إجراءات التدقيق والاستمرارية والمعايير الدولية
اهم التوصيات	1- على المدقق الاخذ بالمعايير الدولية والممارسات الدولية كافة للتحقق من ملائمة فرض الاستمرارية 2- التزام المدقق بالتعليمات والانظمة الصادرة من المصرف المركزي 3- امتلاك المصرف لوحدات واقسام خاصة بإدارة المخاطر المصرفية 4- إعداد برنامج تدقيق مناسب يتناسب مع بيئة العمل المحلي

3-دراسة : (حميد، 2021)

البيان	التفاصيل
عنوان البحث	**تأثير جودة الأرباح باستخدام انموذج الاستدامة والقدرة على التنبؤ في استمرارية المصارف** بحث تطبيقي لعينه من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
الهدف الرئيس للبحث	توضيح مفهوم الاستمرارية واهميتها وقياسها والتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية من خلال قياس جودة الأرباح وبيان اثرها على استمرارية المصارف التجارية
منهج البحث	استخدم البحث المنهج الوصفي في الإجابة عن مشكلة البحث
اهم الاستنتاجات	1- وجود ضعف في مجال استخدام المقاييس الخاصة بدقة وسلامة الإفصاح عن جودة الأرباح والاستمرارية 2- غالبية المصارف العراقية تتميز بجودة أرباحها 3- هنالك تأثير ذو دلالة إحصائية بين استمرارية الأرباح واستمرارية المصرف
اهم التوصيات	1- ضرورة تبني المصارف العراقية لنماذج خاصة للتنبؤ بالاستمرارية وتجنب التعثر او الإفلاس 2- توصي المصارف التي لا تسمح أرباحها بالاستمرارية بضرورة إيجاد فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية 3- عدم الاقتصار على المؤشرات المالية المستخلصة من البيانات المالية للمصرف بهدف قياس الاستمرارية 4- القيام بدورات تدريبية من قبا سوق العراق للأوراق المالية لتبيان أهمية المنهج الدولي في قياس النشاط المصرفي

ثانيا: دراسات اجنبية

1- دراسة : (Rafiu Oyesola Salawu,2017)

البيان	التفاصيل
عنوان البحث	**GOING CONCERN AND AUDIT OPINION OF NIGERIAN BANKING INDUSTRY** الاستمرارية ورأي المدقق في الصناعة المصرفية النيجيرية
الهدف الرئيس للبحث	يهدف الى التأكيد على استخدام المؤشرات والنسب المالية كجزء من العمل التدقيقي للتنبؤ باستمرارية المصارف من اجل التحوط المبكر وتجنب مخاطر الإفلاس واعداد التقارير المالية وابداء الراي على أساس فرض الاستمرارية
منهج البحث	استخدم البحث البيانات التي تم جمعها من مصادر ثانوية حول المتغيرات ذات الصلة وتحليل واستخلاص النتائج باستخدام التحليل الاحصائي
اهم النتائج	1-هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستمرارية ورأي التدقيق 2-أن معظم الأخطاء المحاسبية والانهيار في نيجيريا في السنوات القليلة الماضية كانت جميعها مرتبطة بالمشاكل المتعلقة بالاستمرارية 3-الاستمرارية كان لها تأثير كبير إيجابي على رأي المدققين وأن المصارف التي لديها سيولة جيدة ومستوى ربحية ومستوى نمو جيد وتدفقات نقدية أقل عرضة لمخاطر الإفلاس او الفشل المالي
اهم التوصيات	يوصي البحث بأن يضع المصرف المركزي النيجيري سياسات يمكن أن تعزز القوة المالية واستقرار المصارف، مما يحسن استمرارية نشاطها المالي ، و يجب أن يحاول مجلس التقارير المالية والهيئات التنظيمية الأخرى ، تنظيم التدريب وورش العمل لتحسين المهارات المالية وخبرات المدققين لإعداد تقارير الجودة في الصناعة المصرفية على أساس الاستمرارية وحسب المعايير الدولية

2- دراسة (Romena Sulce ,2021)

البيان	التفاصيل
عنوان البحث	**Improving the Application of Analytical Procedures based on International Auditing Standards** **تحسين تطبيق إجراءات التدقيق التحليلية وفقا لمعايير التدقيق الدولية**
الهدف الرئيس للبحث	تقدم هذه الورقة البحثية لمحة الصلة، معايير المحاسبة و التدقيق الدولية المستخدمة في الوقت الحالي ، و تحسين تطبيق معايير التدقيق الدولية من قبل المحاسبين في الشركات المعنية عند اجراء عملية التدقيق وإعداد التقارير المالية
اسلوب البحث	استخدم البحث المنهج التحليلي المقارن
اهم النتائج	1-استخدام معايير التدقيق الدولية لإعداد التقارير المالية اكتسبت أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة، ومن الضروري تطبيق إجراءات التحليلية في أثناء عمليات التدقيق، الإجراءات التحليلية هي الطريقة الأكثر موثوقية والأكثر استخداما لجمع أدلة التدقيق. 2-الأساس المعياري والقانوني لتنفيذ الأنشطة التحليلية في تنفيذ أنشطة التدقيق، هو معيار التدقيق الدولي رقم 520 الإجراءات التحليلية" تستند الإجراءات التحليلية .
اهم التوصيات	1-الاهتمام بمعايير التدقيق الدولية بواسطة وضع معايير عالية الجودة للتدقيق والتأكيد ومراقبة الجودة والخدمات ذات الصلة . 2- يجب على رجال الاعمال والمستثمرين والممولين النظر في الاختلافات الموجودة التي تحد بشكل كبير من تطوير النشاطات التجارية الدولية من خلال موائمة معايير المحاسبة والتدقيق الدولية مع المعايير المحلية .

3- دراسة(Duygu,2022)

البيان	التفاصيل
عنوان البحث	**THE IMPACT OF GOING CONCERN ASSUMPTION ON THE AUDIT REPORT** **تأثير فرض الاستمرارية على الإفصاح في تقرير التدقيق**
الهدف الرئيس للبحث	يهدف البحث الى البحث في تقييمات المدقق فيما يتعلق بالاستمرارية وفق المعيار الدولي 570 ، وتحديد المسؤوليات وتوزيعها بين الإدارة والمدقق فيما يخص استمرارية النشاط
منهج البحث	استخدم البحث المنهج الوصفي
اهم النتائج	1- افتراض الاستمرارية هو مبدأ أساسي في إعداد البيانات المالية 2- تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار كمنشأة مستمرة هي مسؤولية الإدارة 3- يعتبر مدى ملائمة استخدام افتراض الوحدة الاقتصادية المستمرة امراً يتعين على المدقق النظر في كل عملية التدقيق
اهم التوصيات	يوصي البحث بان البيانات المالية يجب أن يتم إعدادها عادةً على افتراض أن الكيان سيستمر في العمل في المستقبل المنظور، عندما يتم السيطرة على الأسباب الجذرية للأزمات المالية وإخفاقات المنظمة من خلال التقارير المالية وتقرير المدقق.

1-2-2. اسهامات البحث الحالية:

يقدم البحث الحالي، مساهمة مهمة في مجال مهنة التدقيق واطار عمل المصارف والخدمات المصرفية ، التي يمكن ان تصب في خدمة واستقرار العمل المصرفي في البلد، و تتلخص المساهمات الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

1-اهتمت دراسات سابقة بدراسة استمرارية المصارف على المعايير الدولية، كالمعيار الدولي 520 و570 ولم ترجع الى بقية المعايير، في حين اعتمدت دراستنا الحالية على انموذج برنامج تدقيقي مكون من خمسة معايير دولية هي (260 ،520، 570 و700 ،1004) ، يتلائم مع بيئة العمل المحلية .

2-اختلف هذا البحث عن دراسات سابقة، بأن تلك الدراسات عرض مقارنة بين معايير التدقيق المحلية والدولية، بينما ربط البحث الحالي بين إجراءات التدقيق والمعايير الدولية ، وبين استمرارية النشاط المصرفي من جهة أخرى من خلال قياس وتقييم مجموعة من المخاطر المصرفية المختارة.

3-تطوير الجانب المعرفي: يعمل البحث الحالي على تطوير وتغذية الجانب المعرفي والفكري للباحثين والمهتمين، بالإضافة الى ما تم التوصل اليه في الدراسات السابقة، فيما يتعلق بتقديم مفاهيم وعنوانين ذات علاقة بمهنة التدقيق من جهة والنشاط المصرفي وما يتعلق به من جانب اخر.

4-الامتثال للمعايير الدولية: يؤكد البحث على أهمية موائمة إجراءات التدقيق في القطاع المصرفي مع المعايير الدولية، مثل المعايير الدولية للتدقيق (ISA)،اذ يسلط البحث الضوء على أهمية الممارسات المنتظمة والموحدة للتدقيق في التخفيف من المخاطر المصرفية من خلال اقتراح برنامج تدقيقي.

5-التحقق في الاستمرارية: من المساهمات المهمة الأخرى للدراسة تركيزها على التحقق في استمرارية النشاط المصرفي، اذ يوضح البحث كيف يمكن لفاعلية إجراءات التدقيق، بما يتماشى مع المعايير الدولية، أن يحد بشكل فاعل من المخاطر المصرفية، ويشير البحث الى تدابير محددة يمكن للبنوك اعتمادها لتعزيز تحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف من حدتها.

1-2-3. مجالات الاستفادة من دراسات سابقة للباحث:

يمكن بيان المجالات التي تمت الاستفادة منها من الدراسات السابقة المدروسة بما يأتي

1-مراجعة الافكار السابقة: توفر الدراسات السابقة أساسًا لمراجعة الأدبيات ذات العلاقة. اذ تساعد على فهم الموضوع البحثي الحالي، وتحديد الفجوات البحثية، وتحديد النظريات والمفاهيم والمنهجيات ذات الصلة للبناء عليها.

2-تصميم البحث: يمكن للدراسات السابقة أن تفيد تصميم بحثك من خلال إظهار الأساليب في أبحاث مماثلة، يمكنك التعلم من نقاط القوة والضعف في الدراسات السابقة لتصميم خطة بحث قوية.

3-الإطار النظري: يمكن أن تساهم الأبحاث الحالية في تطوير الإطار النظري الخاص بك. يمكنك دمج النظريات والنماذج ذات الصلة من الدراسات السابقة في إطار البحث الخاص بك.

4-صياغة الفرضيات: غالباً ما تؤدي الدراسات السابقة إلى صياغة الفرضيات، يمكنك البناء على الفرضيات المقدمة في البحث السابق أو تعديلها لتطوير الأسئلة والفرضيات البحثية الخاصة بك.

5-أدوات جمع البيانات: إذا كانت الدراسات السابقة قد طورت أو اختبرت أدوات جمع البيانات (مثل الدراسات الاستقصائية والاستبيانات)، فيمكنك تكييف هذه الأدوات واستخدامها في بحثك، مما يوفر الوقت والجهد.

6-التحليل المقارن: يمكنك مقارنة نتائجك بنتائج الدراسات السابقة لتحديد أوجه التشابه أو الاختلاف أو الاتجاهات. يمكن أن يساعدك هذا التحليل المقارن في استخلاص استنتاجات ذات قيمة.

7-التحقق من الصحة والتكرار: يمكن أن يؤدي تكرار الدراسات السابقة أو توسيعها إلى التحقق من صحة النتائج التي توصلت إليها والمساهمة في قوة المعرفة العلمية، يمكنك تأكيد أو تحسين النتائج السابقة، مما يضيف مصداقية لبحثك.

الفصل الثاني

الاطار التعريفي لمتغيرات البحث

تمهيد

المبحث الاول: ماهية اجراءات التدقيق والمعايير الدولية ذات العلاقة

المبحث الثاني: ماهية استمرارية النشاط المصرفي

المبحث الثالث: مخاطر النشاط المصرفي والعلاقة بين المتغيرات

تمهيد:

يستعرض الفصل الثاني من دراستنا الحالية، الاطار التعريفي لمتغيرات البحث، اذ تم طرح ومناقشة الافكار التي تناولها الكتاب والباحثين، وقد قسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث: المبحث الاول، استعرض مفاهيم اجراءات التدقيق، واهميتها، وانواعها، كذلك التطرق الى اهم معايير التدقيق الدولية ذات العلاقة بتلك الإجراءات والنشاط المصرفي، اما المبحث الثاني، فقد تناول المفاهيم الخاصة بالمتغير التابع بشكل مفصل، اذ تم التطرق الى مفهوم النشاط المصرفي واهميته واهدافه وطبيعته، وعناوين اخرى ذات صلة، ايضا التطرق الى مفهوم الاستمرارية في النشاط المصرفي، ومسؤولياتها، واهم مؤشراتها، واهميتها بالنسبة للاقتصاد، وعواقب عدم قدرة المصارف على الاستمرارية او الفشل المالي، المبحث الثالث، ناقش انواع المخاطر التي تؤثر على استمرارية النشاط المصرفي ، ومؤشرات قياسها، ثم تم تناول العلاقة بين المتغيرات وتلك المخاطر، واختتم المبحث الثالث بعرض مفهوم برنامج التدقيق وفق المعايير الدولية.

المبحث الأول

ماهية اجراءات التدقيق والمعايير الدولية ذات العلاقة بالنشاط المصرفي

2-1-1-1: تعريف اجراءات التدقيق

تشمل إجراءات التدقيق سلسلة من الأنشطة المخطط لها التي ينفذها المدققون لجمع مجموعة متنوعة من الأدلة في أثناء عملية التدقيق، ويلعب تنفيذ إجراءات التدقيق دورًا مهمًا في تحسين جودة التقارير المالية وتخفيف الأخطاء (مطر،2015 ،45)، وعرف Boynton ،أن إجراءات التدقيق هي طرق أو تقنيات يستخدمها المدقق لتقييم وجمع الأدلة المادية والكافية والمختصة لحصول على تأكيد معين (Boynton ،2018: 236)، وحسب مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB)، هي إجراءات يتم اتخاذها استجابة للمخاطر المقيمة للبيانات المالية، التي تشمل اختبارات الرقابة واختبارات التفاصيل والإجراءات التدقيقية التحليلية (IAASB 13:2018)، فضلاً عن ذلك، تشمل إجراءات التدقيق المجموعة الكاملة من الإجراءات التي يقوم بها المدققون لجمع المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بجودة البيانات المالية الصادرة عن المؤسسة، تمكن هذه الإجراءات المدققين من تكوين رأي حول البيانات المالية، والتأكد من أنهم يقدمون بدقة وصفًا حقيقيًا وغير متحيز للوضع المالي للمؤسسة(كردودي،2015: 82)، كما ان اجراءات التدقيق هي مجموعة تفصيلية من الخطوات التي يتبناها المدققون وينفذونها للحصول على الأدلة التي يبدون على أساسها رأيهم في البيانات المالية، وبالتالي، يتم إعداد إجراءات التدقيق لتلبية وتحقيق أهداف التدقيق (عبد، 2020: 84)، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات يتم تحديدها من قبل المدقق في شكل برنامج تدقيق يتم وضعه بدقة، وترتبط هذه الإجراءات بالإجراءات والسلوك المتوقع من المدقق(حسين،2017، 103)، ويتم تعريف إجراءات التدقيق بأنها الخطوات التي يتخذها المدقق في أثناء عملية التدقيق للمؤسسة.وقد اعطيت إجراءات التدقيق مفهوما اخر على أنها مجموعة خطوات التنفيذ التي تتبع في التدقيق التي يصممها المدقق حتى يغطي جميع ما يفترض فيه أداؤه من الوجهة الفنية في أثناء التدقيق(لطفي،2014، 46)، من خلال ما سبق **تشير إجراءات التدقيق إلى الأساليب والخطوات المحددة التي يستخدمها المدققون لجمع الأدلة وتقييم دقة وموثوقية البيانات المالية والمعاملات والرقابة الداخلية، وتعد هذه الإجراءات جزءًا لا يتجزأ من عملية التدقيق وهي مصممة لضمان سلامة التقارير المالية والتحقق في استمرارية النشاط المصرفي.**

2-1-1-2: توقيت الإجراءات التدقيقية

يشير مصطلح "التوقيت" إلى الزمن الذي يتم فيه تنفيذ إجراءات التدقيق أو الفترة أو التاريخ الذي ينطبق عليه الأدلة التي تم جمعها خلال عملية التدقيق، وقد يقوم المدقق بتنفيذ الاختبارات في توقيت مؤقت، أو في نهاية الفترة لأغراض عملية، وهذا يعتمد على حاجة المدقق ومتطلبات العملية التدقيقية (الذنيبات،2015: 78)، من الضروري بشكل عام أن يقوم المدقق بتنفيذ إجراءات التدقيق في وقت لآخر غير نهاية العام، وحساب النتائج عن طريق الإجراءات التحليلية (Boynton,2018:246)، تتجلى دقة واكتمال الأدلة التي تم جمعها في نهاية الفترة بشكل أكبر من الأدلة المؤقتة، وبالتالي كلما زادت مخاطر التحريف الجوهري، زادت احتمالية قيام المدقق بتنفيذ إجراءات جوهرية قرب نهاية الفترة وليس في فترة سابقة، يمكن أن تقلل إجراءات التدقيق التي تتم بشكل مفاجئ أو في أوقات غير متوقعة من مخاطر التحريف الجوهري في البيانات المالية (Hayes ,2005 : 285).

2-1-1-3: انواع الاجراءات التدقيقية

تنفذ إجراءات التدقيق استجابة للمخاطر المقدرة وتحدد انواع الإجراءات التدقيقية على النحو الاتي:

1- الاختبارات الموضوعية (الجوهرية) :

الاختبارات الموضوعية، هي إجراءات تدقيق مصممة للحصول على أدلة مؤيدة ومعقولة ومختصة تثبت صحة وملكية المعالجة المحاسبية للمعاملات والأرصدة والأدلة، للكشف عن الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، ويكمل(Appelbaum,2018:213)، أن الإجراءات الموضوعية في التدقيق تستخدم لإثبات مدى معقولية المعاملات والأرصدة المسّجلة في الحساب كذلك العكس، يرتبط الاختبار الموضوعي عكسيا باختبار الرقابة، كلما زادت الثقة في الضوابط الداخلية، انخفض مدى وعمق تطبيق الاختبار الموضوعي، علاوة على ذلك، يزداد تطبيق الاختبارات الموضوعية، كلما وجد المدقق ضعفاً في الضوابط الداخلية، لذلك فالإجراءات الموضوعية هي الاختبارات التي يتم إجراؤها للحصول على أدلة مراجعة للكشف عن التحريفات الجوهرية في البيانات المالية (Chan ,2017:268) وتشمل الإجراءات الموضوعية نوعين من الاجراءات هي:

أ-**الإجراءات التفصيلية:** تشمل هذه العمليات والاختبارات التي يقوم بها المدققون، العمليات كافة والسجلات والوثائق الضرورية لعملية التدقيق للحصول على أدلة تدقيق كافية لدى المدقق ويعتمد المدقق عادةً على هذا الإجراء عندما يعتقد أن منطقة التدقيق تحمل نسبة مرتفعة من المخاطر، ونظرًا لتكلفته العالية، يتم اللجوء إليه نادرًا، تشمل هذه العمليات نوعين مختلفين من الاختبارات. وهي كالاتي: (Hayes ,2005:364).

1 - **اختبارات تفاصيل المعاملات:** تعد هذه الإجراءات إجراءات تدقيق تتعلق بفحص ومعالجة أنواع محددة من المعاملات ضمن نظام المحاسبة، عادة ما يتم تنفيذها للحسابات مثل الممتلكات والمعدات والديون طويلة الأجل وحسابات الأسهم تهدف هذه الإجراءات إلى التحقق من صحة ودقة تسجيل ومعالجة هذه المعاملات والتأكد من صحة ومشروعية المعاملات(Gramling ,2016:207)

2- **اختبارات تفاصيل الأرصدة** : هي اختبارات جوهرية تهدف إما لتأكيد صحة رصيد دفتر الأستاذ العام بشكل معقول أو تحديد وجود أخطاء في الحساب، تستخدم هذه الاختبارات في أثناء اختبار الأرصدة لفحص التفاصيل الفعلية التي تشكل حسابات ذات معدل دوران مرتفع، مثل النقد وحسابات القبض والحسابات المدينة وغيرها(Golder ,2018:192)، كما تهدف هذه الاختبارات إلى التحقق من دقة المعلومات المسّجلة والتحقق من تطابقها مع الأحداث الفعلية وتطبيق المبادئ المحاسبية المعتمدة (القاضي،2012: 93).

شكل(2) أنواع الإجراءات التفصيلية

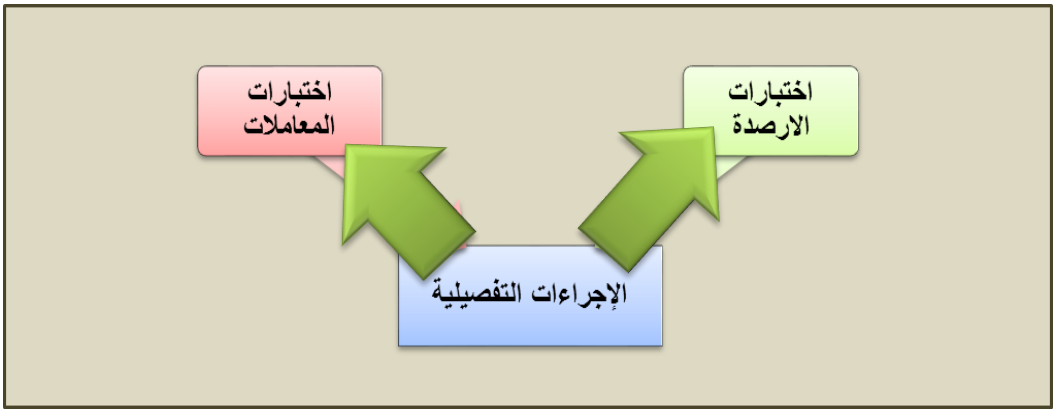

المصدر: من اعداد الباحث

ب- الإجراءات التحليلية:

عرفت الاجراءات التحليلية حسب معيار رقم (520) للتدقيق الدولي بأنها تحليل النسب والمؤشرات الهامة وبحث التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة ، وتُعنى الإجراءات التحليلية بالتحليل الشامل لعمليات والارصدة المالية، وتشمل مستوى أول من التحليل يركز على تحليل النسب والاتجاهات الهامة، فضلاً عن الكشف عن أي تغيرات غير عادية في البنود المالية(Ghazali ,2018:275)، أما المستوى الثاني، فيشمل التحليل الإحصائي، والذي يتضمن التحليل الخطي البسيط والتحليل الخطي المتعدد، يمكن للمدقق تنفيذ الإجراءات التحليلية قبل وبعد تاريخ التقارير المالية لفهم وتقييم أداء الشركة واكتشاف أي تغيرات أو عوامل غير معتادة (Boynton&Johnson,2018 : 246)، ونظراً لتكلفتها المنخفضة، يتم تنفيذ الإجراءات التحليلية قبل الاختبارات التفصيلية للأرصدة لتحديد حجم الاختبارات المطلوبة، كما يمكن استخدام الإجراءات التحليلية كأداة لاختبار الأرصدة وخلال مرحلة استكمال عملية التدقيق(حاشي،2023، 124) ، **ويتضح أن الغرض الأساسي من الإجراءات التحليلية هي التحليل المالي للبيانات المالية أو الختامية وتدخل ايضا في كافة انواع التدقيق ومنها تدقيق الاداء، من خلال مجموعة من الأدوات الأساسية من اجل التنبؤ من خلالها بمستقبل عمل الوحدة الاقتصادية والتحقق في استمراريتها.**

2-1-1-5: انواع الاجراءات التحليلية

تتنوع الإجراءات التحليلية حسب أنواع البيانات التي يقوم المدقق بمقارنتها، إذ يوجد خمسة أنواع رئيسة من الإجراءات التحليلية وكالاتي : (Arens, 2017 : 320)

1- مقارنة بيانات جهة التدقيق مع بيانات النشاط الذي تعمل فيه

2-مقارنة بيانات جهة التدقيق مع بيانات المدة السابقة المقابلة

3-مقارنة بيانات جهة التدقيق مع توقعاتها

4-مقارنة بيانات جهة التدقيق مع توقعات المدقِّق

5-مقارنة بيانات جهة التدقيق مع النتائج باستخدام بيانات غير مالية.

وكما مبين في الشكل(3) الذي يبين مستويات واساليب الاجراءات التحليلية

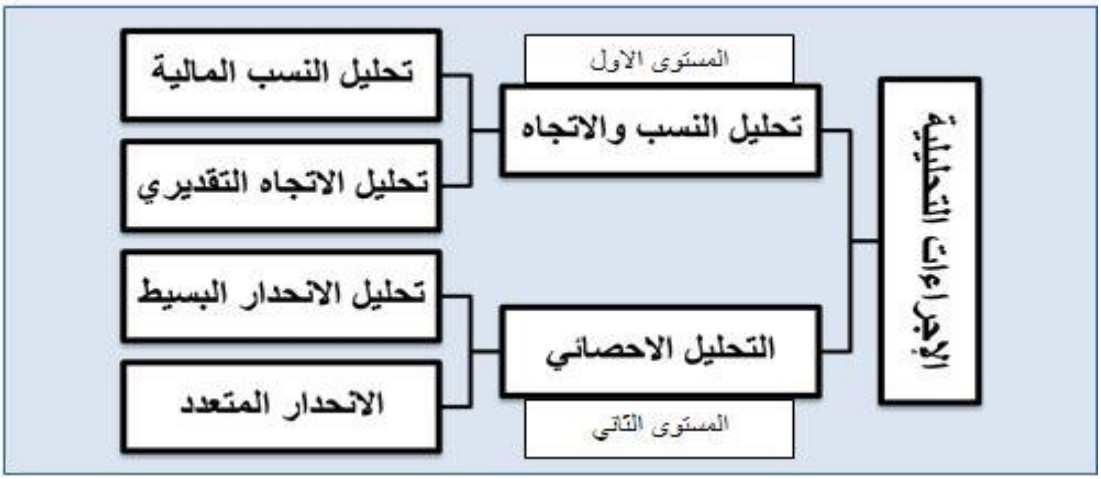

الشكل(3) مستويات واساليب الاجراءات التحليلية

وهنالك العديد من الطرق والاساليب التي يتم استخدامها في تلك الإجراءات باستخدام مقاييس النسب المالية او المقاييس الإحصائية وهي على مستويين كلاتي:

المستوى الاول : الإجراءات التحليلية باستخدام تحليل النسب والاتجاه

ويتميز هذا النوع من الإجراءات بالاعتماد على البيانات المالية في التقارير المالية الصادرة عن الجهات التدقيق ومعالجتها بطريقة مبسَّطة لتوفير ادلة في عملية التدقيق المحاسبي، يستفيد المدقِّق من هذه الادلة، اكتشاف بعض الحالات التي تثير لديه شكوكاً جوهرية، وتشمل هذه الإجراءات نوعين من التحليل:

1- **تحليل النسب المالية :** يعد تحليل النسب المالية من أقدم وأهم أدوات التحليل المالي، وتركز النسب المالية ومن امثلة تلك النسب (النسبة السريعة، نسبة التداول، نسبة السيولة ، نسبة الربحية وغيرها) على دراسة قيم العناصر الواردة في البيانات المالية والتقارير المحاسبية لإعطاء انعكاسات مهمة على البيانات الواردة في هذه القوائم (Bessis ,2015:380).

2- **تحليل الاتجاه التقديري:** يعد تحليل الاتجاه التغيرات في رصيد الحساب أو النسبة مع مرور الوقت، إذ يمكن لتحليل الاتجاه مقارنة رصيد الحساب في العام الماضي مع الرصيد الحالي

غير المدقق أو في العديد من الفترات الزمنية، يعمل تحليل الاتجاه بشكل أفضل عندما يكون الحساب أو العلاقة قابلة للتنبؤ بها إلى حد ما (Horcher, 2005: 79).

المستوى الثاني: الإجراءات التحليلية باستخدام الطرق الإحصائية

يشمل هذا النوع من الإجراءات على أساليب إحصائية ورياضية تعتمد على معلومات كمية، منها:

1- **تحليل الانحدار البسيط:** يتمثل في إيجاد علاقة بين حساب معين وحساب آخر، ومحاولة التنبؤ بنسبة أحد الحسابين، باستخدام رصيد الحساب الآخر، وفقًا لتلك العلاقة يعتمد التحليل على تحديد العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع(محمد،2022، 102).

2- **تحليل الانحدار المتعدد:** يتمثل في إيجاد علاقة بين مجموعة من الحسابات المتمثلة ب (المتغيرات المستقلة)، وحساب آخر (المتغير التابع)، والمتغيرات الوسيطة، بهدف استخدام المتغيرات المستقلة للتنبؤ بقيمة المتغير التابع ،والتحقق من صحة التوقعات المتوخاة منها التي يمكن الاعتماد عليها(Ahlawat & Gupta , 2019:269).

2-1-1-6: مراحل تنفيذ الاجراءات التحليلية:

تنفذ الإجراءات التحليلية في ثلاثة مراحل كالاتي:

1- **مرحلة التخطيط لعملية التدقيق :** تُستخدم الإجراءات التحليلية لمساعدة المدقق على تحديد طبيعة و مدى توقيت العمل الذي سيتم تنفيذه(Knechel & Salterio, ,2016:263)، ان اداء الاجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط يساعد المدقق في معرفة الامور المهمة التي تتطلب منه بذل عناية خاصة عند اداء عملية التدقيق، ومثال ذلك عند قيام المدقق بحساب معدل دوران المخزون قبل القيام باختبار الاسعار فان ذلك قد يشير الى الحاجة من المدقق لأجل المزيد من التأكيد الى بذل عناية خاصة(Abdullatif & Wafa, 2021:201).

2-مرحلة اختبارات التدقيق : تُستخدم الإجراءات التحليلية كاختبارات أساسية عندما تكون أكثر فعالية من الاختبارات التفصيلية في تقليل مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء في التأكيدات المتعلقة بالبيانات المالية التدقيق مثال ذلك يستطيع المدقق القيام بمقارنة الجزء المدفوع مقدماً من كل قسيمة تأمين ، مع قيمة نفس القسيمة للسنة السابقة كجزء من اختبار التأمين المدفوع مقدماً Al (Qtaish & Joudeh,2022:145)

3-مرحلة انجاز عملية تدقيق: ان اداء الاجراءات التحليلية في مرحلة الانتهاء من عملية التدقيق يكون مفيداً في النقطة التي يتم عندها اجراء الفحص النهائي للأخطاء والتحريفات الكبيرة او المشاكل المالية إذ إنها تساعد المدقق للتوصل لنظرة موضوعية اخيرة على القوائم المالية التي تم تدقيقها، والشكل رقم (4) يوضح اغراض الاجراءات التحليلية في كل مرحلة من مراحل التدقيق الثلاث فالغرض من تنفيذ الاجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط هو لتحقيق الاغراض الاربعة (تفهم مجال عمل الزبون والنشاط الذي يمارسه ، تقدير قدرة الوحدة الاقتصادية محل التدقيق على الاستمرار، الاشارة الى وجود تحريفات او اخطاء محتملة في القوائم المالية تخفيض الاختبارات التفصيلية)، بينما يتم استخدام الاجراءات التحليلية في المرحلتين الاخيرتين لتحديد دليل التدقيق الملائم والتوصل الى رأي فني محايد عن مدى عدالة وتطابق العرض بالقوائم المالية (Adesina & Asiriuwa,2022:128). وكما هو بالشكل رقم (4) الذي يوضح تلك المراحل.

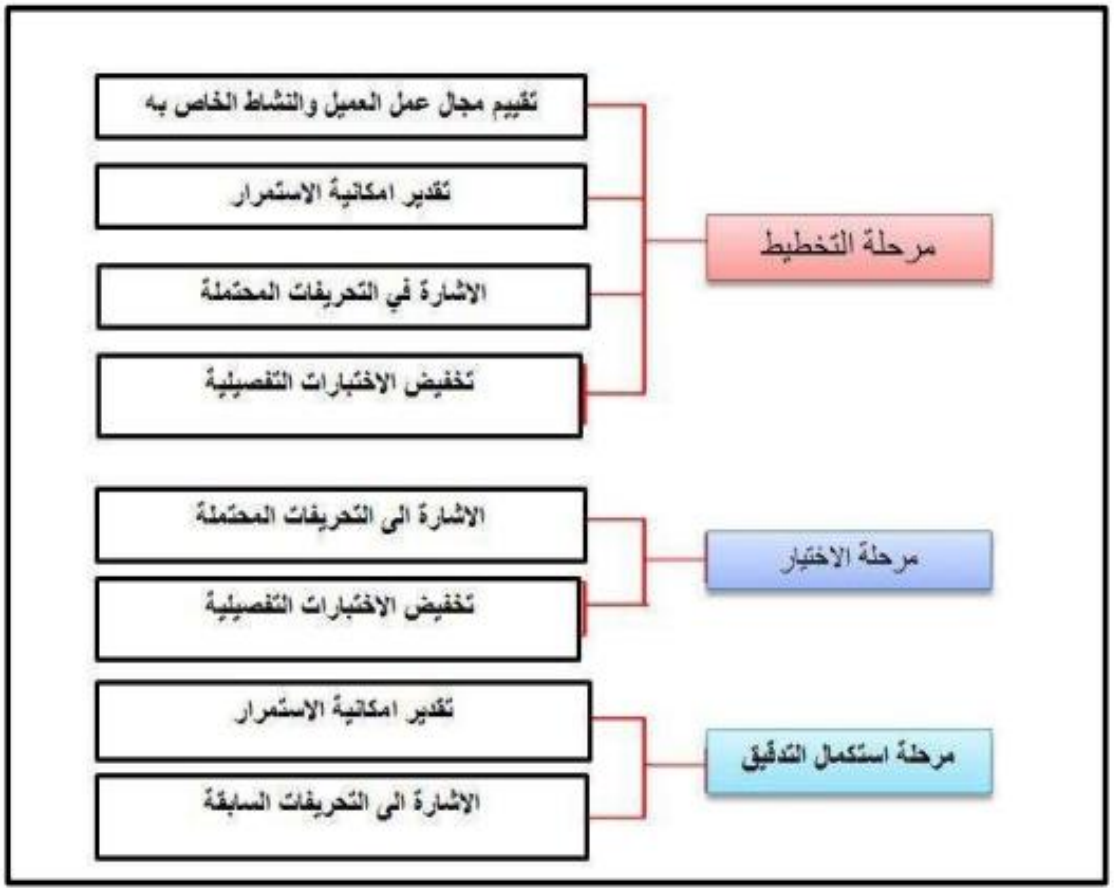

الشكل (4) مراحل تنفيذ الاجراءات التحليلية

2-1-1-7: اهداف استخدام الاجراءات التحليلية في عملية التدقيق :

تشتمل الإجراءات التدقيقية على مجموعة من الأهداف التي تسعى الإدارة والمدقق الخارجي الى تحقيقها وهي كالاتي

1-فهم نشاط العميل: يستطيع المدقق الذي تتوافر له المعرفة لمجال عمل الزبون وفهم النشاط الذي يمارسه و ممارسة التدقيق في الوحدة الاقتصادية التي يديرها الزبون في فترات سابقة من القيام بالتخطيط لعملية التدقيق لهذه السنة على نحو ملائم، (Bailey ,2016:184)، وذلك من خلال قيام المدقق بتنفيذ الاجراءات التحليلية ومقارنة المعلومات التي لم يتم تدقيقها بعد التي تخص السنة الحالية مع ذات المعلومات التي تم تدقيقها في السنوات السابقة فانه يستطيع تحديد التغيرات فيها، وقد تمثل تلك التغيرات احداثا محددة أو اتجاهات مهمة يمكن ان تؤثر في تخطيط عملية التدقيق (Arens, et al. 2006: 171).

2- التحقق في استمرارية الوحدة الاقتصادية: تعد الإجراءات التحليلية مؤشرًا ذا أهمية عالية بالنسبة للتحديات المالية الشديدة التي قد تواجه الوحدة الاقتصادية الخاضعة لعملية التدقيق، يلتزم المدقق بأخذ في الاعتبار احتمالية الفشل المالي عند تقدير الأخطاء او التحريفات الجوهرية (Bologna ,2019:270)، ان المدقق يستخدم الاجراءات التحليلية كمؤشر يدل على الصعوبات المالية التي يمكن ان تواجه الوحدة الاقتصادية محل التدقيق (عميرش،2017 ،65).

3-التحقق من حدوث مخالفات جوهرية في القوائم المالية: يستطيع المدقق باستخدام الاجراءات التحليلية ان يحدد التقلبات غير العادية، التي تمثل الفروقات الكبيرة غير المتوقعة بين البيانات المالية التي لم يتم تدقيقها التي تخص السنة الحالية والبيانات المالية المستخدمة في اجراء عملية المقارنة (Fadzil ,2018:279)، وتحدث التقلبات غير العادية عند وجود فروقات جوهرية غير متوقعة او توقع فروقات جوهرية ولكن لم تحدث ، ان السبب لكلتا الحالتين يعود الى وجود اخطاء او مخالفات (كردودي،2015 ،146).

4-تخفيض الاختبارات التفصيلية: عندما يقوم المدقق بأداء الاجراءات التحليلية ولا ينتج عن أدائها ظهور تقلبات جوهرية، فان ذلك يدل على انخفاض احتمال وجود خطأ او مخالفة كبيرة، وبالتالي تعد الاجراءات التحليلية دليلاً اساسياً يدعم صدق عرض ارصدة الحسابات في القوائم

المالية التي تم تنفيذ الاجراءات التحليلية في نطاقها(Hunton ,2016:153)، ومثال ذلك اذا كانت نتيجة تنفيذ الاجراءات التحليلية على رصيد حساب التأمين المدفوع مقدماً مُرضية، فإن ذلك يدل على عدم ضرورة قيام المدقق بعمل اختبارات تفصيلية في هذا الحساب وخفض حجم العينة ، ويفضل معظم مراقبي الحسابات احلال الاجراءات التحليلية محل الاختبارات التفصيلية لكونها اقل تكلفة (مطر،25،2015). ويوضح الشكل (5) اهداف الاجراءات التحليلية.

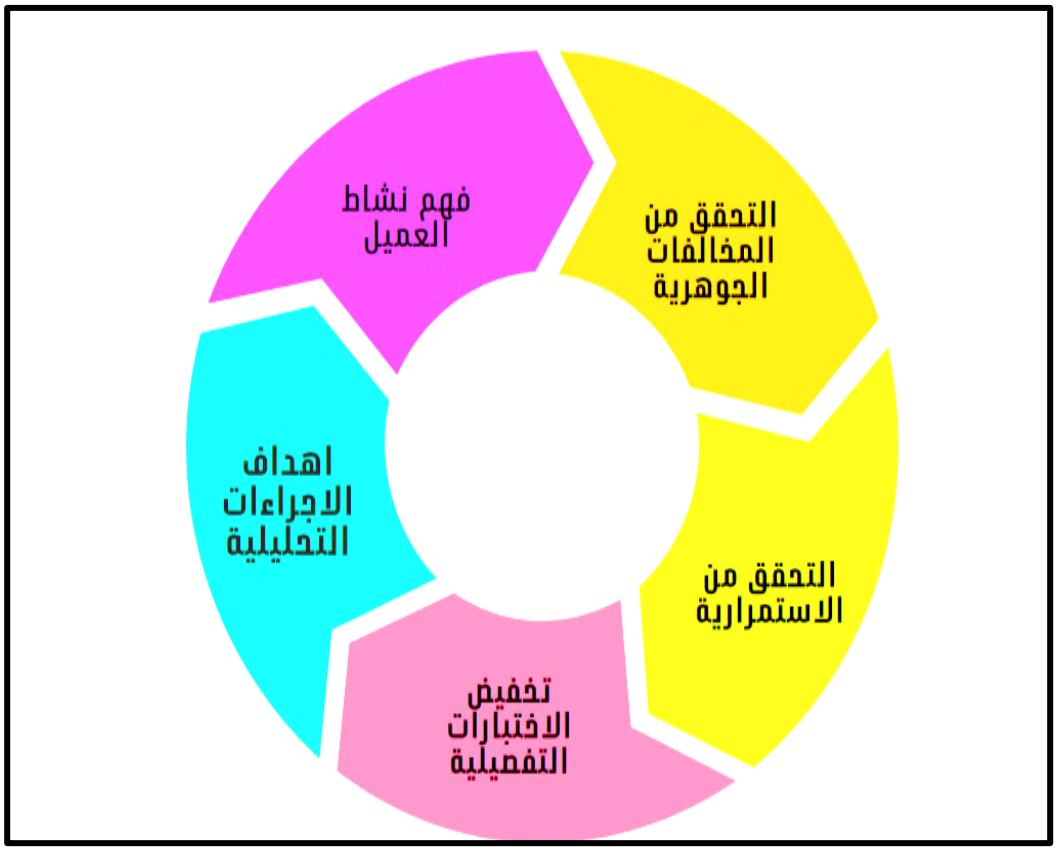

الشكل(5) اهداف الاجراءات التحليلية

2-1-1-9. اختبارات الضوابط (الرقابة): هي اجراءات تدقيق تستخدم لتقييم فعالية سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية للحد من مخاطر الرقابة، ينبغي أن تكون الضوابط الداخلية الرئيسية مدعومة باختبارات الضوابط، يتم تحديد مدى تطبيق اختبارات الضوابط استنادًا إلى تقدير مخاطر الرقابة (Whittington, & Pany ,2017:423)، كلما انخفضت مخاطر الرقابة المقدرة، زادت شمولية الاختبارات لدعم الاعتماد على الرقابة الداخلية بشكل أكبر، يعتبر تحديد مقدار الأدلة الكافية لدعم مستوى محدد من مخاطر الرقابة قضية مهنية تعتمد على قرارات المدققين بشأن طبيعة وتوقيت ومدى اختبارات أدوات الرقابة(احمد،2015، 74) .

أ- **طبيعة وأنواع اختبارات الرقابة:** يجب على المدققين تحديد طبيعة وتوقيت إجراءات اختبار الرقابة، والتي تتضمن عادة ، استفسار الموظفين، ومراقبة الضوابط، وفحص وتدقيق المستندات، ومن ثم وإعادة فحص إجراءات الرقابة (Amalia &Baridwan ,2019:140)، يجب أن يأخذ توقيت أدوات الرقابة في الاعتبار وقت الحصول على الدليل والفترة المناسبة لتطبيقها، بناءً على إجراءات التدقيق والأدلة المحصلة، يجب على المدقق تقييم ما إذا كانت تقديرات مخاطر التحريف الجوهري في مستوى التأكيد لا تزال مناسبة، قد يتغير تقييم المدقق لمكونات مخاطر التدقيق في أثناء عملية التدقيق، وقد تؤدي أدلة التدقيق المحصلة إلى تعديل طبيعة وتوقيت إجراءات التدقيق الأخرى المخطط لها، تتضمن طبيعة اختبارات الضوابط عادة أربعة أنواع من تقنيات جمع الأدلة (لطفي،2014، 57)، التي سيتم مناقشتها بالتفصيل وكالاتي :

1-الاستفسار من الافراد: هي إحدى وسائل جمع الأدلة في اختبار الضوابط، وتشمل البحث عن معلومات من أشخاص مطلعين داخل الكيان أو خارجه، سواء بطرح الأسئلة مباشرة على الأشخاص المعنيين بالإجراءات المراد فحصها أو بطرح الأسئلة لأشخاص آخرين يمكنهم تقييم فعالية الضوابط(Greenwood ,2019:520) .

2**- الملاحظة:** هي تقنية تستخدم في التدقيق للمتابعة المباشرة، والتحقق من تنفيذ العمليات أو الإجراءات من قبل الآخرين، وهي تمكن المدققين من تقييم فعالية الضوابط وضمان الامتثال للتعليمات المكتوبة والإجراءات المعمول بها ، توفر الملاحظة أدلة مباشرة وجوهرية فيما يتعلق بفاعلية الضوابط أو عمليات المراقبة(Hazaea & Farhan ,2021:139).

3- التفتيش: من خلال التفتيش، يمكن للمدققين التحقق من توافر ودقة السجلات المطلوبة ومقارنتها بالسياسات والإجراءات المعمول به، يمكنهم أيضًا ضمان التوثيق المناسب لأنشطة الرقابة والعثور عل الادلة التي يحصل عليها المدقق، تساعد في تقييم فعالية الضوابط والامتثال للسياسات(Kaaroud & Ahmad ,2005:305)، بشكل عام، يساعد التفتيش في جمع الأدلة المستندية والملموسة التي تدعم التحليل المالي والتحليل الرقابي والتقييم في أثناء عملية التدقيق(Naeem ,2019:158).

4- إعادة اجراء التدقيق: هي طريقة تستخدم في التدقيق للتحقق من دقة الرقابة والمعاملات(Widoretno ,2019:51)، وهي تنطوي على إعادة تنفيذ المدقق للإجراءات لضمان التوافق مع المستندات والسجلات المتاحة، وللتحقق من التنفيذ السليم للإجراءات والضوابط الداخلية(Rashid ,2017:87).ويوضح الشكل (6) انواع الاجراءات التدقيقية.

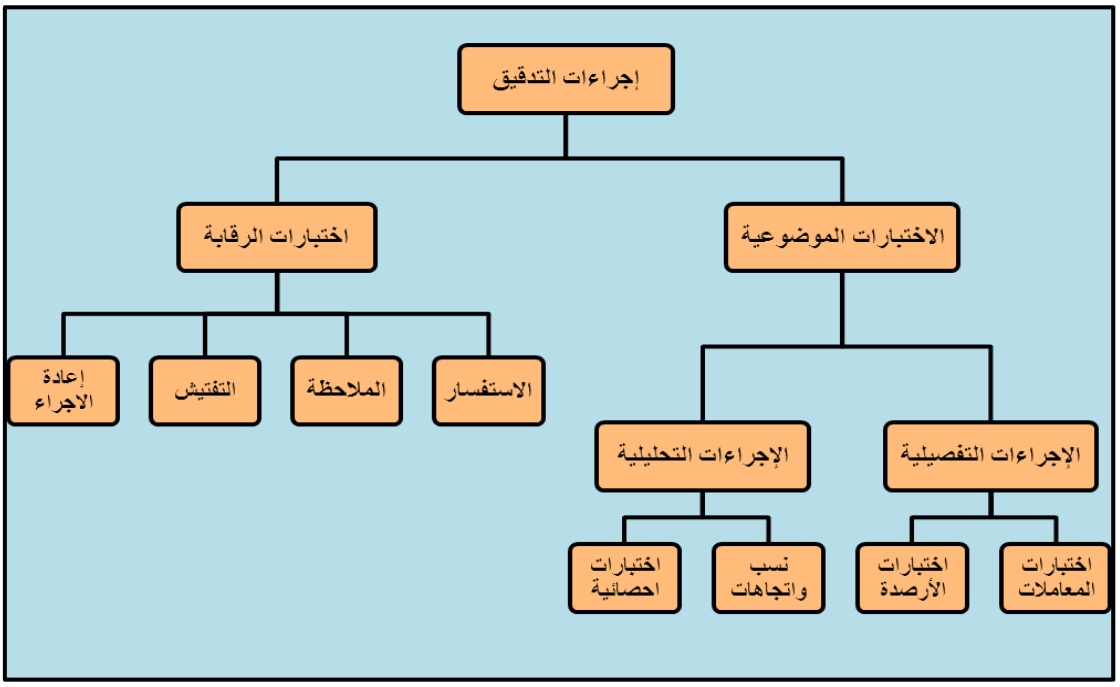

شكل (6): أنواع الإجراءات التدقيقية

2-1-2: معايير التدقيق ذات العلاقة باستمرارية النشاط المصرفي

2-1-2-1: مفهوم معايير التدقيق الدولية :-

تشير معايير التدقيق الدولية إلى انها الانماط والقواعد الارشادية التي ينبغي على المدقق ان يحتذي بها في ادائه لمهامه التي تستنتج منطقيا من الفروض والمفاهيم التي تدعمها تلك المعايير الدولية للتدقيق (Stolowy&Lebas,2019:106)، وقد أشار إليها الاتحاد الدولي للمحاسبين على أنها مصطلح عام يطلق على المعايير التي تطبق في مراجعة وتدقيق البيانات المالية والمعايير التي ستطبق فيما يتعلق بالخدمات ذات العلاقة والتقارير على مصداقية البيانات (Amoush,2017:206)، وتمت الإشارة إلى معايير التدقيق الدولية على أنها قواعد وأنماط عامة تستخدم كإرشادات تطبيقية للمدقق في ادائه لمهامه ووظيفته لضمان مستوى مناسب وملائم لنوعية الأداء وجودته(Baskan,2020:89)، وقد وصفت من قبل (IAASB)، على أنها مجموعة من المبادئ الإرشادية تستخدم من قبل المدقق الخارجي بتطبيق عملية التدقيق بصورة تتضمن دقة واتساق وموثوقية الإجراءات التي يتبعها المدقق والطريقة التي يتبعها المدقق بتصدير التقارير (Chen,2019:117)، **مما سبق يتبيّن لنا ان معايير التدقيق تشير إلى مجموعة من القواعد والمبادئ التي يستند إليها مدققو الحسابات أثناء تنفيذ عمليات التدقيق المالي، هذه المعايير تهدف إلى ضمان أن التدقيق يتم بطريقة مهنية، موضوعية، وموثوقة فضلا عن أنها تعطى درجة تأكيد معقولة للمدقق حول خلو البيانات المالية من التحريفات الجوهرية .**

2-1-2-2: اهمية معايير التدقيق الدولية

معايير التدقيق الدولية ضرورية لضمان الاتساق والجودة والموثوقية في عمليات التدقيق في جميع أنحاء العالم، إنها توفر إرشادات ومبادئ للمدققين، وتعمل هذه المعايير أيضًا على تحسين جودة عمليات التدقيق، وتوفير ثقة المستثمرين في التقارير المالية، وتسهيل المعاملات عبر الحدود، وضمان الامتثال التنظيمي، ودعم التطوير المهني، والتأكيد على أهمية مراقبة جودة التدقيق، بشكل عام، تساهم معايير التدقيق الدولية في نزاهة ومصداقية مهنة التدقيق، وحماية مصالح المستثمرين وتعزيز الثقة في السوق العالمية(Chung,2019:348) .

2-1-2-3: معوقات تطبيق معايير التدقيق الدولية في بيئة العمل المحلية

توجد عدة معوقات تؤثر سلبا على تطبيق المعايير الدولية في التدقيق (Segal,2019:169) وهي كالتالي:

1. **القدرة الفنية المحدودة:** يمكن أن يكون توافر المدققين المؤهلين من ذوي الخبرة في معايير التدقيق الدولية محدودًا في العراق، إن تطوير القدرات والمهارات الفنية اللازمة بين المدققين أمر بالغ الأهمية للتنفيذ الفعّال لهذه المعايير.
2. **البنية التحتية والتكنولوجيا:** هناك حاجة إلى بنية تحتية كافية وتكنولوجيا لدعم تنفيذ معايير التدقيق الدولية، ويشمل ذلك الوصول إلى أنظمة معلومات موثوقة وحديثة، وتدابير أمان البيانات، وأدوات التدقيق التي تتوافق مع المتطلبات الدولية.
3. **الاستقرار السياسي والاقتصادي:** يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي والتحديات الاقتصادية إلى إعاقة التنفيذ الفعّال لمعايير التدقيق الدولية، إن البيئة المستقرة والمواتية ضرورية للمدققين والمصارف لتحديد الأولويات وتخصيص الموارد لتلبية متطلبات هذه المعايير.

يتطلب التغلب على هذه العقبات التعاون بين الهيئات الرقابية والمدققين والمؤسسات المصرفية وأصحاب المصلحة المعنيين، وهو ينطوي على نهج شامل يتضمن بناء القدرات والتدريب والإصلاحات التنظيمية وتعزيز مناهج ووسائل العمل المؤسسية لتتماشى مع المعايير الدولية .

2-1-2-4: المعايير الدولية ذات العلاقة بإجراءات تدقيق النشاط المصرفي

شهدت مهنة التدقيق اصدار العديد من معايير التدقيق الدولية التي نظمت وبشكل كبير عمل المدقق، ومكنته من اصدار راي محايد ذو موثوقية لدى الاطراف المستفيدة من عملية التدقيق، وقد تم استخلاص اهم تلك المعايير التي لها علاقة بالتحقق في استمرارية النشاط المصرفي، وحمايته وديمومته في المستقبل المنظور وهي كما يأتي:

1-معيار التدقيق (260) الاتصال بالمكلفين بالحوكمة :-

ان معيار التدقيق الدولي(260)، يبين مسؤولية المدقق من الاتصال بالمكلفين بالحوكمة والادارة لمناقشة تقويم النشاط المصرفي وفق مسؤولية المدقق، من خلال علاقته بالمكلفين بالحوكمة في اعمال المصارف التجارية لتحقق في الاستمرارية، وتقييم المخاطر المحتملة اذ تعد الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية (بعيلـيش، 2022: 98)، والذي به يتم ادارة المصرف والرقابة عليه ورصانة السلوك والتصرفات الادارية من عناصر الفساد الإداري، ولأغراض هذا المعيار يستخدم مصطلح "حوكمة" لشرح دور الأشخاص الموكل إليهم مهمة الإشراف و الرقابة، ومتابعة النشاط وهم المسؤولين عن مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها من ناحية الالتزام بالقوانين المطبقة، ومصداقية إعداد التقارير المالية وكفاءة وفاعلية العمليات وإعداد التقارير المالية إلى من يهمهم الأمر، ويعد القائمين على الإدارة ضمن المسؤولين عن الحوكمة فقط عند أدائهم لتلك المهام(Albitar & Hussainey, 2020:170) .

الهدف : يهدف هذا المعيار إلى وضع أسس و توفير إرشادات حول كيفية مناقشة نتائج تدقيق القوائم المالية بين المدقق و بين الجهة أو الشخص المسؤول عن الحوكمة في الوحدة الاقتصادية، و تتعلق تلك المناقشات بموضوعات التدقيق ذات الصلة بالاستمرارية، كما هو موضح في هذا المعيار، ويعتبر هذا المعيار مهم في اعداد أي برنامج تدقيقي لمراجعة النشاط الخاص بالاستمرارية (ابوسنيده، 2015: 65) .

2-المعيار الدولي 520 الخاص بالإجراءات التحليلية:

يقصد بالإجراءات التحليلية تقييم المعلومات المالية عن طريق دراسة العلاقات المتوقعة فيما بين القوائم المالية أو غير المالية، وتعد من اهم إجراءات التدقيق التي يتم استخدامها في مراحل التدقيق كافة، وتشمل الإجراءات التحليلية أيضا تحقيقا ضروريا لتحديد التقلبات أو العلاقات غير العادية، وينبغي على المدقق تطبيق الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم الخطر، وذلك للتوصل إلى فهم أوسع من قبل المدقق للمصارف وبيئتها، والقيام بالفحص الشامل في نهاية عملية التدقيق(خضير، الزبيدي،2023: 204)،

الهدف: يهدف هذا المعيار إلى وضع إرشادات تتعلق بتطبيق الإجراءات التحليلية من أجل الحصول على ادلة تدقيق موثوقة (مناسبة)، والمساهمة في استنتاج الرأي الكلي حول صدق القوائم المالية، ينبغي على المدقق تطبيق الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم الخطر وذلك للتوصل إلى فهم الوحدة الاقتصادية وبيئتها (AL QtaishMakhlouf & Joudeh،2022: 120).

3- المعيار الدولي 570 المتعلق بالاستمرارية:

إن معيار الاستمرارية يعد أحد المعايير المحاسبية المهمة التي تعد على أساسها البيانات المالية وهو يعني النظر إلى الوحدة الاقتصادية على أنها مستمرة في مزاولة أعمالها في المستقبل، وأنها ليست مضطرة ولا يوجد لديها النية إلى تقليص حجم اعمالها، أو البحث عن وسائل للحماية من الدائنين، بما يتوافق مع القوانين واللوائح(جمعة،2012: 130)، وبالتالي يتم تسجيل قيم الأصول والالتزامات على أساس أن الوحدة الاقتصادية سيكون لديها النية والقدرة على تحقيق أصولها وتسوية التزاماتها من خلال ممارستها لأنشطتها العادية، كما تتطلب المعايير المحاسبية الدولية ضرورة قيام الإدارة عند إعداد التقارير المالية بإجراء إدارة وتقييم المخاطر المصرفية من اجل تقويم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في المستقبل المنظور Gromis & (Alfiero,2019:12).

الهدف: من خلال تطبيق المعيار رقم 570 بهدف المدقق إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بمدى ملاءمة استخدام الإدارة الافتراض الوحدة الاقتصادية المستمرة في إعداد القوائم المالية واستنتاج إمكانية وجود شكوك جوهرية، تتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تلقي بتكهنات سلبية على قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار والبقاء في المستقبل ومنها المخاطر المصرفية (الفين ارنيز،2002: 186) .

4- المعيار الدولي 700(رأي المدقق):

يوفر هذا المعيار إرشادات عن تقرير مدقق الحسابات الصادر كنتيجة لتدقيق مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الأغراض العامة والمعدة طبقا لإطار إعداد التقارير المالية المصممة لتحقيق عرض عادل للقوائم المالية(Duygu,2022:142)، ، إذ يمثل أساس بناء الرأي واعداد التقرير، والذي جاء معنونا به تكوين الرأي وإعداد التقارير حول القوائم المالية وهو المرجع لباقي معايير

التقرير التي تلته، وقد تضمن هذا المعيار جملة من الفقرات التي تعالج مختلف جوانب تقرير المدقق، (IAASB, 2015: 787).

الهدف: إن الهدف من معيار التدقيق الدولي (700) هو وضع وتوفير الإرشادات حول شكل ومضمون تقرير المدقق، وتحديد مسؤوليات المدقق عن تكوين رأي حول القوائم المالية للمنشأة محل التدقيق، ويمكن اعتماده بشكل مباشر من قبل المدقق في برنامج التدقيق دون الحاجة الى اختباره كبقية المعايير وحسب رغبة المدقق (القاضي،2012: 148)

خامسا: طبيعة راي المدقق :

1-**رأي غير متحفظ:** يصدر مدقق الحسابات تقرير غير متحفظ عندما يقتنع بأن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي، ونتائج الاعمال والتدفقات النقدية للمصرف طبقا للمعايير الدولية (حماد،2007: 208).

2 - **الرأي المتحفظ:** عندما يخلص المدقق إلى أن الخلاف مع الإدارة أو القيد على نطاق التدقيق ليس هاما لدرجة الامتناع عن إبداء الرأي، يتم استخدام هذا الرأي عندما يعتقد المدقق أن البيانات المالية الإجمالية موثوقة ولكن بعض الجوانب، مثل المعالجات المحاسبية أو الإفصاحات، لا تتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (الذنيبات،2015، 213).

3- **عدم إبداء الرأي:** في حالة كون الأثر المتوقع من القيود المفروضة على نطاق التدقيق جوهريا و شاملا و بدرجة لا يتمكن المدقق فيها من الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة وبالتالي لا يستطيع أن يبدي رأي حول القوائم المالية(اسريتي،2012: 74).

4- الرأي السلبي: ويتم إصدارها عندما يخلص المدقق إلى أن البيانات المالية، ككل، لا تعرض بشكل عادل المركز المالي أو نتائج العمليات أو التدفقات النقدية للمنشأة وفقًا لمبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا أو إطار إعداد التقارير المالية المعمول به، عادة ما يتم إصدار الآراء السلبية عندما تكون هناك أخطاء جوهرية ومنتشرة لا يمكن تصحيحها (حماد،2007: 210) .

5- البيان الدولي للتدقيق 1004 العلاقة بين المشرفين على المصارف والمدققين الخارجيين

تم إعداد هذا البيان(**IAPS**) بالاشتراك مع لجنة اللوائح المصرفية والممارسات الإشرافية (لجنة مشرفي بازل)، تمت الموافقة على نشره من قبل لجنة ممارسات التدقيق الدولية ولجنة مشرفي بازل في اجتماعات كل منهما في مارس 1989 كبيان لممارسة التدقيق، تلعب المصارف دورًا حيويًا في الحياة الاقتصادية، كما أن استمرار قوة واستقرار النظام المصرفي هو أمر يهم الجمهور العام، تعد الأدوار المنفصلة لمشرفي المصارف والمدققين الخارجيين مهمة في هذا الصدد، إن التعقيد المتزايد للأعمال المصرفية يجعل من الضروري أن يكون هناك تفاهم متبادل أكبر، ويقاس سوية مع معيار 570 الخاص بالاستمرارية او بشكل منفصل (الاتحاد الدولي للمحاسبين،2008: 236).

الهدف: هذا البيان الى توفير المعلومات والإرشادات حول كيفية تعزيز العلاقة بين مدققي حسابات المصارف، والمشرفين لتحقيق المنفعة المتبادلة، ونظرًا لأن طبيعة هذه العلاقة تختلف اختلافًا كبيرًا من دولة إلى أخرى، ان الدور المتعارف عليه للمشرف، هو حماية مصالح المودعين في المصرف، و قد تنامى بشكل متصاعد، مع واجب اوسع وهو حماية سلامة واستقرار النظام المصرفي وفى بعض الدول، قد يوجه المشرفون أيضا للتأكد من التزام المصارف بإدارة المخاطر والتحوط منها مع السياسات النقدية وفق المعايير والمتطلبات الدولية(السيد،2008: 159) ويوضح الشكل(7) المعايير الدولية المختارة.

الشكل(7) المعايير الدولية المختارة لبرنامج التدقيق

ملخص المبحث الاول:

في نهاية المبحث الأول وبعد استعراض مجموعة من المفاهيم والعناوين ذات العلاقة بماهية اجراءات التدقيق والمعايير ذات العلاقة (المتغير المستقل)، اذ تم توضيح مفهوم إجراءات التدقيق والتعرض لأنواع الإجراءات واهميتها، وأيضا تم توضيح مفهوم معايير التدقيق الدولية ذات العلاقة وانوعها واهدافها، التي مثلت بدورها الأساس الاجرائي والعلمي لاستكمال مناقشة الجانب النظري للمتغير الاخر للدراسة استمرارية النشاط المصرفي (المتغير التابع)، الذي سيتم تناوله بشي من التفصيل في المبحث الثاني لهذا الفصل.

المبحث الثاني : ماهية استمرارية النشاط المصرفي

توطئة

يعد القطاع المصرفي واحدا من اهم القطاعات الحيوية في الاقتصاد، و ما تقوم به تلك المصارف من نشاط مالي واقتصادي، فانه غالبا ما يكون محفوف بالمخاطر التي تؤثر على استمراريته واستقراره المالي، وبالتالي يحتل النشاط المصرفي مكان الصدارة في القطاع المالي وموقع مهم في النشاط الاقتصادي، لما يمثله المصرف من الناحية الاقتصادية كمنشأة تنصب عملياتها الرئيسة على تجميع الاموال الفائضة عن حاجة الجمهور او منشآت الاعمال او الدولة لغرض اقراضها للآخرين على وفق اسس معينة، لذلك ركز هذا المبحث على مفهوم واهمية النشاط المصرفي وطبيعة تلك الأنشطة ، فضلاً عن التعرف على فرض استمرارية النشاط المصرفي ومسؤولية تقيمها بين الإدارة والمدقق وتوضيح اهم العناوين الخاصة بالاستمرارية.

2-2-1. مفهوم النشاط المصرفي

يشير مفهوم النشاط المصرفي الى مدى ملائمة الهيكل الاداري للمصرف لتلبية احتياجات ومتطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية، المساهمين، المقرضين، المستثمرين والدائنين، واضافة الى ذلك الزبائن (Ezejiofor& Okolocha,2020 :213)، ومفهوم النشاط المصرفي يمكن استقراؤه من خلال البيئة وعواملها الخارجية التي تعد أكثر تأثيراً في جوانب النشاط المختلفة فضلاً عن التغييرات الاستراتيجية والمالية الاكثر ارتباط ، ويتمثل النشاط المصرفي في قيام المصارف التجارية بتقبل الودائع، وتمنح أو تقدم القروض إذ تدرج هذه المؤسسات تحت مصطلح المصارف "Bank" (Ahmad, 2018 :47)، اذ تقوم المصارف بعدة وظائف منها النقدية ومنها غير النقدية، ويمكن تقسيم هذه الوظائف حسب طبيعتها الى تقليدية (كلاسيكية) واخرى حديثة (Almutairi, 2020:157)، اذ تتميز المصارف التجارية عن باقي المصارف غير التجارية بقبولها للودائع (Chia, 2019:207)، **فالمصرف "مؤسسة مالية تقدم مجموعة من الخدمات المتعلقة بالمال والتمويل والمعاملات، وهي تعمل كوسيط بين الأفراد والشركات والحكومات في إدارة أنشطتهم المالية، تقدم المصارف خدمات متنوعة، وهي تلعب دورا حاسما في الاقتصاد من خلال تعزيز المدخرات، وتوجيه الأموال للأغراض الإنتاجية، وتوفير بيئة آمنة للمعاملات المالية.**

2-2-1-2.أهمية النشاط المصرفي:

يلعب النشاط المصرفي دورًا مهمًا في أداء الاقتصادات الحديثة، وتبرز أهمية النشاط المصرفي من خلال دوره في العمليات والاحداث التالية :

1-**تسهيل المعاملات:** تقدم المصارف مجموعة من الخدمات التي تمكن الأفراد والشركات من إجراء المعاملات المالية، مثل إيداع وسحب الأموال، وإجراء المدفوعات، وتحويل الأموال. (احمد،2017: 178).

2- **تعزيز النمو الاقتصادي:** توفر المصارف التمويل للأفراد والشركات التي تحتاج إلى رأس المال للاستثمار في مشاريع جديدة، وتوسيع عملياتها، وخلق فرص العمل، يساعد ذلك في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة(سعيد،2021: 69).

3- **دعم التجارة الدولية:** تلعب المصارف دورًا مهمًا في تسهيل التجارة الدولية من خلال توفير خدمات تمويل التجارة، مثل خطابات الاعتماد والضمانات، التي تساعد الشركات على إدارة مخاطر ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود(Simnett&Anna,2014:53).

4-تعزيز الشمول المالي: توفر المصارف الوصول إلى الخدمات المالية لمجموعة واسعة من الأفراد، بما في ذلك أولئك الذين قد لا يكون لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية، يساعد ذلك على تعزيز الشمول المالي والحد من الفقر(Were& Kariuki , 385) .2023:

5- إدارة المخاطر: تساعد المصارف في إدارة المخاطر المصرفية من خلال توفير منتجات التأمين وخدمات إدارة المخاطر الأخرى، يساعد ذلك الشركات والأفراد على حماية أنفسهم من الأحداث غير المتوقعة وإدارة المخاطر المالية بشكل أكثر فعالية (الجرد،2020: 156).

2-2-1-3.أنواع الأنشطة المصرفية:

هناك أنواع من الأنشطة المصرفية، وهي كالاتي:

1-الخدمات المصرفية للأفراد: يتضمن هذا النوع من النشاط المصرفي توفير الخدمات المصرفية للعملاء الأفراد، مثل حسابات التوفير والحسابات الجارية، وبطاقات الائتمان، والقروض الشخصية، والرهون العقارية، وغيرها من المنتجات المالية المتعلقة بالمستهلكين(الفاتح،2015، 68).

2-خدمات التمويل: يوفر هذا النوع من النشاط المصرفي خدمات مالية للشركات والزبائن من الشركات، تقدم المصارف التجارية خدمات مثل القروض التجارية، والتمويل التجاري، وإدارة النقد والخدمات الأخرى ذات الصلة(Datar,2016:235).

3-**الخدمات الاستثمارية:** يتضمن هذا النوع من النشاط المصرفي تقديم المشورة والخدمات المالية للشركات الكبيرة والحكومات والمؤسسات الأخرى، ذات الصلة بجمع رأس المال وعمليات الدمج، وعمليات الاستحواذ، والاكتتاب، وتداول الأوراق المالية (Warren& Reeve, 2016:179) .

4-الخدمات المصرفية المركزية: يتضمن هذا النوع من النشاط المصرفي تشغيل وإدارة السياسة النقدية للبلد، المصارف المركزية هي المسؤولة عن إدارة المعروض النقدي، وتحديد أسعار الفائدة، وتنظيم المؤسسات المالية(عتروس،2015: 67).

5-الخدمات المصرفية الخاصة: هذا النوع من النشاط المصرفي يلبي احتياجات الأفراد ذوي الملاءة العالية ويقدم خدمات مالية متخصصة، مثل إدارة الاستثمار، وإدارة الثروات، والتخطيط العقاري (Cecchetti & Fackler, 2015:213) .

6-الخدمات المصرفية الإسلامية: يقوم هذا النوع من النشاط المصرفي على مبادئ الشريعة الإسلامية ويحظر تقاضي الفائدة، تقدم المصارف الإسلامية مجموعة من المنتجات والخدمات المالية، مثل حسابات المشاركة في الأرباح، وتمويل الأصول، والاستثمارات القائمة على الأسهم، وبشكل عام، تخدم هذه الأنواع المختلفة من الأنشطة المصرفية قطاعات مختلفة من السوق ولديها نماذج واستراتيجيات أعمال مختلفة(ثائر،2020: 246).

فضلاً عن الأنشطة الأساسية المذكورة سابقًا، تشارك المصارف أيضًا في مجموعة من الخدمات الأخرى لتلبية احتياجات عملائها، وتشمل هذه الخدمات التالي(Abad, 2017:300)

1- خدمات الصرف الأجنبي: تسهل المصارف تبادل العملات وتوفر خدمات لمساعدة الزبائن على إدارة مخاطر العملات الأجنبية والتمويل التجاري، اذ توفر المصارف التمويل والدعم للمعاملات التجارية الدولية، بما في ذلك إصدار خطابات الاعتماد والضمانات الأخرى.

2- إدارة النقد وخدمات التامين: تساعد المصارف الشركات في ادارة تدفقاتها النقدية من خلال تقديم خدمات مثل تجميع النقد، وجمع الودائع عن بعد، ومعاملات غرفة المقاصة الآلية، كذلك خدمات التأمين مثل التأمين على الحياة والتأمين الصحي والتأمين على الممتلكات والحوادث والشكل (8) يبين اهم انواع الانشطة.

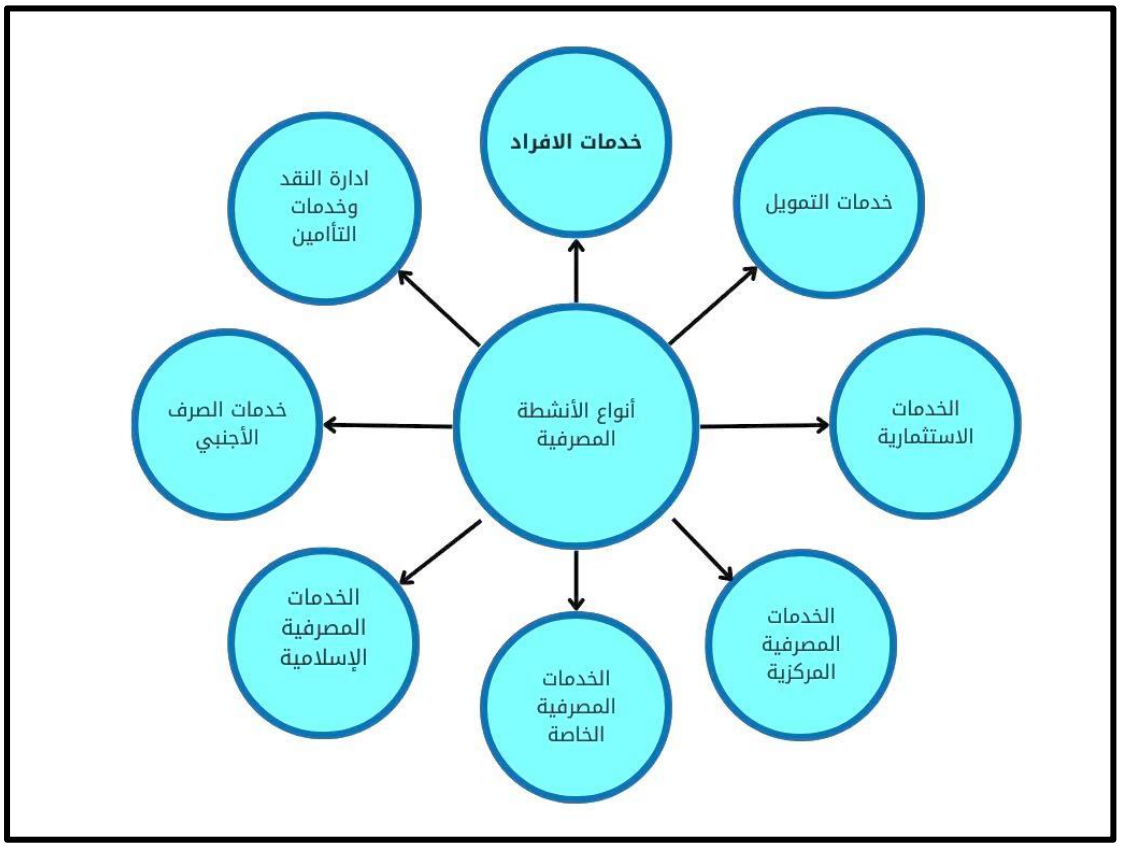

الشكل(8) انواع الانشطة المصرفية

2-2-1-4.اهداف النشاط المصرفي:

تسعى المصارف من ممارسة الأنشطة المختلفة الى تحقيق مجموعة اهداف معينة، وتحرص إدارة تلك المصارف الى التنسيق والموائمة بين تلك الأهداف، وتجنب التعارض فيما بينها، في سعيها الحثيث للتحوط من الازمات التي تؤثر في قدرة المصرف على الاستمرار في مزاولة نشاطه التجاري، وتمثل هذه الأهداف بالاتي:

1-هدف الربحية: هي مقياس لمدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح والاستمرار في تحقيقها بشكل متوازن، وان تصنيف الإيرادات يجب أن لا يعكس فقط حجم واتجاه الإيرادات، ولكن العوامل التي يمكن أن تؤثر على مقدار ونوعية الإيرادات ايضاً، مثل مخاطر الاقراض، التي يمكن أن تؤدي الى ضرورة وجود مخصصات، أو لمخاطر السوق التي يمكن أن تعرض ايرادات المصرف إلى التغير نتيجة لتغير سعر الفائدة (Maboni , 2018 :82)، وعلية فإن الإيرادات يمكن أن تتأثر بالاعتماد على ارباح غير متكررة، أو ميزة ضريبية، أو عدم الحصول على الاحتياجات التمويلية، وعدم القدرة على ضبط النفقات (الباز، 2015 : 291).

2-هدف السيولة: سيولة المصرف تعني قدرته على مواجهة سحوبات المودعين، ومواجهة طلب الزبائن على القروض إذ تمثل الودائع التي تستحق عند الطلب الجانب الأكبر من موارد المصرف المالية، لذا عليه أن يكون مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، وتعد هذه الخاصية من أهم الخصائص التي يتميز بها المصرف عن الوحدات الأخرى(عتروس،2015: 136)، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه الأخيرة تأجيل سداد ما عليها من التزامات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى المصرف، كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم لسحب ودائعهم فجأة، مما قد يعرضه لخطر الإفلاس، وتتأثر السيولة العامة في المصارف التجارية بدرجة ثبات الودائع فيها، وسهولة عمليات الإقراض والاستمارات الأخرى، (Khamis, 2019:79).

3- **هدف الأمان المصرفي:** يقصد بالأمان مدى كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر الناتجة عن التوظيف، أو تلك الناتجة عن الأعمال الفرعية الأخرى، وأيضا العمل على استقرار المصرف واستمراره، إن أساس عملية توظيف أموال المصرف على اختلاف مصادرها، هو بأن الأموال المودعة لديه التي قام المصرف بإقراضها سوف يقوم باسترجاعها في الآجال المتفق عليها (Halilovic, 2018:124)، ولهذا فمدى ثقة المصرف في المتعاملين ومتانة مركزهم المالي،

ومدى احترامهم لتعهداتهم وكيفية الوفاء بالدين، والضمانات المقدمة، هي أساس منح القروض، مع ضمان الربح وقلة مخاطر العسر المالي أو الإفلاس، لأجل ذلك تسعى المصارف التجارية إلى تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطر (Gray, 2015:362) ، كما تعمل على تنويع المناطق الجغرافية التي تخدمها بغرض حماية ودائع عملائها وأنشطتهم، وبالتالي تنويع الودائع والقروض المصرفية، وهو الأمر الذي يقلل من احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة تعرض المصرف لمخاطر السيولة، وبالتالي التعثر المالي وإعلان الافلاس وعدم القدرة على الاستمرارية (البديري ،2016: 207)

2-2-1-5.العوامل المؤثرة في النشاط المصرفي

هنالك عوامل عدة يمكن ان تؤثر بشكل كبير على النشاط المصرفي، وتلعب دورًا حاسمًا في تشكيل الصناعة المصرفية وتطورها واستمراريتها التي سيتم توضيحها كالآتي:

1- **الظروف الاقتصادية:** المناخ الاقتصادي العام، بما في ذلك عوامل مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف، لها تأثير كبير على النشاط المصرفي، يمكن أن تؤثر الظروف الاقتصادية على معدلات الاقتراض والإقراض، وطلب الزبائن على القروض والودائع، والربحية الإجمالية للبنوك(Kwok,2018:134).
2- **البيئة التنظيمية:** يتم تنظيم الأنشطة المصرفية للحفاظ على الاستقرار المالي، وحماية مصالح الزبائن ، وتخفيف المخاطر النظامية، تؤثر اللوائح والسياسات الحكومية، مثل متطلبات كفاية رأس المال، ونسب الاحتياطي، ولوائح السيولة وقوانين حماية المستهلك ، بشكل كبير على عمليات المصارف وممارسات إدارة المخاطر (Bessis,2015:147).
3- **التطورات التكنولوجية:** أحدثت التطورات السريعة في التكنولوجيا، مثل المنصات المصرفية الرقمية، وتطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وابتكارات التكنولوجيا المالية، تحولًا في المشهد المصرفي، اذ تؤثر التكنولوجيا على طريقة تقديم المصارف للخدمات، والتفاعل مع الزبائن، وإدارة المعاملات، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، كما أنه يخلق فرصًا وتحديات جديدة تتعلق بالأمن السيبراني، وخصوصية البيانات والمنافسة من الجهات المالية غير التقليدية (Pazarskis& Galanis,2023:114) .
4- **سلوك الزبائن وتوقعاتهم:** يؤثر تغيير تفضيلات الزبائن وتوقعاتهم بشكل كبير على الخدمات المصرفية أنشطة، يطلب الزبائن الآن تجارب مصرفية سلسة عبر الإنترنت

والهاتف المحمول، وخدمات شخصية، وحلول دفع مريحة، ووصول سريع إلى المعلومات المالية، يجب أن تتكيف المصارف مع هذه الطلبات المتغيرة والاستثمار في التكنولوجيا لتلبية توقعات الزبائن وتظل قادرة على المنافسة (Ismail,2021:10).

5- **السياسة النقدية:** إجراءات المصرف المركزي والسياسات النقدية لها تأثير مباشر على الأنشطة المصرفية، تؤثر القرارات المتعلقة بأسعار الفائدة، وعرض النقود ومتطلبات الاحتياطي على تكلفة الأموال لدى المصارف، ومعدلات الإقراض، وإدارة السيولة، يمكن أن تؤدي تغييرات السياسة النقدية إلى تحفيز أنشطة الاقتراض والاستثمار أو تثبيطها، مما يؤثر بشكل مباشر على ربحية القطاع المصرفي وأدائه(لطفي،2014: 179) .

6- **عوامل الاقتصاد الكلي:** أحداث الاقتصاد الكلي، مثل حالات الركود والأزمات المالية، وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات التجارية والتغييرات التنظيمية على المستوى العالمي، يمكن أن يكون لها عواقب بعيدة المدى على الأنشطة المصرفية، يمكن أن تؤثر هذه العوامل على توافر الائتمان، وقرارات الاستثمار، والمعاملات عبر الحدود، وعمليات الصرف الأجنبي، مما يؤثر على الربحية وتعرض للبنوك العاملة في مناطق مختلفة للمخاطر (الفاتح،2015: 214).

7- **المشهد التنافسي:** تؤثر البيئة التنافسية في الصناعة المصرفية بشكل كبير على استراتيجيات وأنشطة المصارف، إن وجود كل من المصارف التقليدية والمؤسسات المالية غير المصرفية، مثل شركات التكنولوجيا المالية، والمقرضين، ومعالجات الدفع، يخلق المنافسة على حصة السوق ويدفع الابتكار في عروض المنتجات وخدمة الزبائن(السيد،2008: 35) .

8- **العوامل الاجتماعية والديموغرافية:** تؤثر التغيرات الاجتماعية والديموغرافية، بما في ذلك النمو السكاني والتوسع الحضري، وشيخوخة السكان وتغيير تفضيلات المستهلكين، على الأنشطة المصرفية، على سبيل المثال ، قد يؤدي تغيير الملفات السكانية إلى زيادة الطلب على خدمات التخطيط للتقاعد، أو إدارة الثروات أو منتجات الرهن العقاري المخصصة لشرائح معينة من السكان (Boynton,2018:269).

2-2-2. استمرارية النشاط المصرفي

2-2-2-1: مفهوم الاستمرارية :

يعد فرض الاستمرارية أحد الفروض المحاسبية التي تعد على أساسها القوائم المالية، ويشير الى ان المصرف سيستمر في العمل في المستقبل المنظور (عام واحد بعد تاريخ القوائم المالية) دون وجود أي نية لتصفيتها، أو لإجبارها عن التوقف عن ممارسة نشاطها لأي سبب كان (Abadi & Fauzia،2019:38).

ان استمرارية النشاط المصرفي تفترض أن المصرف سيستمر في الوجود، ويتعين على المصرف إعداد بياناته المالية على أساس الاستمرارية، ما لم تتم الموافقة على خطة التصفية من قبل أصحاب العمل أو فرض خطة التصفية من قبل جهات أخرى(Gallizo, J. L, ،2015: 15) فالاستمرارية، مصطلح محاسبي لمنشاة لديها الموارد اللازمة لمواصلة العمل إلى أجل غير مسمى، حتى تقدم دليلاً على عكس ذلك، ويشير هذا المصطلح أيضًا إلى قدرة المصرف على جني أموال كافية للبقاء مستمر في نشاطه أو لتجنب الإفلاس، كذلك قدرة المصرف على الحفاظ على أنشطته التجارية والاستمرار في العمل ككيان تجاري في تنفيذ المهام العامة (Goo& Shen, 2016:322)، ويلاحظ من فرض الاستمرارية، أن المشروع باق ومستمر لفترة زمنية معقولة كافية لاستخدام موارده الاقتصادية طبقا لما هو مخطط ومتوقع، وبدون خسائر جسيمة لرأس المال المستثمر، وكافية لاستخدام موارد البيئة الاجتماعية الاستخدام الأمثل، دون إلحاق خسائر بحقوق المجتمع، وابقاء آثاره الخارجية الموجبة، وتلافي آثاره الخارجية السالبة على المجتمع (Himam & Masitoh,2020:110).

وأصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين معيار التدقيق الدولي رقم (570)الخاص بفرض الاستمرارية، والذي يهدف إلى توفير إرشادات حول مسؤولية المدقق عند تدقيق البيانات المالية المتعلقة بملائمة الاستمرارية كأساس لإعداد البيانات المالية(الاتحاد الدولي للمحاسبين،2008: 314)، وحدد مجموعة من المؤشرات التي تساعد مراجع الحسابات في اكتشاف حالات الشك بالاستمرارية (Gromis di Trana,2019:115)، وصنفت إلى مؤشرات مالية، ومؤشرات تشغيلية، ومؤشرات أخرى ووجود واحد أو أكثر من هذه المؤشرات لا يعني دائما أن فرض الاستمرارية موضع شك،

وحدد المعيار مجموعة من الإجراءات يجب على المدقق القيام بها عندما تثار الشكوك حول استمرارية الزبائن (Rafiu,2017:67) ، وكذلك الصيغ التي يضمنها في تقريره في ضوء النتائج التي توصل إليها، وتشير الفقرة رقم (2) من المعيار الدولي للتدقيق (570)،على أنه يجب على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار ملائمة فرض الاستمرارية كأساس لإعداد القوائم المالية (IAASB,2015:322).

2-2-2-2: أهمية استمرارية النشاط المصرفي

يشير مفهوم استمرارية النشاط المصرفي إلى قدرة المصارف على مواصلة عملياتها وتلبية احتياجاتها المالية في المستقبل المنظور، وتعد الاستمرارية أمرًا بالغ الأهمية لاستقرار القطاع المصرفي والاقتصاد ككل، إذ يؤدي فشل المصارف إلى مخاطر نظامية، مثل العدوى المالية، وأزمة الائتمان والركود الاقتصادي(Inayah & Darmastuti,2021:480)، وهناك عوامل عدة تؤثر في استمرارية عمل المصارف، منها العوامل المالية والتشغيلية والتنظيمية والخارجية، تعد العوامل المالية مثل، كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة والربحية، بالغة الأهمية بالنسبة لاستمرارية نشاط المصارف، اذ تشير كفاية رأس المال إلى قدرة المصارف على امتصاص الخسائر والحفاظ على سلامتها(الجرد،147،2020)، و تشير جودة الموجودات إلى جودة محفظة القروض وقدرة المقترضين على سداد ديونهم، كما ان السيولة تعني قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب، بينما تشير الربحية إلى قدرة المصارف على تحقيق أرباح مستدامة والاحتفاظ بالأرباح لدعم نموها وتوسعها في المستقبل، وبناء على ما تقدم يعتبر المصرف جزءًا أساسيًا من أي اقتصاد، وقدرته على الاستمرار كمنشأة مستمرة أمر بالغ الأهمية لاستقرار الاقتصاد ونموه (Matanova,2019:213)، فيما يلي بعض الأسباب لأهمية استمرارية النشاط المصرفي:

1. **الاستقرار المالي:** تلعب المصارف دورًا حاسمًا في الحفاظ على الاستقرار المالي في الاقتصاد، يقدمون خدمات مالية للأفراد والشركات والمؤسسات المالية الأخرى، مما يسمح لهم بالادخار والاستثمار والاقتراض(عبد الخالق، كرار،2022: 126).

2. **النمو الاقتصادي:** المصارف مهمة لنمو الاقتصاد، لأنها توفر التمويل للشركات للاستثمار في مشاريع جديدة، وتوسيع العمليات، وخلق فرص العمل، إذا فشل المصرف، فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض الإقراض وتباطؤ النمو الاقتصادي: (Backof & Goodson, 2014: 180).

3. **ثقة المستثمرين:** المصارف مهمة أيضًا للحفاظ على ثقة المستثمرين في الاقتصاد، إذا فشل أحد المصارف، فقد يؤدي ذلك إلى فقدان الثقة في النظام المالي ، مما يؤثر على الاستثمار ويؤدي إلى تراجع الاقتصاد(Al-Khasawneh,2021:10)، وبشكل عام، يعد استمرار النشاط المصرفي في غاية الأهمية لأنه يضمن الاستقرار المالي، وخلق فرص العمل، والنمو الاقتصادي، وثقة المستثمرين، يلعب المدققون دورًا حيويًا في تقييم قدرة المصرف على مواصلة العمليات كمنشأة مستمرة (العبيدي،2022: 286) ويوضح الشكل (9) اهمية استمرارية النشاط المصرفي.

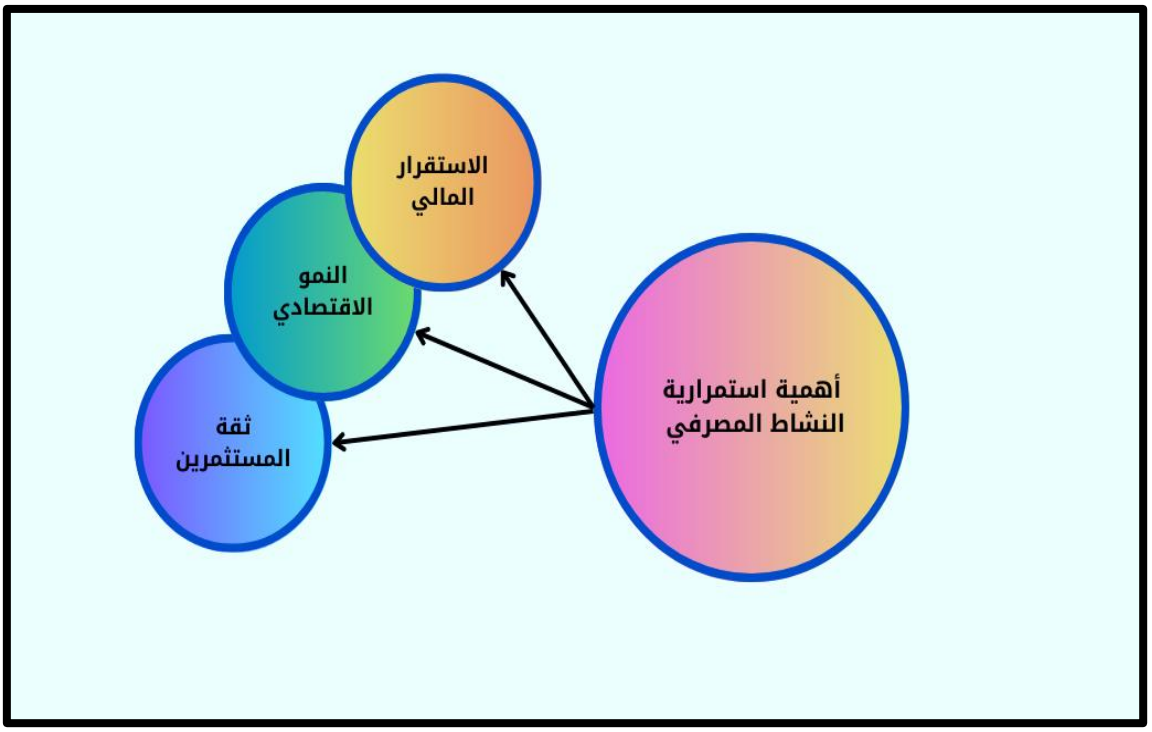

الشكل(9) اهمية استمرارية النشاط المصرفي

2-2-2-3: مسؤولية تقييم قدرة المصرف على الاستمرارية

إن معظم اللوائح والمعايير المحاسبية بما فيها معايير التقرير المالي الدولية تتطلب على وجه التحديد قيام الإدارة بتقييم قدرة المصارف على الاستمرار في مزاولة نشاطها، ما لم تنوي الإدارة أن تقوم بتصفية المصارف أو تتوقف عن أعمالها(Osman,2018:125)، اما مسؤولية المدقق تتمثل في مراعاة مدى ملائمة تطبيق الإدارة لفرض الاستمرارية في إعداد القوائم المالية، ودراسة ما إذا كان هناك مظاهر لعدم التأكد بخصوص قدرة المصرف على الاستمرارية، التي تتطلب أن يتم الإفصاح عنها(سعيد،2021: 163)، و يجب على المدقق عند تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق، وعند تقييم نتائجها دراسة مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الاستمرارية الذي اعدت على أساسه القوائم المالية (Simamora,2019:150)، وسوف نناقش مسؤولية الإدارة والمدقق اتجاه الاستمرارية وكالاتي :

أ- **مسؤولية الإدارة في تقييم الاستمرارية**

تتطلب معظم اللوائح والمعايير المحاسبية بما في ذلك المعيار الدولي للتدقيق 570 الخاص بالاستمرارية على وجه التحديد من الإدارة تقييم قدرة المصرف على الاستمرار في مزاولة نشاطها، ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية المصرف أو إيقافها(Triani,2017:78)، و يجب على إدارة المصرف التي تستخدم هذا المعيار لإعداد بياناتها المالية على أساس الاستمرارية، وإجراء تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة (الاسدي،2017: 253)، وتقع مسؤولية تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة في المقام الأول على عاتق إدارة المصرف ، وخاصة مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين(ميرزا، 2020: 73)، فيما يلي المسؤوليات الرئيسية للإدارة المتعلقة بتقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة :

1. **الإشراف الإداري:** يتحمل مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين مسؤولية الإشراف على عمليات المصرف ووضعه المالي وممارسات لجنة التدقيق، يجب عليهم إنشاء إطار حوكمة قوي وضمان تنفيذ ضوابط داخلية فعالة وعمليات إدارة المخاطر وأنظمة إعداد التقارير المالية (Bedard& Phillips ,2012:25).

2. **إعداد القوائم المالية:** الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية للبنك البيانات وفقا لمعايير المحاسبة ذات الصلة، يجب أن توفر البيانات المالية معلومات دقيقة وشفافة حول المركز المالي للبنك وأدائه وتدفقاته النقدية. وهذا يشمل الكشف عن أي شكوك أو أحداث كبيرة قد تؤثر على قدرة المصرف على الاستمرار في المستقبل المنظور على أساس مبدأ الاستمرارية (Carson, & Willekens,2013:91) .
3. **تقييم المخاطر وإدارتها:** يجب على الإدارة إجراء تقييمات شاملة للمخاطر لتحديد وتقييم المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة. يتضمن ذلك تقييم مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل والمخاطر الأخرى (Dong& Robinson, 2015:103).
4. **مراقبة الأداء المالي:** يجب على الإدارة مراقبة الأداء المالي للبنك عن كثب، والمؤشرات المالية الرئيسية و النسب، يجب عليهم تقييم الربحية وكفاية رأس المال ووضع السيولة وجودة الأصول، من بين المقاييس المالية الأخرى، لتحديد أي مشكلات ناشئة يمكن أن تهدد قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة، (Bedard& Phillips ,2012:27).

ويرى الباحث أن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار ينطوي على جهد تعاوني بين الإدارة ومجلس الإدارة والمدققين الخارجيين والسلطات التنظيمية، يجب أن يستند التقييم إلى تحليل موضوعي وشفاف للعوامل ذات الصلة، مع مراعاة الوضع المالي للمصرف، وبيان المخاطر ، وظروف السوق، والمتطلبات التنظيمية.

ب- مسؤولية المدقق عن تقييم الاستمرارية

تتلخص مسؤوليته المدقق في التحقق من مدى استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في أعداد البيانات المالية، وما إذا كانت هنالك شكوك جوهرية حول قدرة المصرف على الاستمرار يستوجب الإفصاح عنها في البيانات المالية عن طريق الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة، وتوجد هذه المسؤولية حتى لو لم يتضمن إطار إعداد التقارير المالية على متطلب صريح لقيام الإدارة بعمل تقييم محدد لقدرة نشاط المصرف على الاستمرار (Xu & Kalelkar,2020:250)، وعادة ما تتضمن مسؤوليات المدقق فيما يتعلق بتقييم الاستمرارية ما يلي :

1. **فحص تقييم الإدارة:** يجب على المدقق فحص تقييم الإدارة لقدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة، وهذا ينطوي على فهم عملية تقييم الإدارة، بما في ذلك النظر في المعلومات المالية المتاحة والتنبؤات والميزانيات والعوامل الأخرى (Salawu Godwin,2017:70) .

2.تقييم موثوقية المعلومات المالية: على المدقق تقييم موثوقية ودقة المعلومات المالية للبنك والنظر في تأثيرها على تقييم الاستمرارية. ويشمل ذلك مراجعة البيانات المالية ، والتقارير الإدارية ، وتوقعات التدفقات النقدية ، وغيرها من البيانات ذات الصلة لتقييم سيولة المصرف ، وكفاية رأس المال ، والربحية ، وغيرها من المؤشرات المالية الرئيسية (Ali & Dwivedi, 2020:150).

3.تقييم خطط الإدارة: يجب على المدقق تقييم خطط الإدارة والافتراضات المتعلقة بقدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة، وهذا يشمل تقييم جدوى ومعقولية استراتيجيات الإدارة، أو تدابير خفض التكاليف، أو خطط إعادة التمويل، أو مبيعات الأصول، أو غيرها من الإجراءات التي تهدف إلى معالجة أي مخاوف تتعلق بقدرة المصرف على البقاء (Yazdaniyan & Dastgir,2019:162) .

4.اعتبارات العوامل الخارجية: يجب على المدقق أن يأخذ في الاعتبار العوامل الخارجية ذات الصلة، التي قد تؤثر على قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة في المستقبل (حميد،25:2021)، ويشمل ذلك تقييم تأثير الظروف الاقتصادية، واتجاهات السوق، والتغيرات التنظيمية، والتحديات الخاصة بالصناعة على عمليات المصرف، وربحيته وقدرته على البقاء على المدى الطويل (Bik & Hooghiemstra ,2018:92 .)

5.إجراءات تقييم المخاطر: يجب على المدقق تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر والاختبارات لتحديد وتقييم المخاطر والشكوك الهامة التي يمكن ان تخبر على قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة، يتضمن ذلك تقييم الأداء المالي للبنك، وتوقعات التدفق النقدي، وتعهدات الديون، والالتزامات الطارئة، والعوامل الأخرى ذات الصلة لتحديد التأثير المحتمل على قابلية المصرف للاستمرار.(Almutairi, 2020:145) .

6.إبلاغ نتائج التدقيق: يجب على المدقق إبلاغ النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها فيما يتعلق بتقييم الاستمرارية إلى إدارة المصرف ومجلس الإدارة والمكلفين بالحوكمة، ويشمل ذلك تقديم رأي

مستقل حول مدى ملاءمة تقييم الإدارة والإفصاح عن أي شكوك أو أحداث هامة قد تلقي بظلال من الشك على قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة.(سعيد،2021: 231)

7.ابداء الرأي في تقرير المدقق: يجب على المدقق الإبلاغ عن النتائج التي توصلوا إليها بشكل مناسب في تقريره، إذا كانت هناك شكوك جوهرية قد تلقي بظلال من الشك على قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة، فيجب على المدقق تضمين فقرة توضيحية في تقرير التدقيق للفت الانتباه إلى هذه الأمور(عبد الله ،2017: 83) .

ويرى الباحث أن تقييم المدقق لافتراض الاستمرارية يستند إلى المعلومات والظروف المتاحة في وقت التدقيق، اذ تتمثل مسؤولية المدقق في الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين رأي حول البيانات المالية، بما في ذلك مدى ملائمة افتراض الاستمرارية.

2-2-2-4: العوامل المؤثرة على الاستمرارية

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على استمرارية المشروع ، واستقرار اداءه المالي ويمكن حصرها بالاتي:

1-الظروف الاقتصادية: يمكن أن يكون للظروف الاقتصادية مثل الركود والتضخم والتغيرات في أسعار الفائدة وتقلبات العملة تأثير كبير على قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الركود إلى انخفاض في الطلب على منتجات أو خدمات المصرف، مما قد يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات والتدفق النقدي(Al-Masoodi, 2020:115) .

2-المنافسة: يمكن أن يؤثر مستوى المنافسة في الصناعة التي تعمل فيها الوحدة الاقتصادية أيضًا على قدرتها للاستمرار كمنشأة مستمرة، إذا كانت الوحدة الاقتصادية غير قادرة على التنافس بشكل فعال مع الشركات الأخرى في الصناعة، فقد تكافح لتوليد الإيرادات والحفاظ على الربحية Binder, 2020:10)

3-التغييرات في التكنولوجيا: يمكن أن تؤثر التغييرات السريعة في التكنولوجيا أيضًا على قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار كمنشأة مستمرة، إذا كانت الوحدة الاقتصادية غير قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية أو فشلت في الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة، فقد تواجه صعوبة في الحفاظ على قدرتها التنافسية وتحقيق الإيرادات، ويمكن أن تؤدي قرارات الإدارة السيئة أو ممارسات الحوكمة غير الفعّالة إلى صعوبات مالية وفي النهاية عدم القدرة على الاستمرار كمنشأة مستمرة (Chen,2016:57)

4-البيئة القانونية والتنظيمية: التغييرات في البيئة القانونية والتنظيمية، مثل القوانين أو اللوائح الجديدة، يمكن أن تؤثر أيضًا على قدرة المصرف للاستمرار كمنشأة مستمرة، يمكن أن يؤدي عدم الامتثال للمتطلبات القانونية أو التنظيمية إلى غرامات وعقوبات ومسؤوليات قانونية أخرى، يمكن أن تؤثر سلبًا على الوضع المالي للمصرف(Church,&McCracken,2008:105) .

5-العوامل البيئية: العوامل البيئية مثل الكوارث الطبيعية وتغير المناخ والأحداث الأخرى، يمكن أن تؤثر أيضًا على قدرة المصرف للاستمرار كمنشأة مستمرة، على سبيل المثال ، يمكن أن تؤدي كارثة طبيعية مثل الإعصار أو الزلزال إلى تعطيل العمليات، والتسبب في أضرار جسيمة

للممتلكات والمعدات، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات والتدفقات النقدية كمنشأة مستمرة، يجب عليهم ممارسة الحكم المهني وتقييم تأثير هذه العوامل على المركز المالي للمؤسسة والآفاق المستقبلية (عبد الخالق،2022: 142) ويوضح الشكل (10) العوامل المؤثرة على الاستمرارية .

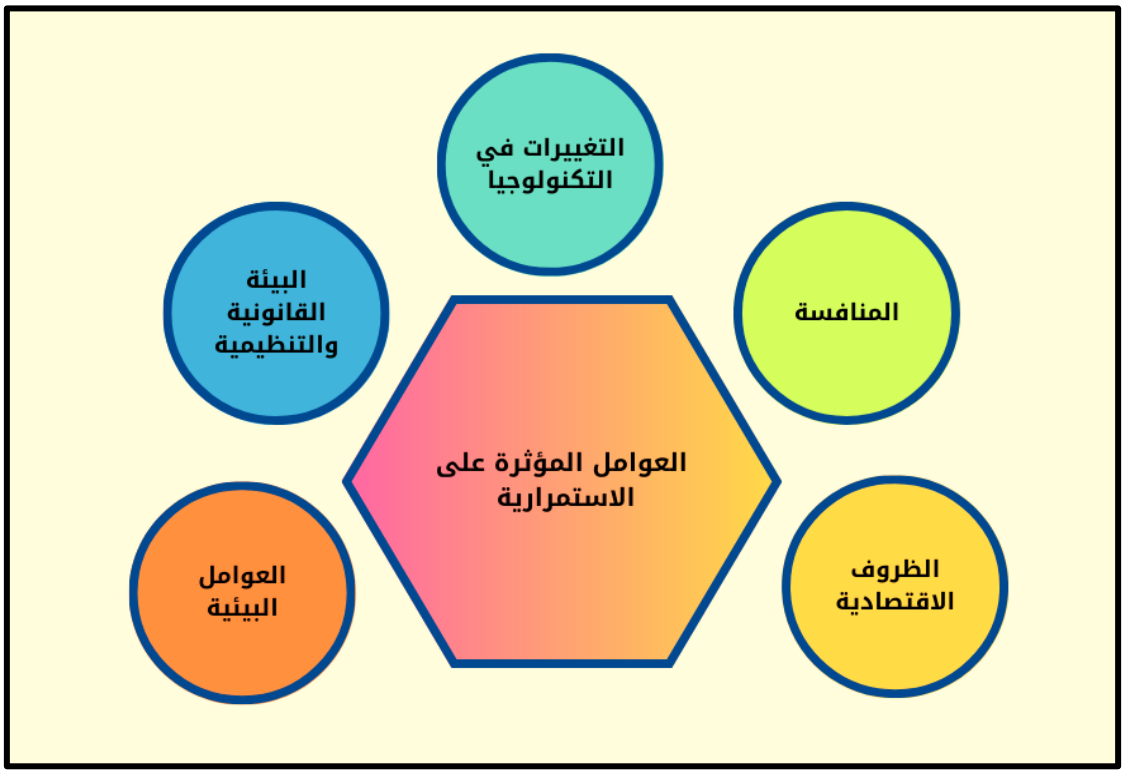

الشكل (10) العوامل المؤثرة على الاستمرارية

2-2-2-5: مؤشرات التنبؤ بالاستمرارية:

عند إجراء التدقيق، قد يأخذ المدقق في الاعتبار مجموعة متنوعة من المؤشرات التي يمكن أن تتنبأ بحالة الاستمرارية للمنشأة، وتتضمن ما يلي:

1- النسب المالية للإجراءات التحليلية : قد يقوم المدقق بتحليل النسب المالية للمنشأة، مثل نسبة السيولة، ومؤشر الربحية، ونسبة الدين إلى حقوق الملكية ، ونسبة كفاية راس المال وغيرها، لتحديد ما إذا كانت هناك أي تغييرات كبيرة في هذه النسب من السنوات السابقة التي يمكن أن يشير إلى ضائقة مالية (الفاتح،2015: 118).

3-تحليل التدفق النقدي: قد يقوم المدقق بتحليل بيانات التدفقات النقدية للمنشأة، لتحديد ما إذا كانت هناك أي تغييرات مهمة في أنماط التدفق النقدي، التي تشير إلى صعوبات التدفق النقدي(السيد،2008: 97) .

4-خطط الإدارة: يستفسر المدقق مع الإدارة عن خططهم لمعالجة أي صعوبات مالية قد تواجه الوحدة الاقتصادية، يمكن أن يشمل ذلك خططًا لتحسين التدفق النقدي أو خفض التكاليف أو الحصول على تمويل إضافي(Moolman, A. M. ,2017:180) .

5-المسائل القانونية أو التنظيمية: يقوم المدقق بالتحقيق في أي قضايا قانونية أو تنظيمية تواجه الوحدة الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر سلبًا على مركزها المالي، مثل الدعاوى القضائية المعلقة أو الغرامات التنظيمية (Nikolovski & Karadjova, 2016:29) .

6-خسائر التشغيل: يتحقق المدقق مما إذا كانت الوحدة الاقتصادية تعاني من خسائر تشغيلية أو تدفقات نقدية سلبية لفترة ممتدة، وبشكل عام، يمكن استخدام هذه المؤشرات لتحديد قضايا الاستمرارية المحتملة التي تحتاج إلى مزيد من التحقيق من قبل المدقق، يجب على المدقق تقييم تأثير هذه المؤشرات على قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار كمنشأة مستمرة وتحديد ما إذا كان يلزم اتخاذ أي خطوات إضافية لمعالجة المخاطر المحددة(الجرد،2020: 390) ويبين الشكل (11) مؤشرات التنبؤ بالاستمرارية.

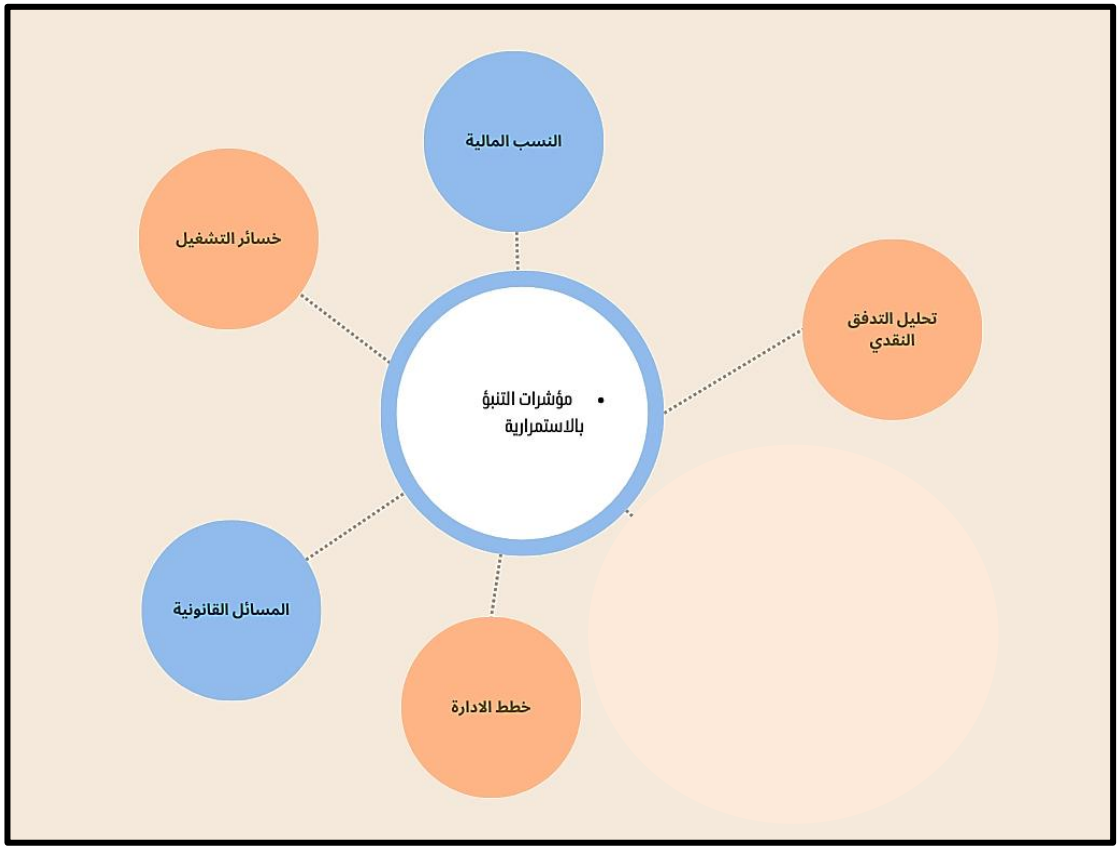

الشكل(11) مؤشرات التنبؤ بالاستمرارية

2-2-2-6: الاثار الاقتصادية المحتملة لعدم قدرة المصارف على الاستمرارية

يمكن أن تكون الآثار الاقتصادية لتوقف المصرف عن العمل كمنشأة مستمرة كبيرة ويمكن أن تؤثر على مختلف أصحاب المصلحة، فإن استمرارية عمل المصارف ليس فقط أمرًا حاسمًا لاستقرار القطاع المصرفي والاقتصاد(ابو نصار،2019: 140)، ولكن أيضًا من الحفاظ وكسب ثقة أصحاب المصلحة، مثل المودعين والمستثمرين والدائنين، اذ يمكن أن يؤدي فشل المصرف في الوفاء بالتزاماته ومواصلة عملياته إلى خسائر مالية فادحة وإلحاق ضرر بالسمعة، وفقدان الثقة بين أصحاب المصلحة، مما قد يكون له آثار طويلة الأمد على أداء المصرف وقدرته على البقاء(Putra& Purnamawati,2021:200) اضف الى ذلك فإن مفهوم استمرارية المصارف ليس مفهومًا ثابتًا ولكنه مفهوم ديناميكي يتطور بمرور الوقت، مما يعكس التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للمصارف، من الضروري أن تتبنى المصارف نهجًا استباقي واستشرافيًا لإدارة مخاطر الاستمرارية، بدلاً من الاعتماد على الأداء السابق أو الرضا عن الذات والاداء الحالي

(Surbakti,2022:120)، ويمكن الإشارة هنا الى بعض الاثار المحتملة عن عدم قدرة المصرف على الاستمرار، وهي كما يأتي:

1-فقدان الوظائف: عندما تتوقف الشركة عن العمل كمنشأة مستمرة، فقد يؤدي ذلك إلى فقدان الوظائف للموظفين، يمكن أن يكون لهذا تأثير كبير على الموظفين وعائلاتهم والمجتمع .(Qiu & Wu,2018:126)

2-الناتج الاقتصادي: إذا كانت الشركة لاعباً هاماً في الصناعة، فإن إغلاقها يمكن أن يؤثر على الناتج الاقتصادي للصناعة وربما الاقتصاد ، يمكن أن يحدث هذا إذا كانت منتجات الشركة أو خدماتها ضرورية لأعمال أخرى أو لأداء الاقتصاد(Shbeilat, M. K. ,2019:70).

3-الدائنون: إذا توقفت الشركة عن العمل، فقد لا يتمكن الدائنون من استرداد ديونهم المستحقة، يمكن أن يكون لهذا تأثير غير مباشر على الشركات أو المقرضين الآخرين الذين يعتمدون على هؤلاء الدائنين(Springborn, M.& Fenichel, 2015:197) .

4-المستثمرون: قد يخسر المساهمون والمستثمرون الآخرون في الشركة استثماراتهم إذا توقفت الشركة عن العمل كمنشأة مستمرة. يمكن أن يؤثر ذلك على رفاههم المالي وقد يؤدي إلى انخفاض ثقة المستثمر في الصناعة أو السوق(Shbeilat, M. K. ,2019:75).

5-الموردين: قد يتأثر موردو الشركة أيضًا إذا كانت لديهم ديون أو عقود مستحقة مع الشركة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض ثقة الموردين وقد يؤثر على الشركات أو الصناعات الأخرى التي تعتمد على هؤلاء الموردين(عتروس،2015: 122)، وبشكل عام، يمكن أن تكون الآثار الاقتصادية لتوقف الشركة عن العمل كمنشأة مستمرة بعيدة المدى ويمكن أن تؤثر على مختلف أصحاب المصلحة(Sudarmono& Tobing,2022:530) . كمافي الشكل (13).

2-2-2-7: اجراءات التحقق في استمرارية النشاط المصرفي

هناك اجراءات عدة يمكن للمصرف من خلالها اتباعها لتحقق في استمرارية أعماله، تتمثل بالاتي:

1-**الحفاظ على مركز رأسمالي قوي:** مما يعني أن لدى المصرف ما يكفي من الأسهم لامتصاص الخسائر المحتملة ومواصلة العمل حتى في الظروف الاقتصادية الصعبة(البديري،2016: 86).

2-**إدارة المخاطر بشكل فعال:** وهذا يعني تحديد وتخفيف المخاطر المحتملة مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق وغيرها، يمكن للبنك تحسين إدارة المخاطر من خلال تطوير أطر عمل قوية لإدارة المخاطر، من خلال تفعيل نظام رقابي قوي يعتمد على المعايير الدولية في منهجيته، والاستثمار في تحليلات التكنولوجيا والبيانات، والتأكد من أن موظفيه مدربون جيدًا في ممارسات إدارة المخاطر:(Putri & Hadi, 2014:09).

3- كسب رضا الزبائن وولائهم: يمكن للبنك تحسين علاقات الزبائن من خلال تقديم منتجات وخدمات تنافسية، وتوفير خدمة عملاء ممتازة، والاستثمار في التقنيات الرقمية التي تسهل على الزبائن القيام بأعمال تجارية مع المصرف(Zhu Y,2016:713) .

4-تنويع مصادر الإيرادات: يمكن للبنك أن يقلل من اعتماده على أي مصدر محدد للإيرادات من خلال تنويع منتجاته وخدماته، يمكن أن يساعد ذلك في تقليل تأثير الانكماش الاقتصادي أو الأحداث الأخرى غير المتوقعة التي قد تؤثر على منطقة معينة من نشاط اوعمليات المصرف(Lee & Liu, 2015).

5-إدارة فعالة للتكاليف: يمكن للبنك تحسين ربحيته واستدامته من خلال إدارة تكاليفه بفعالية، يمكن أن يشمل ذلك تقليل النفقات العامة وتبسيط العمليات والإجراءات التدقيقية وتنفيذ الحلول التقنية التي تعمل على أتمتة المهام الروتينية، يمكن أن يشمل ذلك الاستثمار في حلول تقنية جديدة، والشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية(Arsih,2021:10).

و يتضح من خلال متابعة تلك الاجراءات، يمكن للمصرف التحقق في استدامته على المدى المنظور والاستمرار في خدمة عملائه وأصحاب المصلحة لسنوات عديدة قادمة، وقد عمد الباحث الى دراسة احد جوانب تلك العوامل والمتمثلة في إدارة وتقييم المخاطر المصرفية (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ، ومخاطر أسعار الفائدة ، مخاطر راس المال) التي يراها مهمه وتتماشى مع متطلبات الدولية والمحلية في التحقق في استمرارية النشاط المصرفي.

2-2-2-8.التوجه الدولي المعاصر نحو الاهتمام باستمرارية النشاط المصرفي

لوحظ في السنوات الأخيرة، ان هناك توجه عالمي متزايد نحو الاهتمام بضمان استمرارية النشاط المصرفي، وان هذا الاتجاه يعكس الاعتراف بالدور الحاسم الذي تلعبه المصارف في دعم الاستقرار الاقتصادي والخدمات المالية(Ramadhan & Sumardjo,2021:143)، وقد تجلى الاهتمام الدولي بمجموعة من العوامل وهي كالاتي:

1. **الاستقرار المالي:** أبرزت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 أهمية الحفاظ على استمرارية النشاط المصرفي لضمان الاستقرار المالي، يمكن أن يكون لفشل أو تعطيل المصارف الكبرى عواقب نظامية بعيدة المدى، مما يؤثر على الاقتصاد الكلي ويخاطر بالعدوى المالية. نتيجة لذلك، ركز المنظمون وصانعو السياسات بشكل أكبر على التدابير الرامية إلى تعزيز مرونة واستمرارية العمليات المصرفية(Abiodun,2020:413).

2. **التركيز التنظيمي:** السلطات التنظيمية، مثل المصارف المركزية والمؤسسات المالية لقد أعطت الهيئات الرقابية أولوية متزايدة لاستمرارية النشاط المصرفي في أطرها التنظيمية، وقامت بتنفيذ اللوائح والمبادئ التوجيهية التي تتطلب من المصارف تطوير خطط قوية لاستمرارية الأعمال، والحفاظ على رأس المال والسيولة الوقائية الكافية، والالتزام بممارسات إدارة المخاطر الصارمة، يهدف هذا التركيز التنظيمي إلى التخفيف من المخاطر المرتبطة بفشل المصارف وتعزيز المرونة الشاملة للنظام المصرفي(الباز،2015: 217).

3. **توقعات الزبائن:** أصبح الزبائن أكثر وعياً بأهمية الخدمات المصرفية غير المنقطعة خدمات، مع الاعتماد المتزايد على الخدمات المصرفية الرقمية والمعاملات عبر الإنترنت، يتوقع الزبائن الوصول المستمر إلى حساباتهم، والمعاملات السلسة، ودعم الزبائن الموثوق به، تتعرض المصارف لضغوط لتلبية هذه التوقعات والاستثمار في التقنيات والأنظمة التي تضمن توافر الخدمة دون انقطاع(عبد الله،2017: 186)

4. **التكنولوجيا:** أدت التطورات التكنولوجية وظهور التهديدات الإلكترونية إلى زيادة المخاوف بشأن استمرارية النشاط المصرفي(عنتر،2016: 152)، تواجه المصارف مخاطر الهجمات الإلكترونية التخريبية وخروقات البيانات والفشل التكنولوجي التي يمكن أن تعطل

العمليات وتعرض بيانات الزبائن للخطر، يتطلب ضمان استمرارية النشاط المصرفي من المصارف الاستثمار في تدابير الأمن الالكتروني القوية، والبنية التحتية المرنة لتكنولوجيا المعلومات، وقدرات الاستجابة الفعّالة للحوادث (Algabry& Alaeddin,2020:182) .

5. **الترابط العالمي:** الطبيعة المترابطة للنظام المصرفي العالمي زاد التركيز على الاستمرارية، تعمل المصارف عبر الحدود، وتنخرط في معاملات عبر الحدود، وتتعرض لمخاطر الأسواق الدولية، يمكن أن يكون لفشل أو تعطيل أحد المصارف الكبرى في بلد ما آثار مضاعفة على المؤسسات المالية والاقتصادات في جميع أنحاء العالم، مما يستلزم بذل جهد جماعي لضمان الاستمرارية (Al–Husainy,2022:153).

6. **الآثار الوبائية :** كشف ازمة وباء كوفيد –19 على أهمية التخطيط المستمر للبنوك، لقد اختبرت عمليات الإغلاق وتدابير التباعد الاجتماعي وترتيبات العمل عن بُعد المرونة التشغيلية للبنوك وسلطت الضوء على الحاجة إلى خطط قوية لاستمرارية الأعمال، أدى الوباء إلى تسريع التحول الرقمي في الخدمات المصرفية وزيادة التركيز على المرونة التشغيلية لضمان استمرارية الأعمال (Albitar& Hussainey,2020:170) .

2-2-2-9:الاختلاف في الاستمرارية والتعرض لمخاطر الافلاس بالنسبة للمصارف الحكومية والاهلية

تختلف المصارف الخاصة والحكومية في تعرضها لمخاطر الإفلاس أو عدم الاستمرارية بسبب عوامل مختلفة(Srimindarti& Fajar,2019: 97)، فيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي يجب مراعاتها عند المقارنة بينهما :

1-الملكية والحوكمة: المصارف الخاصة مملوكة للأفراد أو الشركات أو المساهمين، وهدفها الأساسي هو تحقيق أرباح لأصحابها، اما المصارف الحكومية مملوكة ومدارة من قبل الحكومة، مع التركيز على تحقيق الأهداف العامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي (Abdillah,2019:130).

2-الاستقرار المالي: غالبًا ما يُنظر إلى المصارف الحكومية على أنها تتمتع بمستوى أعلى من الاستقرار المالي بسبب دعمها من قبل الحكومة، التي يمكن أن توفر الدعم المالي في أوقات

الأزمات، بينما قد تواجه المصارف الخاصة مخاطر أعلى نسبيًا للإفلاس أو عدم الاستمرارية لأنها تعتمد على رأس مالها الخاص والوصول إلى التمويل من السوق(Amoradi,2015:42).

3-إدارة المخاطر: تطبق المصارف الحكومية ممارسات إدارة المخاطر للتخفيف من مخاطر الإفلاس. ومع ذلك ، قد يكون لدى المصارف الحكومية لوائح ورقابة أكثر صرامة بسبب طبيعتها العامة، في حين تتمتع المصارف الخاصة بمرونة أكبر في استراتيجيات إدارة المخاطر وعمليات صنع القرار، التي يمكن أن تكون ميزة ومخاطر محتملة (Gray & Manson,2015:86).

4-الوصول إلى رأس المال: غالبًا ما تتمتع المصارف الحكومية بإمكانية الوصول إلى مصدر ثابت لرأس المال من خلال الحكومة، التي يمكن أن تساعدهم على مواجهة الأزمات المالية وتخفيف مخاطر الإفلاس، بينما تعتمد المصارف الخاصة على قدرتها على جذب رأس المال من المساهمين والمستثمرين والسوق، خلال أوقات عدم الاستقرار المالي، قد يواجهون تحديات في زيادة رأس المال، وزيادة تعرضهم لمخاطر الإفلاس (Rittenberg& Schwieger, 2017:53) .

5-البيئة التنظيمية: تخضع المصارف الحكومية للوائح ورقابة صارمة من قبل الهيئات التنظيمية ، التي تهدف إلى ضمان الاستقرار والملاءة المالية والالتزام بالمعايير الاحترازية، في حين تخضع المصارف الخاصة أيضًا للوائح ولكن قد تتمتع بقدر أكبر من المرونة في بعض المناطق، مما يسمح لهم بالتكيف بسرعة أكبر مع ظروف السوق، ومع ذلك، يمكن أن تعرضهم هذه المرونة أيضًا لمخاطر أعلى إذا لم تتم إدارتها بشكل مناسب (Feldmann,2013:74).

6-**تصور السوق وثقة المستثمر:** تعد المصارف الحكومية بشكل عام أقل عرضة لمواجهة مخاطر الإفلاس أو عدم الاستمرارية بسبب دعمها المالي المتصور من الحكومة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة ثقة المستثمرين والاستقرار في ودائع الزبائن، في حين يمكن أن يتأثر تعرض المصارف الخاصة لمخاطر الإفلاس بتصورات السوق، ومعنويات المستثمرين (Matrood& Khilkhal,2019: 18) **من المهم ملاحظة أن المقارنة بين المصارف الخاصة والحكومية قد تختلف من بلد إلى آخر اعتمادًا على الأطر التنظيمية المحددة والظروف الاقتصادية وآليات الدعم الحكومية المعمول بها، فضلاً عن ذلك، يمكن أن تؤثر العوامل الفردية الخاصة بالمصرف وممارسات إدارة المخاطر بشكل كبير على تعرضهم لمخاطر الإفلاس أو عدم الاستمرارية .**

ملخص المبحث الثاني

استعرض هذا المبحث جانبا مهما من المفاهيم الخاصة بالنشاط المصرفي وأهدافه وطبيعته ، كذلك تطرقنا الى مفهوم الاستمرارية بكونه الهدف الرئيس والنهائي لجميع العلميات والانشطة المصرفية، وقد اوضحنا مسؤوليات كل من الإدارة ومدقق الحسابات اتجاه مبدأ الاستمرارية واستعراض اهم الموضوعات ذات العلاقة بفرض الاستمرارية، وان عدم الاهتمام بفرض الاستمرارية يؤدي الى نتاج سلبية ومنها الإفلاس او العسر المالي ، ان موضوع استمرارية النشاط المصرفي كان له اهتمام دولي كبير وتجلى ذلك الاهتمام في التعليمات والارشادات التي تضمنتها المعايير الدولية مما يؤشر أهمية وارتباط تلك المعايير بإجراءات التدقيق من جهة وانعكاس تلك العلاقة على تحقق استمرارية النشاط المصرفي من خلال تقليل اثار المخاطر التي تعترض العمل المصرفي التي اشارت اليها الجهات الدولية والمحلية التي سيتم توضيحها في المبحث الثالث .

المبحث الثالث

مخاطر النشاط المصرفي والعلاقة بين متغيرات البحث

2-3-1. مخاطر النشاط المصرفي

البحث الحالي هي محاولة لفهم وتفسير العلاقة المفترضة بين إجراءات التدقيق وفق المعايير الدولية واستمرارية النشاط المصرفي، من خلال الدور الذي تلعبه إجراءات التدقيق بشكلها الدولي على استمرارية ذلك النشاط، وبعد مراجعة الادبيات السابقة المتعلقة بمتغيرات البحث (إجراءات التدقيق ، الاستمرارية)، سيتم في المبحث الحالي دراسة تلك المخاطر بشي من التفصيل واثبات العلاقة النظرية بين متغيرات البحث .

2-3-1-1: مخاطر النشاط المصرفي وفقا للمعايير الدولية

تعرف مخاطر النشاط المصرفي بانها تلك المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة لممارسة نشاطه وقد تعكس تأثيراتها على البيانات المالية(قايس،2017: 27)، وقد تنوعت وتعددت المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية، وهذه المخاطر تهدد الأعمال الأساسية للمصارف وتحد من قدرتها على الاستمرار، وبناءً عليه أوجدت المصارف الحاجة إلى وضع أهداف وإعداد استراتيجيات مختلفة لتحديد هذه المخاطر وقياسها وتحديد العوامل التي تؤثر عليها، وحسب بازل3، تشمل المخاطر المالية، مخاطر اسعار الفائدة، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال أما المخاطر غير المالية فتشمل مخاطر التشغيلية، والمخاطر الاستراتيجية، والمخاطر القانونية، ومخاطر السمعة(Mohammed&etal,2021:664)، وسيتم توضيح تلك المخاطر في دراستنا الحالية، لعلاقتها بالنشاط المصرفي واستمراريته، وتقسم المخاطر المصرفية الى ما يأتي: (Knechel & Salterio, 2016:136)

أ- المخاطر المالية وتنقسم إلى الاتي :

1- مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان الى مخاطر الخسارة المالية التي تنشأ عن فشل المقترض في الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقية قرض أو ائتمان(Bessis, 2015:267)، إنه أحد المخاطر الرئيسية التي تواجه المصارف والمؤسسات المالية، عند تقديم الائتمان للمقترضين، تتعرض المصارف لاحتمال

عدم السداد أو التخلف عن السداد أو الإفلاس، تنشأ هذه المخاطر من أنشطة الإقراض، بما في ذلك القروض والرهون العقارية، (Gray& Manson, 2015:268)، وللتخفيف من مخاطر الائتمان، غالبًا ما تستخدم المصارف استراتيجيات التخفيف من المخاطر، مثل متطلبات الضمانات، وتعهدات القروض، وتنويع مخاطر الائتمان، كما تهتم بمراقبة وإدارة محافظ قروضهم من خلال المراقبة المستمرة للائتمان، ومراجعات الائتمان، ومخصصات خسائر القروض، عن طريق اجراءات التدقيق التي يقوم بها المدقق، فضلاً عن ذلك، قد تستخدم المصارف المشتقات الائتمانية، وأساليب التوريق، لتحويل أو تخفيف مخاطر الائتمان(قايس،2017: 86).

تعد الإدارة الفعّالة لمخاطر الائتمان أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للبنوك للحفاظ على الاستقرار المالي والربحية والامتثال التنظيمي، وهو ينطوي على تحقيق توازن بين توليد الدخل من أنشطة الإقراض وإدارة احتمالية التخلف عن سداد القروض، من خلال تقييم الجدارة الائتمانية بعناية، وتنفيذ استراتيجيات التخفيف من المخاطر، اذ يجب أن يمثل إجمالي رأس المال 8 ٪على الأقل من مخاطر الائتمان للمصرف، يمكن من خلالها للبنوك تقليل تأثير مخاطر الائتمان على أدائها المالي والاستقرار العام (Rittenberg& Schwieger, 2017: 55).

2- مخاطر سعر الفائدة

تشير مخاطر أسعار الفائدة إلى التأثير المحتمل للتغيرات في أسعار الفائدة على الوضع المالي للبنك، تعرض المصارف لهذه المخاطر بسبب الفروق في تواريخ الاستحقاق، ومعدلات الفائدة الموجودات والمطلوبات، عندما تتغير أسعار الفائدة، يمكن أن تؤثر على القيمة والتدفقات النقدية للموجودات والمطلوبات(Gramling&Rittenberg,2019:317)، يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض في قيمة الموجودات ذات السعر الثابت التي تحتفظ بها المصارف، مثل القروض والسندات، هذا يمكن أن يؤثر على الربحية، فضلاً عن ذلك، يمكن أن تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى زيادة تكلفة التمويل لمطلوبات المصرف التي تحمل فائدة، مثل الودائع وسندات الدين، على العكس من ذلك، يمكن أن يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى تقليل الدخل الناتج عن الموجودات التي تحمل فائدة، مما قد يؤثر على ربحية المصرف، يمكن أن يؤدي أيضًا إلى زيادة الطلب على إعادة التمويل، مما يؤدي إلى مخاطر السداد المسبق (نشاد،2021: 82).

3- مخاطر السيولة: تظهر مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة المصرف على تلبية التزاماته تجاه الغير او تمويل زيادة الموجودات، وهو ما يؤدي الى التأثير السلبي على ربحية المصرف

وبالأخص عند عدم القدرة على التسييل الفوري للموجودات(Horcher, 2005:122)، بتكلفة مقبولة، ويمكن تعريف مخاطر السيولة على أنها حالة لا يستطيع فيها المصرف تلبية جميع طلبات المودعين كلياً أو جزئياً لفترة معينة او أنها عدم قدرة المصرف على تلبية الطلبات المالية قصيرة الأجل إذ يمكن أن تؤثر مخاطر السيولة ليس فقط على اداء المصرف ولكن ايضاً على سمعة المصرف، ويؤدي ايضاً عدم كفاية السيولة الى تأكل ثقة المودع مما يؤدي الى تحمل تكلفة الفرصة البديلة، او هي عبارة عن المخاطر الناشئة عن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة، إذ يمكن ان تؤثر هذه المخاطر سلباً على كل من ارباح المصرف ورأس المال(Bessis, 2015:236) ، لذلك، فأن الاولية القصوى لإدارة المصرف هي ضمان توافر الاموال الكافية لتلبية الطلبات المستقبلية لمقدمي الخدمات والمقترضين بتكاليف مقبولة وتظهر مخاطر السيولة في حالة عدم قدرة التدفقات النقدية الداخلة للمصرف على مقابلة التدفقات النقدية الخارجة، وهذه المخاطر تتحقق نتيجة تأثير عوامل داخلية تتمثل بضعف تخطيط السيولة، فضلاً عن سوء توزيع الموجودات على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة وبالتالي صعوبة التحويل الارصدة سائلة، والازمات الحادة التي تنشأ في اسواق المال.

تستخدم المصارف استراتيجيات مختلفة، ووضع خطط تمويل طوارئ لتقييم النقص المحتمل في السيولة وتطوير الاستجابات المناسبة، تفرض الجهات التنظيمية الدولية ، مثل بازل 3، متطلبات السيولة على المصارف لضمان الحفاظ على احتياطيات كافية من السيولة والالتزام بممارسات إدارة مخاطر السيولة السليمة .يساعد الامتثال لهذه اللوائح المصارف على تعزيز مرونتها في مواجهة صدمات السيولة والحفاظ على الاستقرار المالي(الاسدي،2017: 97).

4- مخاطر رأس المال

تشير مخاطر رأس المال، والمعروفة أيضًا باسم مخاطر الملاءة، إلى احتمال أن يواجه المصرف أو الوحدة الاقتصادية المالية عدم الاستقرار المالي أو الإفلاس، بسبب عدم كفاية رأس المال، يمكن لرأس المال غير الكافي أن يترك المصرف عرضة لخسائر غير متوقعة(سعيد،2021: 133)، أو انكماش اقتصادي أو مستويات عالية من التخلف عن السداد الائتماني، قد ينتج رأس المال غير الكافي عن عوامل مثل سوء إدارة المخاطر، أو الرافعة المالية المفرطة، أو عدم كفاية المخزونات الوقائية لرأس المال، يعرض هذا الخطر الوحدة الاقتصادية لعدم الامتثال التنظيمي، وتآكل ثقة السوق، والفشل المحتمل، تتضمن الإدارة الفعّالة لمخاطر رأس

المال الحفاظ على مستوى مناسب من رأس المال لاستيعاب الخسائر المحتملة، وتلبية المتطلبات التنظيمية، والحفاظ على الاستقرار المالي للمؤسسة، يجب على المصارف إجراء اختبارات الضغط، وتخطيط رأس المال، وتنفيذ استراتيجيات للتخفيف من مخاطر رأس المال(قايس،2017: 67)

ب – المخاطر غير المالية وتنقسم إلى الاتي:

1–**المخاطر التشغيلية:** وهي المخاطر المحتملة التي قد تواجهها مؤسسة مالية، بسبب عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأنظمة أو الأخطاء البشرية أو الأحداث الخارجية، تعد المخاطر التشغيلية موضوعاً حديثاً على الساحة المصرفية تم تقديمه من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في إطار اتفاقية بازل2، وعلى الرغم من أن هذا الصنف من المخاطر في الواقع قائم منذ قيام النشاط المصرفي(الاسدي،2017: 58)، إلا أن أمر إبرازه والاهتمام به ووضع متطلبات رأسمالية لمواجهته والتحوط له يعتبر أمراً حديثاً ولا يزال في المراحل الأولى للتطبيق نظراً لكون آثاره السلبية لم تكن بارزة وواضحة في السابق، إلا أن الأزمات المصرفية المتتالية التي عصفت بالعديد من الدول (مثل أزمة المكسيك في نهاية العام 1994 والأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا في العام 1997 والبرازيل وروسيا وتركيا والأرجنتين) التي أدت إلى انهيار بنوك كبيرة وألحقت خسائر جسيمة لاقتصاديات هذه الدول وبالتالي هددت الاستقرار المالي بشكل عام أدت بالمصارف والسلطات الرقابية والمنظمات والهيئات الدولية المعنية بالاستقرار المالي الى البحث عن الأسباب الفعلية وراء هذه الأزمات التي خلصت إلى أن أهم أسباب هذه الأزمات هو الضعف الواضح في الحوكمة وضعف أنظمة الرقابة الداخلية ورقابة الجهات الحكومية والضعف الواضع في إدارة المخاطر بشكل عام والمخاطر التشغيلية بشكل خاص(نشاد، 2021: 66).

وتجدر الإشارة إلى أن التطور المتسارع في النشاطات والخدمات المصرفية وتزايد الاعتماد على التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة والخدمات المصرفية الإليكترونية(E–Banking) ، بالإضافة تزايد اعتماد المصارف على جهات خارجية في توفير بعض الخدمات والمتمثل بالإسناد الخارجي الأمر الذي أدى إلى تزايد أهمية المخاطر التشغيلية وأصبحت محوراً أساسياً من محاور إدارة المخاطر، وفي نفس الوقت تزايد الاهتمام بها من قبل الهيئات الدولية والسلطات الرقابية والمؤسسات المصرفية(Gray& Manson, 2015:147).

2– المخاطر القانونية : تتجلى هذه المخاطر نتيجة عدم الالتزام بالقوانين والإرشادات والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي، وتنشأ المخاطر القانونية عن عدم التزام المصرف بالقوانين المنظمة

للعمل في الدولة التي يعمل بها المصرف(Bailey,2016:186)، في حين تنشأ المخاطر التنظيمية عن مخالفة المصرف القوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية، وتجدر الإشارة أن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد صنفت المخاطر القانونية والتنظيمية ضمن المخاطر التشغيلية وفق اتفاقية بازل2(Abdullah& et al, 2017:184)

3- المخاطر الاستراتيجية :

تؤثر هذه المخاطرة على تطوير وتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالمصرف إذ عند تطوير الاستراتيجية يقوم ممارسو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عادةً بإجراء تقييم لحالة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والتنبؤ بها بناءً على التغيير الذي ستحدث خلال مدة معينة، إذ تشمل المخاطر الاستراتيجية المخاطر المتعلقة بأداء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المدى الطويل تميل المخاطر الاستراتيجية أيضاً إلى أن تكون أكثر تعقيداً واكثر صعوبة في تقييمها من المخاطر التشغيلية (Bologna ,2019:182)، ولذلك يمكن تعريفها بانها المخاطر الحالية والمستقبلية للنتيجة المالية والأموال الخاصة بالمصرف والناتجة عن التغيرات في بيئة الأعمال أو من قرارات العمل غير المواتية ، أو التنفيذ غير السليم لقرار ما أو عدم الاستجابة المناسبة للتغييرات في بيئة الأعمال (Adamowicz, 2018:48).

4- مخاطر السمعة : تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة التي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، إذ تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة المصرف أو موظفيه التي تعكس صورة سلبية عن المصرف وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن المصرف ونشاطه(Miklaszewska& et al,2020:35)، وبشكل عام، فإن مخاطر السمعة تكون نتيجة طبيعية لعدم نجاح المصرف في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر المصرفية الأخرى التي يواجهها المصرف، و قد تنشأ في حالة عدم كفاءة أنظمة المصرف أو منتجاته مما يتسبب بردود أفعال سلبية واسعة، إذ يتسبب الإخلال بالاحتياطات الأمنية سواء بسبب الاعتداءات الداخلية أو الخارجية على نظام المصرف في انتزاع ثقة الزبائن في سلامة عمليات المصرف (Abiodun, 2020:6). ويوضح الشكل(12) اهم انواع المخاطر المصرفية.

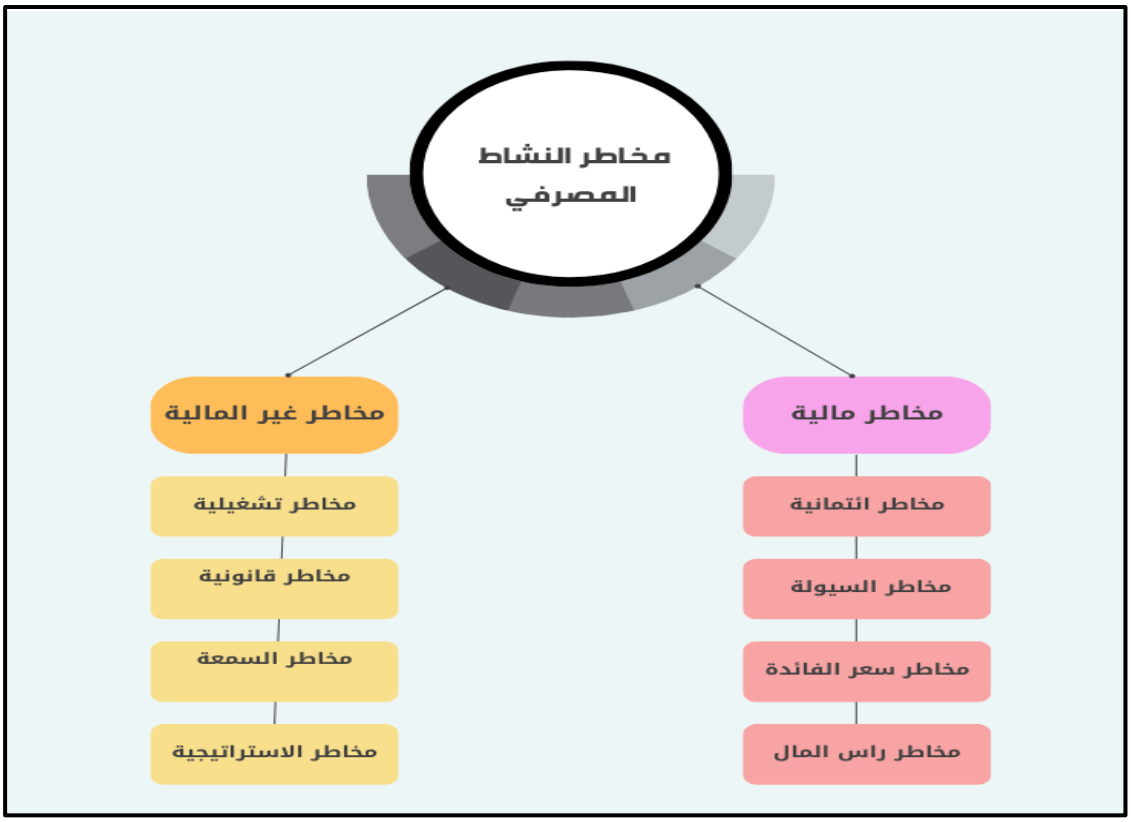

شكل(12) انواع المخاطر المصرفية

2-3-1-2: المؤشرات الدولية لقياس متغيرات البحث والتنبؤ باستمرارية النشاط المصرفي

1- انموذج تقييم النشاط المصرفي CAMELS:

يحتل موضوع تقييم استمرارية النشاط المصرفي أهمية كبيرة بالنسبة لأي منظمة لقياس مدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها وكفاتها في استغلال مواردها بصورة مثلى وقياس النتائج المحققة و رسم سياساتها المستقبلية(علي،2017: 93)، وفي مجال المصارف فإن عملية تقييم الاستمرارية لا تقل أهمية في المنظمات والمؤسسات الاخرى، فمن خلالها تستطيع المصارف كشف نقاط القوة والضعف في أنشطتها كافة وتحديد الانحرافات من أجل معرفة كيفية معالجتها ورسم السياسات المناسبة من أجل التحقق في الاستمرارية.(Tušek & Ježovita, 2018:183). وقد اختلفت النماذج التي تهدف إلى تقييم استمرارية المصارف بداية بالتحليل العالي مروراً بمؤشر العائد على حقوق الملكية ومؤشر القيمة المضافة(العبيدي،2022: 88)، فضلاً عن مؤشرات السلامة المالية ودورها في الكشف المبكر عن حدوث الأزمات، التي وإن كانت تعطي صورة شاملة عن النشاط

ولكنها تسعى لتحقق في الاستمرارية من جانب معين (Widoretno,2019: 85) ، من هذا المنطلق يسعى انموذج التقييم CAMELS من خلال تقييم العناصر التي يتكون منها إلى تقديم صورة منفردة عن كل عنصر من العناصر وصورة شاملة عن كامل العناصر وبالتالي إعطاء تقييم لاستمرارية النشاط (Ahlawat & Gupta, 2019:402)، ويمكن تعريف انموذج التقييم CAMELS بأنه " **أداة لتقييم الأداء تعتمد على تقييم مركب لستة عناصر رئيسية يتم من خلالها تقييم أداء وسلامة المركز المالي للمصرف بالاعتماد على نتائج تحليل البيانات الدورية لها وهذه العناصر هي : 1- كفاية رأس المال ، 2-جودة الأصول ،3- الإدارة ، 4-الأرباح ،5-السيولة ، 6-الحساسية لمخاطر السوق.**

وقد مر نموذج التقييم CAMELS بعدة مراحل قبل أن يصبح بشكله النهائي كما يأتي:

1-المرحلة الاولى CAEL: وهو أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل التقارير الربع السنوية ومن ثم وضع تقييم وتصنيف ربع سنوي لها استنادا على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لنموذج Camels وهذه العناصر الأربعة تتمثل بكفاية رأس المال، وجودة الأصول والربحية والسيولة ولا يشمل المؤشر بقية العناصر الاخرى كعنصر الإدارة والحساسية لمخاطر السوق (نشاد،2021: 156)

2-المرحلة الثانية CAMEL : تم إضافة عنصر جديد إلى عناصر النموذج السابق وهو الإدارة، ويعد النموذج أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، إذ عملت الإدارات والسلطات الرقابية على حد سواء على الأخذ بنتائج نموذج CAMEL أكثر من نموذج CAEL والاعتماد عليها في القرارات لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف (Quoc Trung,2021:73)، ويأخذ تم تطوير نموذج CAMEL بإدخال العنصر السادس عليه وهو الحساسية لمخاطر السوق وبالتالي جعل النموذج أكثر كفاءة الخدمة عميلة التقييم والوقوف على النشاط المصرفي باستنباط نموذج يساعد المصارف على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى الاستمرارية لفروعها الداخلية (Biresh & Anandadeep,2015:65)، بدلا من الاعتماد فقط على الربحية بوصفها معياراً لقياس استمرارية الفروع، وذلك عملا بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى المصارف لتفعيله وفقا لتوصيات لجنة بازل الثانية حتى يقوم كل

مصرف بتقييم نشاطه ويقف على حقيقة موقعه المالي ومن ثم التنبؤ السليم لاستمرارية نشاطه المستقبلي(Bologna G. J. ,2019:340) .

2-3-1-3: مؤشرات السلامة المالية لاجراءات التدقيق حسب نموذج CAMELS

1- **كفاية رأس المال:** راس المال يعد هو المصدر الرئيسي لحماية المصارف ذات رؤوس الأموال الكافية والكبيرة وذلك عن طريق مواجهة الخسائر دون المساس بحقوق المودعين وبذلك فهو يحمي الودائع وإبقائها بعيدة عن الحسابات في استخدامها لتغطية الفشل المصرفي إن وجد بسبب كما قلنا كفاية رأس المال كذلك يعد العامل الحاسم في تحديد قدرة المصرف على الاقتراض (greuning & brajovic 2009 :24) وينقسم رأس المال لقسمين:

1-رأس المال الأساسي: يشمل كل من رأس المال المدفوع والأرباح الغير موزعة والاحتياطيات

2-رأس المال المساعد: يشمل كل مصدر يكون مساند ومواجه لكل مخاطر مستقبلية محتملة، ويعد كافيا اذا كان أكبر من 10.5% كحد ادنى وفق معايير بازل 3 و(12%) حسب توصيات المصرف المركزي العراقي(المصرف المركزي العراقي،2021: 149)، ويمكن حساب كفاية رأس المال وفق العديد من المعادلات ، نذكر منها

المعادلة1: رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة (Ghazali,2018:225)، وان أوزان المؤشر كما في الجدول (1):

جدول (1): اوزان كفاية راس المال

مستوى التصنيف	1	2	3	4	5
النسبة المعيارية	≥0.12	0.12	≥0.10	≥0.08	≤0.08
	سليم	سليم نسبيا	وجود شك	خطير مهدد بالفشل	خطير جدا

المصدر: المصرف المركزي دليل تصنيف المصارف التجارية 2021

2- جودة الموجودات: تعتمد درجة مصداقية معدل رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة الموجودات ، إذ إن مخاطر الإعسار والفشل في المؤسسات المصرفية تأتي في الغالب من نوعية وجودة الموجودات و صعوبة تسييلها(Akter& Islam, 2018:53)، و من هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الموجودات و يجب أن تأخذ بعين الاعتبار، مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل التجارة بالمشتقات والرهانات والوكالات ، فالهدف الأساسي من جودة الموجودات هو قياس القروض والموجودات المتعثرة من أجمالي كل منها (Ghosh & Kohli، 2013:4)، ويمكن حساب جودة الموجودات ، وحسب المعادلة التي سيتم استخدامها في الجانب العملي للدراسة وهي:(المطيري،2022: 84)

المعادلة (2) (اجمالي القروض / أجمالي الموجودات)، وان أوزان هذا المؤشر كما في الجدول (2):

جدول (2): اوزان جودة الموجودات

مستوى التصنيف	1	2	3	4	5
النسبة المعيارية	≤1.25	≤2.5-1.26	≤3.5-2.6	≤5.5-3.6	≤5.6
	سليم	سليم نسبيا	وجود شك	خطير مهدد بالفشل	خطير جدا

المصدر: البنك المركزي دليل تصنيف المصارف التجارية 2021

3- **جودة الإدارة :** وفي هذا المؤشر من نموذج الإنذار والتقييم CAMELS يتم التأكيد على كفاءة المستويات الإدارية كافة فضلا عن الالتزام بالقوانين والتشريعات والتعليمات الرقابية النافذة، كذلك مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية والتزام الموظفين بها(Qassim, & Al-Baaj,2022:92) ، فضلاً عن التأكد من قدرة المصرف على التخطيط السليم والتأقلم مع المتغيرات الطارئة في ظل الظروف المحيطة وبما يحافظ على سلامة المصرف وزيادة قدرته على النمو، وترتفع فرص المصرف في الحصول على رأس مال كافي ونوعية موجودات جيدة وأرباح وسيولة كافية في تواجد الإدارة الجيدة (Golder,& Walters,2018:200)، ويمكن قياس جودة الإدارة وفق المعادلة التالية:

المعادلة3: (أجمالي الدخل التشغيلي / أجمالي الموجودات) (Todorovic, & Durkalić, 2018:68) ، وان أوزان هذا المؤشر كما في الجدول (3).

جدول(3) اوزان كفاءة الإدارة

مستوى التصنيف	1	2	3	4	5
النسبة المعيارية	≤0.25	0.30-0.26	0.38-0.31	0.45-0.39	≥0.46
	سليم	سليم نسبيا	وجود شك	خطير مهدد بالفشل	خطير جدا

المصدر: البنك المركزي دليل تصنيف المصارف التجارية 2021

4-الربحية :

إن انخفاض نسب الربحية يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود انحرافات ومشاكل في ربحية المصارف، في حين أن الارتفاع الملحوظ في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر(ثائر،2020: 230)، فهناك عدد من النسب التي يمكن النظر الأرباح ، ويمكن حساب مؤشر الربحية وفق العديد من المعادلات نذكر منها المعادلات التي تم استخدامها في الجانب العملي إليها في تقييم ربحية المصارف أهمها العائد على الموجودات ، العائد على حق الملكية، معدلات الدخل والإنفاق المؤشرات الهيكلية ، كما إن تقييم الأرباح لا يقوم فقط على أساس حجم الأرباح ولكن يأخذ بنظر الاعتبار المدة الزمنية(Ali, & Dwivedi, 2020:152)

المعادلة4: (صافي الربح بعد الضريبة / حقوق المساهمين)،(Akter& Islam, 2018:102) وان اوزان هذا المؤشر كما في الجدول(4).

جدول(4): اوزان تقييم الربحية

مستوى التصنيف	1	2	3	4	5
النسبة المعيارية	%2.5	%2.5	%1.5	%0.5	سالبة
	سليم	سليم نسبيا	وجود شك	خطير مهدد بالفشل	خطير جدا

المصدر: البنك المركزي دليل تصنيف المصارف التجارية 2021

5- **السيولة :** مؤشر السيولة هي قدرة المصرف في الوفاء بالتزاماته دون خسائر، إذ يجب على المصرف الاحتفاظ بموجودات ذات جودة وقابلة للتسييل لمواجهة أي أحداث غير متوقعة، خلال مدة قصيرة (علي، 2019 :172)، ويمكن قياس مؤشر السيولة حسب المعادلة التالية:

المعادلة5: (الموجودات السائلة / مجموع الموجودات) (Gray & Manson,2015:203)، واوزان هذا المؤشر كما في الجدول (5):

جدول(5): اوزان جودة السيولة

مستوى التصنيف	1	2	3	4	5
النسبة المعيارية	≥%20	≥%10	≥%5	≥%1	سالبة
	سليم	سليم نسبيا	وجود شك	خطير مهدد بالفشل	خطير جدا

المصدر: البنك المركزي دليل تصنيف المصارف التجارية 2021

6- الحساسية تجاه مخاطر السوق : هذا المؤشر يتعلق بالدرجة الأولى، بالمحفظة الاستثمارية بالنسبة للمصارف(البديري،2016: 161)، إذ أنها تحوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية، والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي شاملا الموجودات المالية كافة بما فيها أسعار السلع، وتخضع هذه الأدوات لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار السلع (Hunton & Rose,2016:144)، ويمكن حساب الحساسية تجاه المخاطر وفق المعادلة التالية:

المعادلة6: (الفجوة الحساسة للمخاطر / أجمالي الموجودات) -الموجودات الحساسة (Qassim& Al-Baaj, 2022:69) ، تتضمن كل من (الاستثمارات في الأوراق المالية بغرض المتاجرة وليس الاحتفاظ، كذلك التسهيلات والودائع لدى المصارف الأخرى (محلية واجنبية)، والمصرف المركزي فضلاً عن الأوراق المالية المخصومة قصيرة الأجل (Wheeler& Louwers, 2014:52)، أما المطلوبات الحساسة، تتضمن الودائع التي تتصف بقصر الأجل كالودائع تحت الطلب وودائع التوفير شهادات الإيداع قصيرة الأجل، فضلاً عن القروض قصيرة

الأجل من المصارف أو المصرف المركزي (Demir, 2018:171)، واوزان هذا المؤشر كما في الجدول(6):

جدول(6) اوزان الحساسية اتجاه المخاطر

مستوى التصنيف	1	2	3	4	5
النسبة المعيارية	≥%25	%30-26	%37-31	%42-38	≥%43
	سليم	سليم نسبيا	وجود شك	خطير مهدد بالفشل	خطير جدا

المصدر: بالاعتماد على تصنيف المصرف المركزي

وبناءً على ما تقدم فقد اعتمد الباحث الى اختيار اربعة مؤشرات يراها مهمة واساسية في اختبارات التدقيق وحسب المعيار 520، وتم اختيار النسب من مجموعة النسب المالية التي تم استخلاصها من نموذج camels، التي يطلق عليها مؤشرات السلامة المالية والتي اعتمدها البنك المركزي مؤخرا وهي:(مؤشر كفاية راس المال، مؤشر جودة الموجودات، مؤشر الربحية، مؤشر السيولة)، في حين تم استبعاد مؤشر جودة الإدارة، ومؤشر الحساسية اتجاه المخاطر، لانتفاء الحاجة اليها في تحقيق اهداف البحث.

2-3-1-5: دور وعلاقة إجراءات التدقيق في الحد من مخاطر النشاط المصرفي وفق المعايير الدولية

يمكن أن تلعب إجراءات التدقيق وفق المعايير الدولية دورًا مهمًا في تقليل المخاطر المصرفية، إذ يتم تصميم إجراءات التدقيق لتحديد وتقييم المخاطر حسب المعيار 260، وتقديم توصيات للإدارة حول كيفية إدارة هذه المخاطر والتخفيف من حدتها، من خلال إجراء إجراءات تدقيق فعالة وفق برنامج تدقيق يتم اعداده وفق المعايير الدولية للتدقيق المختارة (260،520 ،570 ،700، 1004)، ومن خلالها يمكن للمدققين مساعدة المصارف في تحديد المخاطر ونقاط الضعف المحتملة في ضوابطها الداخلية (Gramling & Rittenberg, 2019:531).

اولا : دور اجراءات التدقيق في الحد من المخاطر المصرفية

وفيما يلي بعض الطرائق المحددة التي تبين دور إجراءات التدقيق في الحد من المخاطر المصرفية (Fadzil, 2018:415):

1-تحديد المخاطر: إجراءات التدقيق يمكن أن تساعد في تحديد المخاطر المحتملة من خلال مراجعة البيانات المالية والوثائق الأخرى، واختبار الضوابط والعمليات، وإجراء مقابلات مع الموظفين الرئيسيين، من خلال تحديد المخاطر المحتملة، يمكن للمدققين تقديم توصيات للإدارة حول كيفية إدارة هذه المخاطر والتخفيف من حدتها(قايس،2017: 72).

2-تقييم فعالية الضوابط الداخلية: يمكن أن تساعد إجراءات التدقيق في تقييم فعالية الضوابط الداخلية عن طريق اختبار تصميم وتشغيل هذه الضوابط، من خلال تقييم فعالية الرقابة الداخلية، يمكن للمدققين تحديد نقاط الضعف أو الثغرات في عمليات الرقابة وتقديم توصيات لتحسين هذه العمليات(Gramling& Rittenberg ,2019:263).

3-تقييم جودة القوائم المالية: يمكن أن تساعد إجراءات التدقيق في تقييم جودة القوائم المالية من خلال مراجعة البيانات المالية والمعلومات الأخرى، من خلال التأكد من أن المعلومات المالية دقيقة وموثوقة، يمكن للمدققين المساعدة في تقليل مخاطر التحريفات المالية أو الأخطاء Stolowy& (Lebas, 2019:236)

4-تعزيز المساءلة: يمكن أن تساعد إجراءات التدقيق في تعزيز المساءلة من خلال توفير تقييم مستقل وموضوعي لفعالية عمليات إدارة المخاطر والضوابط الداخلية، من خلال تعزيز المساءلة، يمكن للمدققين المساعدة في ضمان إدارة المصارف للمخاطر بشكل فعال وشفاف، وبشكل عام، يمكن لإجراءات التدقيق أن تساعد في تقليل المخاطر المصرفية من خلال تحديد المخاطر المحتملة، وتقييم فعالية الضوابط الداخلية، وتقييم جودة التقارير المالية، وتقديم توصيات لتحسين المخاطر الإدارة وتعزيز المساءلة، من خلال الحد من المخاطر المصرفية، يمكن أن تساعد إجراءات التدقيق في ضمان استدامة واستمرارية النشاط المصرفي(عتروس،2015: 43).

ثانيا: علاقة اجراءات التدقيق وفق المعايير الدولية بمخاطر النشاط المصرفي

أ-علاقة إجراءات التدقيق بمخاطر الائتمان

يمكن أن تلعب إجراءات التدقيق دورًا مهمًا في تقييم وإدارة مخاطر الائتمان للبنوك، تشير مخاطر الائتمان إلى أن المقترض قد يتخلف عن الوفاء بالتزامات المالية، مما يؤدي إلى خسائر مالية للبنك، ويمكن لإجراءات التدقيق الفعّالة أن تساعد المصارف في تحديد وتقييم مخاطر الائتمان، وتقديم توصيات لإدارة هذه المخاطر (Stolowy, & Lebas,2019:216).

وفيما يلي بعض الطرق التي يمكن أن تساعد بها إجراءات التدقيق المصارف في إدارة مخاطر الائتمان: (Knechel & Salterio, 2016:258)

1-تقييم عمليات إدارة مخاطر الائتمان: يمكن لإجراءات التدقيق تقييم مخاطر المصرف، عمليات إدارة مخاطر الائتمان ، بما في ذلك تقييم المخاطر والموافقة على الائتمان ومراقبة الائتمان، يمكن أن يساعد ذلك في تحديد نقاط الضعف أو الثغرات في العمليات، وتقديم توصيات لتحسينها (Rittenberg & Schwieger, 2017:174).

2-تقييم محفظة القروض: يمكن لإجراءات التدقيق تقييم محفظة القروض لتحديد أي مشاكل محتملة لمخاطر الائتمان ، مثل المستويات العالية من القروض المتعثرة أو التركيز في قطاعات أو مناطق جغرافية معينة، يمكن أن يساعد ذلك المصارف على تعديل استراتيجيات الإقراض وممارسات إدارة المخاطر (Sudarmono& Tobing, 2022:535).

3-التحقق من دقة بيانات القرض: يمكن لإجراءات التدقيق التحقق من دقة بيانات القرض، بما في ذلك معلومات المقترض وقيم الضمانات وشروط القرض، يمكن أن يساعد ذلك في ضمان الاكتتاب على القروض وتصنيفها بشكل صحيح ، والحد من مخاطر التحريف أو الأخطاء في التقارير المالية(الاسدي،2017: 78).

ب-علاقة إجراءات التدقيق بمخاطر السيولة

تساعد إجراءات التدقيق المصارف أيضًا في إدارة مخاطر السيولة، التي تشير إلى مخاطر عدم امتلاك المصرف ما يكفي من النقد أو الموجودات السائلة للوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، يمكن أن تساعد إجراءات التدقيق الفعّالة المصارف في تحديد وتقييم مخاطر السيولة(Switzer,2018:214)، فيما يلي بعض الطرق التي يمكن أن تساعد بها إجراءات التدقيق المصارف في إدارة مخاطر السيولة:

1-تقييم عمليات إدارة السيولة: يمكن لإجراءات التدقيق تقييم سيولة المصرف عمليات الإدارة، بما في ذلك تقييم مخاطر السيولة، والتنبؤ بالتدفق النقدي، وإدارة التمويل، يمكن أن يساعد ذلك في تحديد نقاط الضعف أو الثغرات في العمليات المصرفية، وتقديم توصيات لتحسينها(Yazdaniyan & Dastgir, 2019:37)

2-مراجعة مصادر التمويل: يمكن لإجراءات التدقيق مراجعة مصادر تمويل المصرف، بما في ذلك الودائع والاقتراض ومصادر التمويل الأخرى، يمكن أن يساعد ذلك المصارف في تحديد أي فجوات أو مخاطر تمويلية محتملة، وتعديل استراتيجيات التمويل وفقًا لذلك، يمكن أن يساعد ذلك في ضمان أن يكون لدى المصرف صورة دقيقة عن مركز السيولة لديه، ويقلل من مخاطر التحريفات أو الأخطاء في التقارير المالية (Bik, & Hooghiemstra, 2018:53).

3-مراقبة الامتثال للقوانين والتعليمات: يمكن لإجراءات التدقيق مراقبة الامتثال للتعليمات المتعلقة بمخاطر السيولة، مثل نسب تغطية السيولة وصافي نسب التمويل المستقرة، يمكن أن يساعد ذلك المصارف على تجنب العقوبات التنظيمية ومخاطر السمعة، ويمكن لإجراءات التدقيق الفعّالة بشكل عام أن تساعد المصارف في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر السيولة، وتقديم توصيات لتحسين عمليات

إدارة مخاطر السيولة لديها من خلال الحد من مخاطر السيولة، يمكن أن تساعد إجراءات التدقيق في ضمان استدامة وربحية النشاط المصرفي في المستقبل المنظور(عبد الله،2017: 95).

ج-علاقة إجراءات التدقيق بمخاطر اسعار الفائدة

مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تأثير التغيرات في أسعار الفائدة سلبًا على ربحية المصرف أو قيمة الموجودات والمطلوبات، ويمكن أن تلعب إجراءات التدقيق دورًا مهمًا في مساعدة المصارف على إدارة مخاطر أسعار الفائدة، وفيما يلي بعض الطرق التي يمكن أن تساعد بها إجراءات التدقيق المصارف في إدارة مخاطر أسعار الفائدة (Warren & Reeve,2016:310).

1-تقييم إطار إدارة مخاطر أسعار الفائدة: يمكن لإجراءات التدقيق تقييم إطار إدارة مخاطر سعر الفائدة للبنك، بما في ذلك السياسات والإجراءات والضوابط، يمكن أن يساعد ذلك في تحديد أي ثغرات أو نقاط ضعف في إطار العمل، وتقديم توصيات الضرورية للتحسين(Hunton, & Rose, 2016:356).

2-تقييم قياس مخاطر سعر الفائدة وإعداد التقارير: يمكن لإجراءات التدقيق تقييم عمليات قياس مخاطر سعر الفائدة وإعداد التقارير، بما في ذلك دقة واكتمال البيانات المستخدمة في الفائدة، ويمكن أن يساعد ذلك في ضمان قياس تعرض المصرف لمخاطر سعر الفائدة والإبلاغ عنه بدقة، مما يقلل من مخاطر التحريفات الجوهرية أو الأخطاء في التقارير والبيانات المالية(Warren, & Reeve, 2016:103).

4-تقييم مراقبة مخاطر سعر الفائدة وإعداد التقارير: يمكن لإجراءات التدقيق تقييم عمليات مراقبة مخاطر سعر الفائدة وإعداد التقارير في المصرف، بما في ذلك مدى كفاية التقارير المقدمة للإدارة العليا وحسن توقيتها، ويمكن أن يساعد ذلك في ضمان حصول الإدارة العليا ومجلس الإدارة على معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب لاتخاذ قرارات مستنيرة تتعلق بإدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال الحد من مخاطر أسعار الفائدة، للتحقق في الاستمرارية.(Zabihollah, 2018:267) .

د-علاقة إجراءات التدقيق بمخاطر راس المال

تشير مخاطر رأس المال إلى مخاطر عدم كفاية رأس مال المصرف لتغطية الخسائر أو تلبية المتطلبات التنظيمية، يمكن أن تلعب إجراءات التدقيق دورًا رئيسيًا في مساعدة المصارف على إدارة مخاطر رأس المال من خلال تقييم مدى كفاية وفعالية ممارسات إدارة رأس المال في المصرف، وفيما يلي بعض الطرق التي يمكن أن تساعد بها إجراءات التدقيق المصارف في إدارة مخاطر رأس المال: (Zabihollah,2018:423):

1-تقييم عمليات تخطيط رأس المال: يمكن لإجراءات التدقيق تقييم عمليات تخطيط رأس المال للبنك، بما في ذلك مدى كفاية سياسات وإجراءات وضوابط تخطيط رأس المال للبنك، يمكن أن يساعد ذلك في تحديد أي ثغرات أو نقاط ضعف في ممارسات تخطيط رأس المال في المصرف (Bessis,2015:123).

2-تقييم كفاية رأس المال: يمكن لإجراءات التدقيق تقييم كفاية رأس المال للبنك، بما في ذلك دقة واكتمال البيانات المستخدمة لحساب نسب رأس المال، يمكن أن يساعد ذلك في ضمان أن مستويات رأس مال المصرف كافية لتغطية المخاطر المصرفية وتلبية اغلب المتطلبات التنظيمية (Cecchetti & Fackler, 2015:104).

3-التحقق من الامتثال للوائح: يمكن لإجراءات التدقيق التحقق من الامتثال للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بكفاية رأس المال، مثل إطار عمل بازل 3، يمكن أن يساعد ذلك في ضمان تجنب المصرف للعقوبات التنظيمية ومخاطر السمعة(Amoradi, & Mosaee, 2015:89) .

4-تقييم تقارير إدارة رأس المال: يمكن لإجراءات التدقيق تقييم تقارير إدارة رأس المال للبنك، بما في ذلك مدى كفاية وتوقيت تقديم التقارير إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ويمكن لإجراءات التدقيق الفعّالة بشكل عام أن تساعد المصارف في إدارة مخاطر رأس المال من خلال تقييم مدى كفاية وفعالية عمليات تخطيط رأس المال.(Amoush, 2017:114).

2-3-1-4: مؤشرات قياس المخاطر المصرفية حسب المعايير الدولية وبازل3

يتم الاعتماد على المؤشرات الدولية المعتمدة من قبل لجنة بازل 3 في تقييم وادارة المخاطر المصرفية وهي كالتالي:

أ- **مؤشرات مخاطر الائتمان:** تراقب المصارف والمؤسسات المالية الأخرى عن كثب المؤشرات المختلفة لمخاطر الائتمان لتقييم احتمالية التخلف عن السداد واتخاذ الإجراءات المناسبة لإدارة هذه المخاطر والتخفيف منها. تتضمن بعض المؤشرات الشائعة لمخاطر الائتمان ما يلي: (Gramlin & Rittenberg,2019:512)

1-درجة الائتمان: الدرجة الائتمانية للمقترض هي تمثيل رقمي للجدارة الائتمانية، بناءً على تاريخه الائتماني والعوامل المالية الأخرى، تشير درجة الائتمان المنخفضة إلى احتمالية أعلى للتخلف عن السداد(Kiti, S. ,2018:94) .

2-تاريخ السداد: يعد سجل سداد المقترض للديون السابقة والحالية مؤشرًا قويًا على أداء الائتمان في المستقبل، تشير المدفوعات المتأخرة أو الدفعات الفائتة إلى ارتفاع مخاطر التخلف عن السداد (عبد الخالق،2022، 518).

3-**نسبة القرض إلى صافي الدخل:** تقيس مبلغ القرض الى صافي الدخل الذي يقارن المقترض بدخله، تشير نسبة الدين إلى الدخل المرتفعة إلى أن المقترض قد يواجه صعوبة في الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالديون(Gramling& Rittenberg 2019:364).

4- **نسبة القروض إلى اجمالي الموجودات:** يقيس مبلغ القرض مقارنة بقيمة الموجودات، تشير نسبة القرض المرتفعة إلى اجمالي الموجودات إلى ارتفاع مخاطر التخلف من قبل المقترضين عن السداد.(Switzer, L. N. ,2018:412) .

5-المؤشرات الصناعية والاقتصادية: يراقب المقرضون أيضًا الاتجاهات الصناعية والاقتصادية التي قد تؤثر على قدرة المقترض على سداد ديونه، على سبيل المثال، قد يؤدي الانكماش في سوق الإسكان إلى زيادة مخاطر التخلف عن السداد بالنسبة للمقترضين الذين لديهم قروض عقارية، ومن خلال المراقبة الدقيقة لهذه المؤشرات وغيرها من مؤشرات مخاطر الائتمان، يمكن

للمؤسسات المالية اتخاذ قرارات إقراض اكثر رشدا، وتحديد الشروط وأسعار الفائدة المناسبة، واتخاذ خطوات استباقية لإدارة وتخفيف مخاطر الائتمان(Srimindarti, & Fajar, 2019:98).

ب-مؤشرات مخاطر السيولة: من أجل إدارة مخاطر السيولة والتخفيف منها بشكل فعال، تراقب المصارف عن كثب مؤشرات مختلفة للسيولة ، بما في ذلك: (Almutairi, M.,2020:115)

1-نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات: تحتفظ المصارف بالأصول النقدية والسيولة، مثل الأوراق المالية الحكومية، للتأكد من أن لديها أموالاً كافية للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، تشير نسبة السيولة المنخفضة إلى ارتفاع مخاطر السيولة .(Chia, W ,2019:97)

2-مصادر التمويل: تعتمد المصارف على مصادر تمويل مختلفة، مثل الودائع والاقتراض قصير الأجل والديون طويلة الأجل، قد تكون المصارف التي تعتمد بشكل كبير على مصادر التمويل قصيرة الأجل أكثر عرضة لمخاطر السيولة(نشاد،2012: 142)، إذ يمكن أن تكون هذه المصادر أكثر تقلبًا وعرضة للتغيرات المفاجئة في ظروف السوق مقارنة بالودائع، تشير نسبة القرض إلى الودائع المرتفعة إلى أن المصرف قد يعتمد بشكل كبير على محفظة القروض الخاصة به لتوليد الإيرادات، مما قد يزيد من مخاطر السيولة إذا لم يتم سداد القروض، التي يمكن أن تؤثر على قدرتها على جمع الأموال والوفاء بالالتزامات المالية(Almutairi, 2020:112).

ج-مؤشرات مخاطر سعر الفائدة:

تراقب المصارف والمؤسسات المالية المؤشرات المختلفة لمخاطر أسعار الفائدة لتقييم تعرضها واتخاذ التدابير المناسبة لإدارة هذه المخاطر والتخفيف منها، تتضمن بعض المؤشرات الشائعة لمخاطر أسعار الفائدة ما يلي (Hunton & Rose,2016:322):

1-فجوة المدة: فجوة المدة هي الفرق بين متوسط استحقاق أصول ومطلوبات المصرف، قد تكون المصارف ذات فجوة المدة الإيجابية، إذ تستحق الأصول متأخرة عن المطلوبات، أكثر عرضة لمخاطر أسعار الفائدة إذا ارتفعت الأسعار.

2-نسبة الأرباح : تقيس هذه النسبة الايرادات المتحققة من قسمة ايراد الفوائد الى مصروفاتها، وكلما قلت النسبة زادت المخاطر التي يتعرض لها المصرف

3-منحنى العائد: منحنى العائد هو رسم بياني يرسم أسعار الفائدة في فترات استحقاق مختلفة، يمكن أن تشير التغييرات في شكل منحنى العائد، مثل التسطيح أو الانحدار، إلى التعرض المحتمل لمخاطر أسعار الفائدة، لأنها قد تكون غير قادرة على تعديل أسعارها استجابة لظروف السوق المتغيرة يمكن للبنوك اتخاذ قرارات واستراتيجيات التحوط من مخاطر أسعار الفائدة، وممارسات إدارة المخاطر الأخرى(Georgios & Elvis ,2019:122).

د-مؤشرات مخاطر راس المال:

تتابع المصارف والمؤسسات المالية المؤشرات المختلفة لمخاطر رأس المال لتقييم تعرضها واتخاذ التدابير المناسبة لإدارة هذه المخاطر والتخفيف منها، تتضمن بعض المؤشرات الشائعة لمخاطر رأس المال ما يلي: (Awang, 2018:324)

1-نسبة كفاية رأس المال: يقيس رأس مال المصرف كنسبة مئوية من موجوداته المرجحة بالمخاطر، يطلب المنظمون عادةً من المصارف الحفاظ على الحد الأدنى من معدل الفائدة على الاستثمار لضمان استقرارها المالي وقدرتها على استيعاب الخسائر(المطيري،2022: 66).

2-نسبة الرافعة المالية: تقيس نسبة الرافعة المالية رأس مال المصرف كنسبة مئوية من إجمالي أصوله ، دون إجراء تعديلات على المخاطر، تشير نسبة الرافعة المالية المرتفعة إلى أن المصرف قد يعتمد بشكل كبير على تمويل الديون، مما قد يزيد من تعرضه لمخاطر رأس المال ، تعد أرباح المصرف من المؤشرات الرئيسية لقدرته على توليد رأس المال وامتصاص الخسائر، يمكن أن يشير الانخفاض في الأرباح أو الربحية إلى التعرض المحتمل لمخاطر رأس المال (كردودي،2015: 72).

3-المتطلبات التنظيمية: يفرض المنظمون متطلبات مختلفة على المصارف لإدارة مخاطر رأس المال، مثل الحد الأدنى من مخاطر رأس المال واختبار الإجهاد، يمكن للبنوك اتخاذ قرارات مدروسة بشأن ممارسات إدارة رأس المال، بما في ذلك زيادة رأس المال، وسياسات توزيع الأرباح، واستراتيجيات إدارة المخاطر، لضمان استقرارها المالي وقدرتها على استيعاب الخسائر في ظروف السوق (Aljuraifani, 2020:182) .

.

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي

تمهيد

المبحث الاول: نبذه تعريفية عن المصارف التجارية عينة البحث مع برنامج التدقيق المقترح

المبحث الثاني: تطبيق برنامج تدقيق استمرارية النشاط المصرفي وفق المعايير الدولية

تمهيد:

يتناول الفصل الثالث من دراستنا الحالية تحليل ومناقشة تطبيق برنامج التدقيق المقترح، بالاعتماد على مجموعة من البيانات الخاصة بعينة البحث المكونة من ثمانية مصارف تجارية، مدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2018-2021)، ومجموعة من النسب والمؤشرات المالية الخاصة بإجراءات التدقيق وفق المعايير الدولية ذات العلاقة بالنشاط المصرفي، وتكون هذا الفصل من مبحثين رئيسين: المبحث الاول: نبذة تعريفية بالمصارف عينة البحث وعرض للبرنامج التدقيقي ، المبحث الثاني، مثل التحليل المالي لمتغيرات البحث من اجل الوقوف على نقاط القوة والضعف في النشاط المصرفي وتحديد المخاطر وتقييم الاستمرارية من خلال استخدام النسب والمؤشرات المالية .

المبحث الاول

نبذة تعريفية مختصرة عن المصارف عينة البحث مع برنامج تدقيق مقترح لتفعيل اجراءات التدقيق المتعلقة باستمرارية النشاط المصرفي

يتناول هذا المبحث نبذه تعريفية مختصرة عن المصارف عينة البحث، فضلا تطبيق برنامج التدقيق المقترح وتحليل اجراءات التدقيق للمصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وحسب الجدول ادناه للمدة (2018– 2021)، إذ اعتمد هذا المبحث على تحليل مؤشرات المتغير المستقل (إجراءات التدقيق)، واستخدامها للتحقق من استمرارية النشاط المصرفي وقد تم اختيار مصارف العينة حسب نسبة مساهمتها في راس المال الكلي للسوق اذ تشكل ما نسبته (0.24) من حجم السوق ولسهولة الحصول على بياناتها المالية .

اولا: نبذة تعريفية مختصرة عن المصارف التجارية عينة البحث

جدول(7) نبذة تعريفية مختصرة عن المصارف التجارية عينة البحث

ت	اسم المصرف	رمز المصرف	سنة التأسيس	رأس المال التأسيسي	رأس المالي عند الادراج	راس المال الحالي	عدد الفروع
1	مصرف الاهلي العراقي	BNOI	1995	400,000,000	1,143,000,000	250,000,000,000	15
2	مصرف التجاري العراقي	BCOI	1992	150,000,000	4,000,000,000	250,000,000,000	10
3	مصرف الشرق الاوسط	BIME	1993	400,000,000	7,500,000,000	250,000,000,000	18
4	مصرف الخليج التجاري	BGUC	1999	600,000,000	4,120,000,000	250,000,000,000	24
5	مصرف الائتمان العراقي	BROI	1998	200000000	16000000000	2500000000000	14
6	مصرف اشور الدولي	BASH	2005	25,000,000	25,000,000,000	2500000000000	12
7	مصرف سومر التجاري	BSUC	1999	400000000	6000000000	250,000,000,000	9
8	مصرف بغداد التجاري	BBOB	1992	100000000	5280000000	2500000000000	21

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية

ثانيا: انموذج برنامج التدقيق المقترح وفقا لمعايير التدقيق الدولية

يتناول الجدول(8)،البرنامج التدقيقي المقترح الذي تم اعداده بما يتوافق مع مجموعة من المعايير الدولية المختارة من قبل الباحث، التي يتلائم تطبيقها مع بيئة العمل المحلية .

جدول (8): الإجراءات التدقيقية المقترحة

وفقا للمعايير الدولية (260،520،570،700،1004)

الاجراءات
1- الاطلاع على القوانين والأنظمة والتعليمات كافة ذات العلاقة بالمصرف والمتطلبات التنظيمية الصادرة من الجهات التشريعية المتمثلة بالمصرف المركزي وديوان الرقابة الاتحادي لمتابعة التزام الإدارة بأسس أعداد البيانات المالية كإجراءات تمهيدية .
2- فهم طبيعة المصارف وبيئتها بما في ذلك عملياتها، تخصصها، حجمها صغيرة ام متوسطة، هيكل الملكية، الهيكل التنظيمي ، وطرق تمويلها.
3- يقوم المدقق بالإبلاغ عن المخاطر الجوهرية وعمليات الاحتيال المحتملة وأثرها على الاستمرارية وهل أن البيانات المالية قد نظمت طبقاً للقواعد المحاسبية متفقة مع ما تظهره السجلات
4- الابلاغ في حالة عدم التأكد من استمرارية نشاط المصرف، ومعرفة هل المصرف يصدر تقريراً بالحوكمة سنوياً للكشف عن مدى الانصياع لتوصيات المدققين الداخلي
5- الافصاح عن تقرير المدقق وإعطاء راي حول الاستمرارية، وأن أي وثيقة تصدر من قبل المصرف يجب أن تكون مختومة وموقعة
6- الافصاح عن الأهداف المالية للمصرف وبيان مؤشرات النشاط
7- الابلاغ عن نواحي القصور الهامة في الرقابة الداخلية، وهل أن البيانات المالية قد نظمت طبقا لقانون المصرف المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004
8- في حال تحديد احداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المصرف على الاستمرار، فيجب على المدقق الحصول على ما يكفي من ادلة الاثبات المناسبة لتأكيد أو نفي أي شك جوهري عن طريق تنفيذ إجراءات التدقيق الإضافية وبما يتناسب مع المعيار الدولي 520 وتتضمن هذه الإجراءات ما يلي: • تحديد النسب المالية واعتمادها كمؤشرات تلائم عملية التدقيق لمعرفة قوة المركز المالي للمصرف والحكم على نتائج أعماله لتشخيص مناطق الخطر التي تؤثر على الاستمرارية • استخدام التحليل المالي للتعرف على نتائج تلك المؤشرات الخاصة بالنسب المالية ومقارنتها بالفترات السابقة وبوحدات أخرى مماثلة، بالاعتماد على بيانات القوائم المالية للمصارف • مقارنة نسب السيولة لسنوات العينة الحالية مع نسبة السيولة المعيارية. • مقارنة نسب الربحية لسنوات العينة الحالية مع نسبة السيولة المعيارية. • مقارنة نسب كفاية راس المال لسنوات العينة الحالية مع نسبة السيولة المعيارية. • مقارنة نسبة جودة الموجودات لسنوات العينة الحالية مع نسبة السيولة المعيارية

9- قياس مؤشرات المخاطر المصرفية وحسب متطلبات بازل 3 والمصرف المركزي العراقي، وبما ينسجم مع المعيار (570 ، 1004، 700)، ويتم ذلك عن طريق استخلاص اهم اربعة مؤشرات لتقييم المخاطر ولإيجاد العلاقة وطبيعة التأثير ومن هذه المؤشرات هي :

أ- مؤشر مخاطر الائتمان

ب- مؤشر مخاطر السيولة

ت- مؤشر مخاطر أسعار الفائدة

ث- مؤشر مخاطر رأس المال

10- يجب ان يتضمن تقرير المدقق الخاص باستمرارية النشاط المصرفي احد الاعتبارات التالية :

- رأي غير متحفظ (ايجابي) : عند وجود ادلة كافية تدعم رأي الاستمرارية
- رأي متحفظ : اذا كانت الأدلة والإجراءات غير كافية لرفع الشك بالاستمرارية
- رأي سلبي(عكسي) : وجود شك جوهري حول الاستمرارية، عدم وجود افصاح كاف بالقوائم المالية
- عدم ابداء الرأي :عدم حصوله على ادلة على ادلة تدقيق كافية وملائمة

11- يجب مد المراقبين المصرفيين بتقارير تدقيق بعد اكتمالها حول القوائم المالية التي تتضمن بيانات لم تنشر للجمهور، ومناقشة البنود ذات المخاطر العالية التي لا تعكس القوائم المالية وضعها الحقيقي

12- اتخاذ إجراءات فعالة لمتابعة ديون المصرف، ودراسة مخاطر البيئة المصرفية بشكل كامل.

13- مناقشة البنود ذات المخاطر العالية التي تعكس القوائم المالية وضعها الحقيقي

14- يبلغ المراقبين عن المخالفات المتكررة والاختلافات الخطيرة والخلل الجوهري

15- اتخاذ إجراءات فعالة لمعالجة نقاط الضعف بإجراءات التدقيق المتعلقة بالرقابة الداخلية بصورة دورية

16- الابلاغ عن المصرف الذي لوحظ ان لديه مؤشرات بعدم القدرة على الاستمرارية وامكانية التعثر.

المبحث الثاني

تطبيق برنامج تدقيق استمرارية النشاط المصرفي وفق المعايير الدولية

اولاً : إجراءات التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي (260) الاتصال بالمكلفين بالحوكمة

يتناول معيار التدقيق الدولي هذا مسؤولية المدقق بالاتصال بالمكلفين بالحوكمة، وأن يبلغ بالشكل المناسب المكلفين بالتدقيق والإدارة عن نواحي القصور في الرقابة الداخلية للمصرف، التي حددها المدقق عند تدقيق البيانات المالية، ولبيان وتطبيق إجراءات هذا المعيار على عينة البحث قام الباحث بوضع رقم (1) للأجراء المطبق في المصرف، ورقم (0) للأجراء الغير مطبق لدى المصرف وكما هو مذكور بالجدول (9).

جدول (9) إجراءات التدقيق وفق المعيار الدولي (260) لمصرف التجاري العراقي للمدة من (2018-2021)

	الاجراء	2018	2019	2020	2021
.1	هل أن البيانات المالية قد نظمت طبقاً للقواعد المحاسبية متفقة مع ما تظهره السجلات	1	1	1	1
.2	معرفة هل المصرف يصدر تقريراً بالحوكمة سنوياً للكشف عن مدى الانصياع لتوصيات المدققين الداخليين	0	0	1	1
.3	هل أن البيانات المالية قد نظمت طبقا لقانون المصرف المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 وقانون المصارف التجارية	1	1	1	1
.4	الافصاح عن تقرير المدقق وإعطاء راي حول الاستمرارية	1	1	1	1
.5	أن أي وثيقة تصدر من قبل المصرف يجب أن تكون مختومة وموقعة	1	1	1	1
.6	الافصاح عن الأهداف المالية للمصرف وبيان مؤشرات الأداء	1	0	1	1
.7	الابلاغ عن نواحي القصور الهامة في الرقابة الداخلية	0	0	0	0
.8	إبلاغ الادارة بعدم التأكد من استمرارية المصرف في نشاطه	0	0	0	0
.9	ابلاغ الادارة بالمخاطر الجوهرية وعمليات الاحتيال المحتملة وأثرها الاستمرارية	0	0	0	0
	نسبة الحوكمة= مجموع اجراءات الحوكمة / عددها	55.5	44.4	66.6	66.6
	المتوسط	58%			

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد تقرير المدقق

من الجدول (9) تم استخراج نسبة الحوكمة للمصرف التجاري من خلال القانون الآتي :-

اذ بلغت نسبة الحوكمة لمصرف التجاري العراقي (66.6%) للسنوات (2020 ، 2021) على التوالي ، وكانت أدنى نسبة للحوكمة للمصرف اعلاه كانت في سنة (2019) أذ بلغت (44.4%)

لضعف تطبيق إجراءات الحوكمة في تلك السنة اما في سنة (2018) فقد بلغت نسبة الحوكمة (55.5%) ومن النتائج يتبيّن لنا أن مصرف التجاري العراقي يطبق نسبة (58.3%) من إجراءات معيار التدقيق الدولي (260) أي أن المصرف بصورة عامة مطبق نصف فقرات وإجراءات معيار التدقيق الدولي (260) ويرجع سبب تطبيق الاجراءات الرئيسة لهذا المعيار كونها تمثل مدى التزام النسبي للمصرف بالقوانين والتشريعات العراقية التي تتناسب مع المعيار الدولي.

جدول (10) إجراءات التدقيق وفق المعيار الدولي (260) لمصرف الأهلي العراقي للمدة من (2018-2021)

ت	الاجراء	2018	2019	2020	2021
.1	هل أن البيانات المالية قد نظمت طبقاً للقواعد المحاسبية متفقة مع ما تظهره السجلات	0	0	0	0
.2	معرفة هل المصرف يصدر تقريراً بالحوكمة سنوياً للكشف عن مدى الانصياع لتوصيات المدققين الداخليين	1	1	1	1
.3	هل أن البيانات المالية قد نظمت طبقا لقانون المصرف المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004	0	0	0	0
.4	الافصاح عن تقرير المدقق وإعطاء راي حول الاستمرارية	0	0	0	0
.5	أن أي وثيقة تصدر من قبل المصرف يجب أن تكون مختومة وموقعة	1	0	1	1
.6	الافصاح عن الأهداف المالية للمصرف وبيان مؤشرات الأداء	1	1	1	1
.7	الابلاغ عن نواحي القصور الهامة في الرقابة الداخلية	0	0	0	0
.8	إبلاغ الادارة بعدم التأكد من استمرارية المصرف في نشاطه	0	0	0	0
.9	ابلاغ الادارة بالمخاطر الجوهرية وعمليات الاحتيال المحتملة وأثرها الاستمرارية	1	1	1	1
	نسبة الحوكمة= مجموع اجراءات الحوكمة / عددها	%44	%33.3	%44.4	%44
	المتوسط	41%			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير المدقق

من الجدول (10) تم استخراج نسبة الحوكمة لمصرف الأهلي العراقي اذ بلغت نسبة الحوكمة (44.4%) للسنوات(2018 ، 2020، 2021)، وأدنى نسبة للحوكمة للمصرف اعلاه كانت في سنة (2019)، اذ بلغت (33.3 %) لضعف تطبيق إجراءات الحوكمة في تلك السنة بواسطة استخراج نسبة الحوكمة لسنوات البحث تم استخراج المتوسط العام لحوكمة المصرف، تبين لنا من الجدول (10) أن المصرف الأهلي العراقي يطبق نسبة (42) من إجراءات معيار التدقيق الدولي

(260)، وهي نسبة غير جيدة ومؤثرة سلبا، ويرجع سبب انخفاض نسبة تطبيق الأهلي العراقي لهذا المعيار خلال سنوات البحث إلى اهمال بعض الفقرات من قبل ادارة المصرف باعتبار أن هناك العديد من الفقرات التي تهملها المصارف في البيئة العراقية يحتاج معالجتها لأنها تؤثر بشكل كبير على كسب ولاء المتعاملين مع المصرف ومستقبل الاستمرارية .

جدول (11) إجراءات التدقيق وفق المعيار الدولي (260) لمصرف الشرق الاوسط للمدة من (2018-2021)

ت	الاجراء	2018	2019	2020	2021
1.	هل أن البيانات المالية قد نظمت طبقاً للقواعد المحاسبية متفقة مع ما تظهره السجلات	1	1	1	1
2.	معرفة هل المصرف يصدر تقريراً بالحوكمة سنوياً للكشف عن مدى الانصياع لتوصيات المدققين الداخليين	1	1	1	1
3.	هل أن البيانات المالية قد نظمت طبقا لقانون المصرف المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004	0	0	1	1
4.	الافصاح عن تقرير المدقق وإعطاء راي حول الاستمرارية	0	0	0	0
5.	أن أي وثيقة تصدر من قبل المصرف يجب أن تكون مختومة وموقعة	1	1	1	1
6.	الافصاح عن الأهداف المالية للمصرف وبيان مؤشرات الأداء	1	1	1	1
7.	الابلاغ عن نواحي القصور الهامة في الرقابة الداخلية	1	1	1	1
8.	إبلاغ الادارة بعدم التأكد من استمرارية المصرف في نشاطه	0	0	0	1
9.	ابلاغ الادارة بالمخاطر الجوهرية وعمليات الاحتيال المحتملة وأثرها الاستمرارية	1	1	1	1
	نسبة الحوكمة= مجموع اجراءات الحوكمة / عددها	%66.6	%66.6	%77.7	%88.8
	المتوسط	75%			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير المدقق

ومن الجدول (11) تم استخراج نسبة الحوكمة لمصرف الشرق الأوسط، اذ بلغت نسبة الحوكمة لمصرف الشرق الاوسط (88.8 %) للسنة (2021)، وادنى نسبة للحوكمة بلغت (66.6%) لسنوات 2018 ، 2019)، على التوالي، وبلغت في سنة (2020) (77.7%) وبواسطة استخراج نسبة الحوكمة لسنوات البحث تم استخراج المتوسط العام لحوكمة مصرف، تبين لنا من الجدول (11) أن مصرف الشرق الاوسط يطبق نسبة (75%) من إجراءات معيار التدقيق الدولي (260)،وهي تمثل نسبة جيدة وتتماشى مع متطلبات المعيار الدولي 260.

جدول (12) إجراءات التدقيق وفق المعيار الدولي (260) لمصرف الخليج التجاري للمدة من (2018-2021)

ت	الاجراء	2018	2019	2020	2021
1.	هل أن البيانات المالية قد نظمت طبقاً للقواعد المحاسبية متفقة مع ما تظهره السجلات	0	0	1	1
2.	معرفة هل المصرف يصدر تقريراً بالحوكمة سنوياً للكشف عن مدى الانصياع لتوصيات المدققين الداخليين	1	1	1	1
3.	هل أن البيانات المالية قد نظمت طبقا لقانون المصرف المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004	0	0	0	0
4.	الافصاح عن تقرير المدقق وإعطاء راي حول الاستمرارية	0	0	1	1
5.	أن أي وثيقة تصدر من قبل المصرف يجب أن تكون مختومة وموقعة	1	1	1	1
6.	الافصاح عن الأهداف المالية للمصرف وبيان مؤشرات الأداء	1	1	1	1
7.	الابلاغ عن نواحي القصور الهامة في الرقابة الداخلية	0	0	0	0
8.	إبلاغ الادارة بعدم التأكد من استمرارية المصرف في نشاطه	0	0	0	0
9.	ابلاغ الادارة بالمخاطر الجوهرية وعمليات الاحتيال المحتملة وأثرها الاستمرارية	1	1	1	1
	نسبة الحوكمة= مجموع اجراءات الحوكمة / عددها	%45	%45	%77	%77
	المتوسط	56%			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير المدقق

ومن الجدول (12) تم استخراج نسبة الحوكمة لمصرف الخليج التجاري، وسجّلت اعلى نسبة الحوكمة لسنة (2020، 2021)، اذ بلغت (0.77)، على التوالي، وادنى نسبة للحوكمة للسنوات (2018 ، 2019)،اذ بلغت (0.44)، على التوالي، ومن خلال المتوسط العام للحوكمة ، تبين لنا من الجدول (13) أن مصرف الخليج التجاري، يطبق نسبة (56%) من إجراءات معيار التدقيق الدولي (260)،وهي تمثل نسبة مقبولة وتتماشى مع متطلبات المعيار الدولي 260.

جدول (13) إجراءات التدقيق وفق المعيار الدولي (260) لمصرف الائتمان العراقي للمدة من(2018-2021)

ت	الاجراء	2018	2019	2020	2021
.1	هل أن البيانات المالية قد نظمت طبقاً للقواعد المحاسبية متفقة مع ما تظهره السجلات	0	0	0	0
.2	معرفة هل المصرف يصدر تقريراً بالحوكمة سنوياً للكشف عن مدى الانصياع لتوصيات المدققين الداخليين	1	1	1	1
.3	هل أن البيانات المالية قد نظمت طبقا لقانون المصرف المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004	0	0	0	0
.4	الافصاح عن تقرير المدقق وإعطاء راي حول الاستمرارية	0	0	1	1
.5	أن أي وثيقة تصدر من قبل المصرف يجب أن تكون مختومة وموقعة	1	1	1	1
.6	الافصاح عن الأهداف المالية للمصرف وبيان مؤشرات الأداء	1	1	1	1
.7	الابلاغ عن نواحي القصور الهامة في الرقابة الداخلية	0	0	0	0
.8	إبلاغ الادارة بعدم التأكد من استمرارية المصرف في نشاطه	0	0	0	0
.9	ابلاغ الادارة بالمخاطر الجوهرية وعمليات الاحتيال المحتملة وأثرها الاستمرارية	1	1	1	1
	نسبة الحوكمة= مجموع اجراءات الحوكمة / عددها	55%	45%	%55	%55
	المتوسط	52%			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير المدقق

ومن الجدول (13) تم استخراج نسبة الحوكمة لمصرف الائتمان العراقي، وسجّلت اعلى نسبة الحوكمة لسنة (2020، 2021)، اذ بلغت (0.55)، على التوالي، وادنى نسبة للحوكمة للسنوات (2018 ، 2019)،اذ بلغت (0.55، 0.45)، على التوالي، ومن خلال المتوسط العام للحوكمة ، تبين لنا من الجدول (13) أن مصرف الائتمان العراقي، يطبق نسبة (52%) من إجراءات معيار التدقيق الدولي (260)،وهي تمثل نسبة مقبولة وتتماشى مع متطلبات المعيار الدولي 260.

جدول (14) إجراءات التدقيق وفق المعيار الدولي (260) لمصرف اشور الدولي للمدة من (2018-2021)

ت	الاجراء	2018	2019	2020	2021
1.	هل أن البيانات المالية قد نظمت طبقاً للقواعد المحاسبية متفقة مع ما تظهره السجلات	0	0	0	0
2.	معرفة هل المصرف يصدر تقريراً بالحوكمة سنوياً للكشف عن مدى الانصياع لتوصيات المدققين الداخليين	1	1	1	1
3.	هل أن البيانات المالية قد نظمت طبقا لقانون المصرف المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004	0	0	0	0
4.	الافصاح عن تقرير المدقق وإعطاء راي حول الاستمرارية	0	0	0	0
5.	أن أي وثيقة تصدر من قبل المصرف يجب أن تكون مختومة وموقعة	1	1	1	1
6.	الافصاح عن الأهداف المالية للمصرف وبيان مؤشرات الأداء	1	1	1	1
7.	الابلاغ عن نواحي القصور الهامة في الرقابة الداخلية	1	1	1	1
8.	إبلاغ الادارة بعدم التأكد من استمرارية المصرف في نشاطه	0	0	0	0
9.	ابلاغ الادارة بالمخاطر الجوهرية وعمليات الاحتيال المحتملة وأثرها الاستمرارية	1	1	1	1
	نسبة الحوكمة= مجموع اجراءات الحوكمة / عددها	%55	%55	%67	%67
	المتوسط	60%			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير المدقق

ومن الجدول (14) تم استخراج نسبة الحوكمة لمصرف اشور الدولي، وسجّلت اعلى نسبة الحوكمة لسنة (2020، 2021)، اذ بلغت (0.67)، على التوالي، وادنى نسبة للحوكمة للسنوات (2018 ، 2019)، اذ بلغت (0.55)، على التوالي، ومن خلال المتوسط العام للحوكمة ، تبين لنا من الجدول (13) أن مصرف اشور الدولي، يطبق نسبة (60%) من إجراءات معيار التدقيق الدولي (260)،وهي تمثل نسبة جيدة وتتماشى مع متطلبات المعيار الدولي 260.

جدول (15) إجراءات التدقيق وفق المعيار الدولي (260) لمصرف سومر للمدة من (2018-2021)

ت	الاجراء	2018	2019	2020	2021
.1	هل أن البيانات المالية قد نظمت طبقاً للقواعد المحاسبية متفقة مع ما تظهره السجلات	0	0	0	0
.2	معرفة هل المصرف يصدر تقريراً بالحوكمة سنوياً للكشف عن مدى الانصياع لتوصيات المدققين الداخليين	0	0	1	1
.3	هل أن البيانات المالية قد نظمت طبقا لقانون المصرف المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004	0	0	0	0
.4	الافصاح عن تقرير المدقق وإعطاء راي حول الاستمرارية	0	0	1	1
.5	أن أي وثيقة تصدر من قبل المصرف يجب أن تكون مختومة وموقعة	1	1	1	1
.6	الافصاح عن الأهداف المالية للمصرف وبيان مؤشرات الأداء	1	1	1	1
.7	الابلاغ عن نواحي القصور الهامة في الرقابة الداخلية	0	0	1	1
.8	إبلاغ الادارة بعدم التأكد من استمرارية المصرف في نشاطه	0	0	0	0
.9	ابلاغ الادارة بالمخاطر الجوهرية وعمليات الاحتيال المحتملة وأثرها الاستمرارية	1	1	1	1
	نسبة الحوكمة= مجموع اجراءات الحوكمة / عددها	%44	%33.3	%77	%77
	المتوسط	51%			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير المدقق

ومن الجدول (15) تم استخراج نسبة الحوكمة لمصرف الخليج التجاري، وسجّلت اعلى نسبة الحوكمة لسنة (2020، 2021)، اذ بلغت (0.77)، على التوالي، وادنى نسبة للحوكمة للسنوات (2018 ، 2019)،اذ بلغت (0.44، 0.33)، على التوالي، ومن خلال المتوسط العام للحوكمة ، تبين لنا من الجدول (15) أن مصرف الخليج التجاري، يطبق نسبة (51%) من إجراءات معيار التدقيق الدولي (260)،وهي تمثل نسبة مقبولة وتتماشى مع متطلبات المعيار الدولي 260.

جدول (16) إجراءات التدقيق وفق المعيار الدولي (260) لمصرف بغداد التجاري للمدة من (2018-2021)

ت	الاجراء	2018	2019	2020	2021
.1	هل أن البيانات المالية قد نظمت طبقاً للقواعد المحاسبية متفقة مع ما تظهره السجلات	0	1	1	1
.2	معرفة هل المصرف يصدر تقريراً بالحوكمة سنوياً للكشف عن مدى الانصياع لتوصيات المدققين الداخليين	1	1	1	1
.3	هل أن البيانات المالية قد نظمت طبقا لقانون المصرف المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004	0	0	0	0
.4	الافصاح عن تقرير المدقق وإعطاء راي حول الاستمرارية	1	1	1	1
.5	أن أي وثيقة تصدر من قبل المصرف يجب أن تكون مختومة وموقعة	1	1	1	1
.6	الافصاح عن الأهداف المالية للمصرف وبيان مؤشرات الأداء	1	1	1	1
.7	الابلاغ عن نواحي القصور الهامة في الرقابة الداخلية	1	1	1	1
.8	إبلاغ الادارة بعدم التأكد من استمرارية المصرف في نشاطه	0	0	0	0
.9	ابلاغ الادارة بالمخاطر الجوهرية وعمليات الاحتيال المحتملة وأثرها الاستمرارية	1	1	1	1
	نسبة الحوكمة= مجموع اجراءات الحوكمة / عددها	77%	78%	78%	78%
	المتوسط	78%			

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير المدقق

ومن الجدول (16) تم استخراج نسبة الحوكمة لمصرف بغداد التجاري، وسجّلت اعلى نسبة الحوكمة لسنة (2019، 2020، 2021)، اذ بلغت (0.78)، على التوالي، وادنى نسبة للحوكمة في سنة (2018)، اذ بلغت (0.77)، ومن خلال المتوسط العام للحوكمة، تبين لنا من الجدول (16)، أن مصرف بغداد التجاري، يطبق نسبة (78%)، من إجراءات معيار التدقيق الدولي (260)،وهي تمثل نسبة جيدة وتتماشى مع متطلبات المعيار الدولي 260.**مما سبق يرى الباحث ضرورة تبني إجراءات معيار التدقيق الدولي (260) اذ حدد هذه المعيار مجموعة من الإجراءات الخاصة بالاتصال بين المدقق في المصرف والمكلفين بالحوكمة بهدف كشف المخاطر الجانبية والأخطاء وعمليات الاحتيال في القوائم المالية والبيانات المالية وتعزيز الحوكمة المصرفية بما يخدم التحسين المستمر للنشاط المصرفي، وفي حالة رغبة الإدارة في زيادة التأكيدات وفهم اكثر لطبيعة استمرارية النشاط المصرفي، يتم اللجوء الى تطبيق الاختبارات التحليلية وفق المعيار 520 بالاعتماد على اختبار مجموعة من النسب او المؤشرات المالية وفق برنامج التدقيق المقترح، وإعطاء تصور اكثر واقعية عن مستقبل النشاط المصرفي.**

ثانيا: إجراءات التدقيق التحليلية وفق المعيار(520) ذات العلاقة بالنشاط المصرفي

قامت الجهات الرقابية الدولية بوضع مقاييس مختلفة تهدف الى التنبؤ باستمرارية النشاط المصرفي، وكان من ابرز تلك المقاييس واهمها هو نسب مؤشرات السلامة المصرفية المالية (Fadzil, 2018:287)، التي اشتملت عليها إجراءات التدقيق وبحسب برنامج التدقيق المقترح في المبحث الثالث من الفصل الثاني، وبما يتوافق مع إرشادات المعايير الدولية للتدقيق، ومتطلبات بازل 3، وتعليمات المصرف المركزي، وقد اشتمل التحليل على جانبين، الجانب الأول كان على مستوى كل مؤشر، والجانب الثاني كان على مستوى جميع المؤشرات، وفيما يلي تحليل لكل مؤشر من مؤشرات السلامة المالية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة(2018– 2021) :

1- تحليل مؤشر كفاية رأس المال: يحسب هذا المؤشر من خلال قسمة(رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطر)، و يشير هذا المؤشر إذا كانت نسبته مرتفعة الى قوة ومتانة راس المال وزيادة قدرته على امتصاص الصدمات، وحماية اموال المودعين من المخاطر المتوقعة ، ويوضح الجدول (17) نسبة كفاية راس المال للمصارف عينة البحث للمدة (2018–2021).

جدول (17) تحليل كفاية راس المال للمصارف عينة البحث للمدة (2018–2021)

المصرف	2018	2019	2020	2021	الوسط
المصرف التجاري	6.58	5.29	0.74	0.99	3.40
الأهلي العراقي	1.82	0.31	0.40	0.26	0.70
الشرق الأوسط	1.06	1.00	1.09	1.27	1.10
الخليج	0.94	1.05	1.17	1.01	1.04
الائتمان	3.54	4.40	2.66	2.65	3.31
اشور	1.07	1.19	1.30	2.30	1.47
سومر	3.09	3.31	1.72	1.79	2.48
بغداد	1.27	0.64	0.29	0.34	0.63

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبالاستفادة من برنامج (Excel).

ويلاحظ من الجدول(17) ما يأتي:

1- المصرف التجاري العراقي: سجّلت نسبة كفاية راس المال للمصرف التجاري العراقي اعلى ارتفاع لها في سنة (2018، 2019)، اذ بلغت **(6.58، 5.29)** على التوالي مقارنة بالسنوات اللاحقة فقد انخفضت نسبة كفاية راس المال في سنة(2020، 2021)، اذ بلغت (0.74، 0.99) على التوالي وبوسط (3.40) .

2-المصرف الأهلي العراقي: سجّلت نسبة كفاية راس المال لمصرف الأهلي العراقي اعلى ارتفاع لها سنة (2018)، اذ بلغت (1.82)، بينما تراجعت تلك النسبة الى ادنى مستوى لها في السنوات الثلاثة اللاحقة (2019، 2020، 2021)، وكانت (0.31، 0.40، 0.26) على التوالي ، ووسط حسابي (0.70).

3- مصرف الشرق الأوسط: سجّلت نسبة كفاية راس المال لمصرف الشرق الأوسط اعلى ارتفاع لها في سنة(2021)، اذ بلغت (1.27)، بينما سجّلت السنوات الثلاثة السابقة(2018، 2019، 2020) مستويات اقل وبشكل متقارب وبنسب (1.06، 1.00، 1.09) على التوالي، ووسط (1.10)

4-مصرف االتوالي،جاري: سجّلت نسبة كفاية راس المال لمصرف الخليج التجاري اعلى ارتفاع لها سنة (2020)، اذ بلغت (1.17)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2018)، اذ بلغت (0.94)،بينما سجّلت السنوات(2019، 2021) نسب متفاوتة تراوحت بين(1.05، 1.01) على التوالي ، ووسط حسابي(1.04).

-**مصرف الائتمان** : سجّلت نسبة كفاية راس المال لمصرف الائتمان العراقي اعلى ارتفاع لها سنة (2019)، اذ بلغت (4.40)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2021)، اذ بلغت (2.65)،بينما سجّلت السنوات(2018، 2020) نسب متفاوتة تراوحت بين(3.54، 2.66) على التوالي ، ووسط حسابي(3.31).

- **مصرف اشور:** سجّلت نسبة كفاية راس المال لمصرف اشور الدولي اعلى ارتفاع لها سنة (2021)، اذ بلغت (2.30)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2018)، اذ بلغت (1.07)،بينما سجّلت السنوات(2019، 2020)، نسب متفاوتة تراوحت بين(1.19، 1.30) على التوالي ، ووسط حسابي(1.47).

-**مصرف سومر:** سجّلت نسبة كفاية راس المال لمصرف سومر التجاري اعلى ارتفاع لها سنة (2019)، اذ بلغت (3.31)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2020)، اذ بلغت (1.72)،بينما سجّلت السنوات(2018، 2021) نسب متفاوتة تراوحت بين(3.09، 1.79) على التوالي ، ووسط حسابي(2.48).

-**مصرف بغداد التجاري** : سجّلت نسبة كفاية راس المال لمصرف بغداد التجاري اعلى ارتفاع لها سنة (2018)، اذ بلغت (1.27)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2020)، اذ بلغت (0.29)،بينما سجّلت السنوات(2019، 2021) نسب متفاوتة تراوحت بين(0.64، 0.34) على التوالي ، ووسط حسابي(0.63).

يتضح من النتائج الظاهرة في جدول(17)،وعلى مستوى عينة المصارف الإجمالي خلال سنوات البحث (2018-2021)، وبعد مقارنة الوسط الحسابي لجميع المصارف التجارية عينة البحث مع النسبة المعيارية لكفاية راس المال وفق متطلبات بازل والمصرف المركزي العراقي، وان جميع المصارف عينة البحث حافظت على مستوى كفاية راس مال مرتفع مقارنة بالنسبة المعيارية الدولية لبازل 3 التي بلغت (0.08)، والنسبة المعيارية للبنك المركزي العراقي التي بلغت(0.12) كحد ادنى، وتؤشر مدى متانة رأس المال لتلك المصارف، وقدرتها على تغطية الموجودات المرجحة بالمخاطر، والوفاء بالتزاماتها طويلة الاجل، وحسب برنامج التدقيق المقترح، لا يمكن الاستدلال بنتائج مؤشر كفاية راس المال وحدها للحكم على نتيجة نشاط إيجابي او سلبي بدون معرفة نتائج المؤشرات الأخرى، فقد يكون ارتفاع نسبة كفاية رأس المال من جانب الربحية مؤشر سلبي لوجود اموال مجمده بنسبة كبيرة، فمؤشر كفاية راس المال يعطي فقط تصورا عن الأمان المصرفي ، التي يجب ان تتكامل مع هدف تحقيق الأرباح والسيولة التي تعكسها مؤشرات الربحية والسيولة لتعطي في الاخير التصور النهائي لمستقبل استمرارية نشاط المصارف عينة البحث . ويوضح الشكل(15) ترتيب المصارف حسب كفاية رأس المال .

شكل (13) ترتيب المصارف التجارية عينة البحث حسب كفاية رأس المال للمدة (2018-2021)

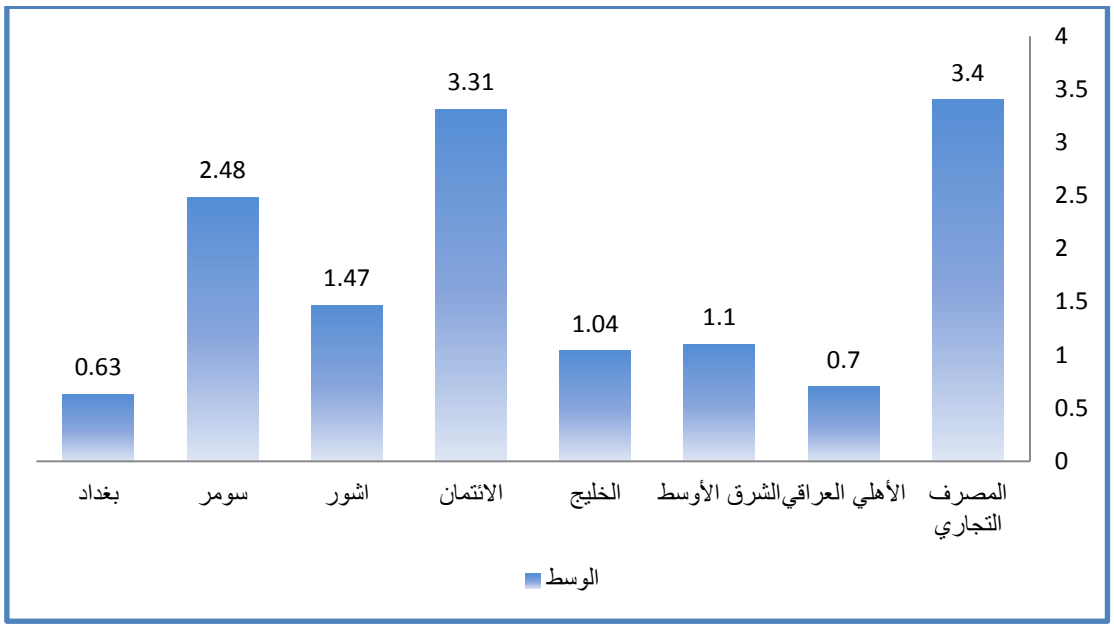

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (17) ومخرجات برنامج (Excel)

ثانيا: تحليل مؤشر جودة الموجودات: تعد جودة الموجودات ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الأساس في نشاط المصرف الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، وهي مصدر قلق عام للسلطات الرقابية، إذ إن أي تدهور قد يحصل في جودة الموجودات المصرفية الناتج عن سوء الإدارة لنظام التسليف والقروض المتبع يؤدي إلى حدوث اختلال في المركز المالي في المستقبل، ويمثل ارتفاع تلك النسبة واقترابها من النسبة المعيارية التي وضعها المصرف المركزي، مؤشر على امتلاك المصرف على موجودات فعالة يمكن تحويلها الى سيولة عند الحاجة ، ولتحليل جودة الموجودات سوف يتم استخدام نسبة (مخصص القروض المشكوك في تحصيلها الى راس المال)، بوصفها معبرا عن جودة الموجودات، وذلك اعتمادا على ما تيسر من بيانات ولسلسلة زمنية مكونة من(4) سنوات امتدت من(2018-2021) يوضح الجدول (18) تحليل النسب المبحوثة للمصارف عينة البحث .

جدول (18) تحليل مؤشر جودة الموجودات للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2018-2021)

المصرف	2018	2019	2020	2021	الوسط
المصرف التجاري	0.033	0.035	0.035	0.03	0.034
الأهلي العراقي	0.004	0.004	0.012	0.007	0.007
الشرق الأوسط	0.039	0.040	0.071	0.071	0.05
الخليج	0.45	0.46	0.43	0.35	0.42
الائتمان	0.01	0.01	0.01	0.02	0.01
اشور	0.41	0.50	0.46	0.29	0.41
سومر	0.28	0.24	0.16	0.13	0.20
بغداد	0.15	0.16	0.13	0.08	0.13

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبالاستفادة من مخرجات برنامج(Excel)

ونلحظ من خلال الجدول (18) ما يأتي :

1- المصرف التجاري العراقي: سجّلت نسبة جودة الموجودات للمصرف التجاري العراقي اعلى ارتفاع لها في سنة (2018، 2019، 2020)، اذ بلغت (0.033 ،0.035 ، 0.035) على التوالي، في حين سجّلت جودة الموجودات ادنى نسبة لها في سنة (2021)، اذ بلغت (0.03) وبوسط (0.034).

2- مصرف الأهلي العراقي: سجّلت نسبة جودة الموجودات مصرف الأهلي العراقي اعلى مستوى لها سنة(2020)، اذ بلغت(0.012)، لتنخفض بعدها في سنة(2021) الى (0.007)، في حين سجّلت نسبة الربحية ادنى مستوى لها في سنة (2018،2019)،على التوالي، اذ بلغت (0.004، 0.004)، وسط حسابي(0.007).

3- مصرف الشرق الأوسط: سجّلت نسبة جودة الموجودات لمصرف الشرق الأوسط اعلى ارتفاع لها في سنة(2020، 2021)، اذ بلغت (0.071، 0.071)،على التوالي بينما سجّلت السنوات

السابقة(2018، 2019،) مستويات ادنى وبشكل متقارب وبنسب (0.039، 0.040) على التوالي، وسط حسابي (0.05).

4-**مصرف الخليج التجاري:** سجّلت نسبة جودة الموجودات لمصرف الخليج التجاري اعلى ارتفاع لها سنة (2019)، اذ بلغت (0.46)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2021)، اذ بلغت (0.35)،بينما سجّلت السنوات(2018، 2020)، نسب متفاوتة تراوحت بين(0.45، 0.43) على التوالي ، ووسط حسابي(0.42).

5-مصرف الائتمان : سجّلت نسبة جودة الموجودات لمصرف الائتمان العراقي اعلى ارتفاع لها سنة (2021)، اذ بلغت (0.02)، بينما سجّلت السنوات(2018، 2019 ، 2020) نسب متساوية وتمثل ادنى مستوى اذ بلغت(0.01) على التوالي ، ووسط حسابي(0.01).

6- مصرف اشور: سجّلت نسبة جودة الموجودات لمصرف اشور الدولي اعلى ارتفاع لها سنة (2019)، اذ بلغت (0.50)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2021)، اذ بلغت (0.29)،بينما سجّلت السنوات(2018، 2020)، نسب متفاوتة تراوحت بين(0.41، 0.46) على التوالي ، ووسط حسابي(0.41).

7-مصرف سومر: سجّلت نسبة جودة الموجودات لمصرف سومر التجاري اعلى ارتفاع لها سنة (2018)، اذ بلغت (0.28)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2021)، اذ بلغت (0.13)، بينما سجّلت السنوات(2019، 2020) نسب متفاوتة تراوحت بين(0.24، 0.16) على التوالي ، ووسط حسابي(0.20).

8-مصرف بغداد التجاري : سجّلت جودة الموجودات لمصرف بغداد التجاري اعلى ارتفاع لها سنة (2019)، اذ بلغت (0.16)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2021)، اذ بلغت (0.08)،بينما سجّلت السنوات(2018، 2020) نسب متفاوتة تراوحت بين(0.15، 0.13) على التوالي ، ووسط حسابي(0.13).

من خلال نتائج الجدول (18) وفيما يخص جودة الموجودات وعلى مستوى متوسط جميع المصارف التجارية لعينة البحث يتضح ان مصرف الخليج التجاري جاء بالترتيب الاول بوسط حسابي (0.42)، وتلاه المصرف اشور الدولي، بوسط حسابي (0.41)،

ويعني ان مصرف الخليج التجاري هو اكثر مصرف على مستوى المصارف العراقية لديه مخصص قروض مشكوك في تحصيلها الى اجمالي رأس المال، مما تدّل على مدى قدرة المصرف على تحويل الموجودات بشكل فاعل إلى سيولة عند الحاجة ، وترتبط اغلب مخاطر الاعسار بنوعية الموجودات ، بينما سجل مصرف الائتمان ادنى نسبة على مستوى العينة اذ بلغت (0.01)، وان هذا انخفاض نسبة جودة الموجودات واقترابها من المستوى الحدي للنسبة المعيارية(0.5) للبنك المركزي، يؤشر إلى أن جودة الموجودات بحاجة إلى اهتمام من قبل الادارة وتحسين مستوى إدارة القروض وادارة المخاطر، ويوضح الشكل(14) ترتيب المصارف حسب مستويات جودة الموجودات للمصارف على مستوى العينة الإجمالي .

الشكل (14) ترتيب المصارف عينة البحث حسب الوسط الحسابي لجودة الموجودات للمدة (2018-2021)

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (18) ومخرجات برنامج (Excel)

3- **تحليـــل مؤشـــر الربحيـــة:** يتكـون هـذا المؤشـر مـن خـلال قسـمة (صـافي الارباـح بعـد الضريبة / اجمالي حق الملكية)، وكما هو ظاهر في الجدول(19) للمصارف عينة البحث للمدة من (2018-2021).

جدول (19) تحليل مؤشر الربحية للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2018-2021)

المصرف	2018	2019	2020	2021	الوسط
المصرف التجاري	0.04	0.02	0.12	0.04	0.055
الأهلي العراقي	-0.03	0.04	0.06	0.08	0.038
الشرق الأوسط	-0.01	0.003	-0.01	0.001	-0.003
الخليج	0.00	-0.01	0.00	0.04	0.01
الائتمان	0.02	-0.02	-0.01	-0.02	-0.01
اشور	0.00	0.00	0.02	0.02	0.01
سومر	0.00	0.00	0.00	0.04	0.01
بغداد	0.00	0.01	0.01	0.02	0.01

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبالاستفادة من مخرجات برنامج(Excel)

ويلاحظ من خلال الجدول (19) ما يأتي:

1- المصرف التجاري العراقي: سجّلت نسبة الربحية للمصرف التجاري العراقي اعلى ارتفاع لها في سنة (2020)، اذ بلغت (0.12)، في حين سجّلت نسبة الربحية ادنى مستوى لها في سنة (2018، 2019، 2021)، على التوالي، اذ بلغت (0.04، 0.02، 0.04)، وبوسط حسابي (0.055) .

2- المصرف الأهلي العراقي : سجّلت نسبة ربحية مصرف الأهلي العراقي اعلى مستوى لها في سنة (2021)، اذ بلغت (0.08)، بعد ان كانت في سنة (2020) في مستوى اقل اذ بلغت (0.06) ، بينما سجّلت نسبة الربحية ادنى مستوى لها في سنة (2019) اذ بلغت (0.04)، اما في سنة (2018) كانت قد سجّلت نسبة الربحية صافي خسارة بلغت (0.03) ذات قيمة سالبة ، وسط حسابي (0.038).

3- مصرف الشرق الأوسط: سجّلت نسبة الربحية لمصرف الشرق الأوسط اعلى ارتفاع لها في سنة(2019)، اذ بلغت (0.003)، في حين تراجعت في سنة(2021) الى (0.001)، بينما

سجّلت نسبة الربحية صافي خسارة وبشكل متقارب في سنة (2018، 2020)، اذ بلغت (0.01، 0.01) ذات قيمة سالبة على التوالي، وسط حسابي (0.003-).

4-مصرف الخليج التجاري: سجّلت نسبة الربحية لمصرف الخليج التجاري اعلى ارتفاع لها سنة (2021)، اذ بلغت (0.04)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2019)، اذ سجّلت صافي خسارة بلغت (0.01-)، بينما سجّلت السنوات(2018، 2020)، نسب ثابته بلغت،(0.00)، على التوالي ، ووسط حسابي(0.01).

5-مصرف الائتمان : سجّلت نسبة الربحية لمصرف الائتمان العراقي اعلى ارتفاع لها سنة (2018)، اذ بلغت (0.02)، بينما سجّلت السنوات(2018، 2019 ، 2020) نسب متقاربة وتمثل ادنى مستوى اذ بلغت صافي خسارة(0.02 ،0.01،0.01) بالقيمة السالبة على التوالي ، ووسط حسابي(0.01-).

6- مصرف اشور: سجّلت نسبة الربحية لمصرف اشور الدولي اعلى ارتفاع لها سنة (2020، 2021)، اذ بلغت (0.02، 0.02)، على التوالي، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2018، 2019)،اذ بلغت(0.00، 0.00)،على التوالي ، ووسط حسابي(0.01).

7-مصرف سومر: سجّلت نسبة الربحية لمصرف سومر التجاري اعلى ارتفاع لها سنة (2021)، اذ بلغت (0.04)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2018، 2019 ، 2020)، اذ بلغت (0.00)، على التوالي، ووسط حسابي(0.01).

8-مصرف بغداد التجاري : سجّلت نسبة الربحية لمصرف بغداد التجاري اعلى ارتفاع لها سنة (2021)، اذ بلغت (0.02)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2018)، اذ بلغت (0.00)،بينما سجّلت السنوات(2019، 2020) نسب متساوية (0.01، 0.01) على التوالي ، ووسط حسابي(0.13).

من خلال نتائج الجدول (19) وفيما يخص نسبة الربحية، وعلى مستوى متوسط جميع المصارف التجارية لعينة البحث يتضح ان المصرف التجاري جاء بالترتيب الاول بوسط حسابي (0.055)، وتلاه مصرف الأهلي العراقي بالترتيب الثاني، ويؤشر ارتفاع نسبة الربحية الى مستوى اعلى من النسبة المعيارية للبنك المركزي (0.005) الى ارتفاع النشاط الاستثماري للمصارف عينة

البحث ورغبتها في تحقيق المزيد من الأرباح في حين سجل مصرف الشرق الأوسط ادني مستوى ربحية على مستوى العينة الإجمالي ،اذ حقق صافي خسارة بوسط حسابي (0.003) بالقيمة السالبة ، وتلاه مصرف الائتمان العراقي، اذ حقق صافي خسارة بلغت (0.01-)، ، ويمثل انخفاض نسبة الربحية مؤشراً سلبياً لنشاط المصرف وذات دلالة على عدم اتباع الإجراءات الاحترازية الرقابية فيما يخص نسبة الربحية، ان ربحية المصرف من اهم مؤشرات استمرارية النشاط المصرفي، وان تحقيق نسبة متوازنة فيها تعكس التطبيق الفعّال للمعايير الدولية، الا ان تحقيق مستويات ربحية مرتفعة بشكل كبير قد يزيد احتمالية التعرض للمخاطر المتوقعة، وما تجلبه من صدمات قد تعرض المصرف الى التعثر او الإفلاس وبالتالي التأثير السلبي على استمرارية النشاط المصرفي، في حين تعكس النسبة المتدنية من مؤشر الربحية الى فشل إدارة المصرف في الالتزام بالإجراءات الاحترازية التي اكدت عليها المعايير الدولية، وعدم التوظيف الأمثل لراس المال في استثمارات تحقق المزيد من الأرباح، فالربحية مؤشر مرتبط بكفاءة راس المال من جهة والسيولة من جانب اخر ويوضح الشكل (15) ترتيب المصارف حسب النسبة .

الشكل (15) ترتيب المصارف عينة البحث حسب متوسط نسبة الربحية للمدة (2018-2021)

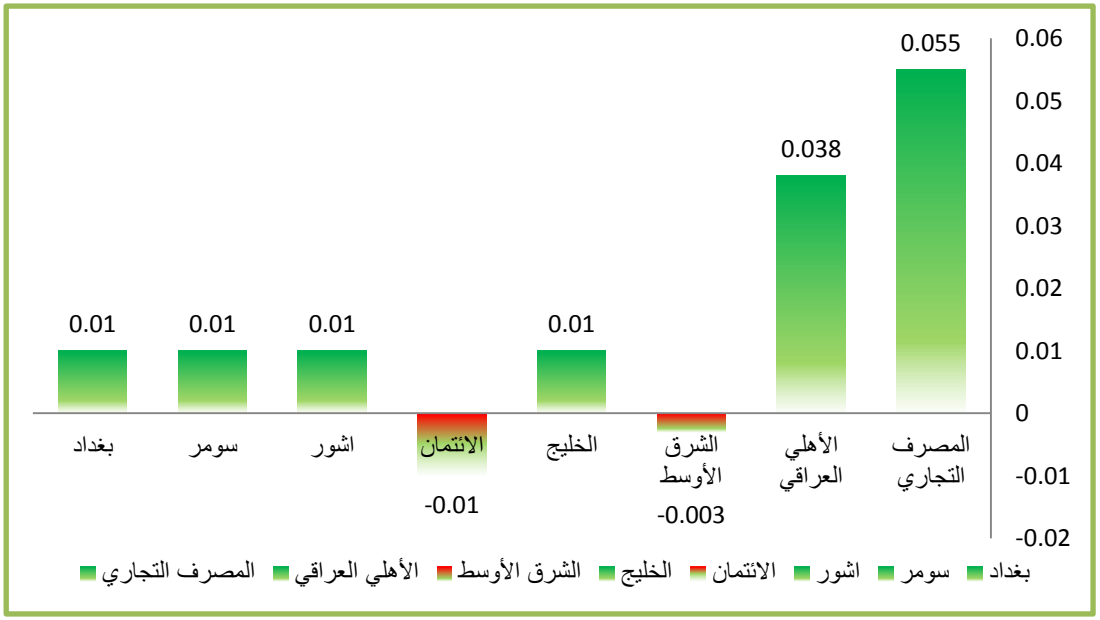

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (19) ومخرجات برنامج (Excel)

4- تحليل مؤشر السيولة: يقاس هذا المؤشر بقسمة **الموجودات السائلة / اجمالي الموجودات** وكما هو موضح في الجدول (20) للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2018-2021)

جدول (20) تحليل مؤشر السيولة للمصارف عينة البحث للمدة (2018-2021)

المصرف	2018	2019	2020	2021	الوسط
التجاري العراقي	0.35	0.53	0.65	1.36	0.72
الأهلي العراقي	0.72	0.56	0.49	0.33	0.527
الشرق الأوسط	0.60	0.50	0.50	0.53	0.526
الخليج	0.43	0.47	0.46	0.41	0.44
الائتمان	0.83	0.87	0.97	0.83	0.87
اشور	0.58	0.57	0.63	0.54	0.58
سومر	0.73	0.68	0.75	0.67	0.71
بغداد	0.71	0.61	0.73	0.58	0.66

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبالاستفادة من مخرجات برنامج(Excel)

ويلاحظ من الجدول(20) ما يأتي:

1- المصرف التجاري العراقي: سجّلت نسبة السيولة للمصرف التجاري العراقي نموا متصاعدا حتى اعلى ارتفاع لها في سنة (2021)، اذ بلغت (1.36)، بفارق كبير عن السنوات السابقة في حين سجّلت السنوات(2019، 2020) نسب متوسطة متقاربه بلغت (0.53، 0.63) على التوالي، اما ادنى مستوى كان في سنة (2018)، اذ بلغت (0.35) ، وبوسط حسابي(0.72).

2- **المصرف الأهلي العراقي :** سجّلت نسبة سيولة مصرف الأهلي العراقي اعلى مستوى لها في سنة (2028)، اذ بلغت (0.72)، ثم اخذت بالتراجع التدريجي للسنوات (2019، 2020، 2021) اذ بلغت (0.56، 0.49، 0.33)، على التوالي ، وسط حسابي (0.038).

3- مصرف الشرق الأوسط: سجّلت نسبة السيولة لمصرف الشرق الأوسط اعلى ارتفاع لها في سنة(2018)، اذ بلغت (0.6)، لتأخذ بعدها بالتراجع في السنوات(2019، 2020، 2021) الى مستويات متقاربة بلغت (0.5، 0.5، 0.53) على التوالي، وسط حسابي (0.53-).

4-مصرف الخليج التجاري: سجّلت نسبة السيولة لمصرف الخليج التجاري اعلى ارتفاع لها سنة (2019)، اذ بلغت (0.47)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2021)، اذ بلغت

(0.41)، بينما سجّلت السنوات(2018، 2020)، نسب متفاوتة بلغت،(0.43، 0.46)، على التوالي ، ووسط حسابي(0.44).

5-مصرف الائتمان العراقي: سجّلت نسبة السيولة لمصرف الائتمان العراقي اعلى ارتفاع لها سنة (2020)، اذ بلغت (0.97)، بينما سجّلت سنة(2018، 2021)، ادنى مستوى لها بلغت(0.83)، على التوالي، في حين سجّلت سنة(2019)، نسبة(0.87)، ووسط حسابي(0.87).

6- مصرف اشور الدولي : سجّلت نسبة السيولة لمصرف اشور الدولي اعلى ارتفاع لها سنة (2020)، اذ بلغت (0.63)،على التوالي، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2021)،اذ بلغت(0.54)،في حين سجّلت السنوات (2018، 2019)، نسب متفاوتة بلغت(0.58، 0.57)، على التوالي، ووسط حسابي(0.58).

7-مصرف سومر التجاري: سجّلت نسبة السيولة لمصرف سومر التجاري اعلى ارتفاع لها سنة (2020)، اذ بلغت (0.075)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2021)، اذ بلغت (0.67)، في حين سجّلت السنوات(2018، 2019) نسب متفاوتة بلغت(0.73، 0.68) على التوالي، ووسط حسابي(0.71).

8-مصرف بغداد التجاري : سجّلت نسبة السيولة لمصرف بغداد التجاري اعلى ارتفاع لها سنة (2020)، اذ بلغت (0.73)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2021)، اذ بلغت (0.58)،بينما سجّلت السنوات(2018، 2019) نسب متفاوتة بلغت (0.71، 0.61) على التوالي ، ووسط حسابي(0.66)، ومن خلال نتائج الجدول (3-5) وعلى مستوى متوسط جميع المصارف التجارية عينة البحث تبين ان مصرف الائتمان العراقي جاء بالترتيب الاول بوسط حسابي (0.87)، وتلاه مصرف التجاري العراقي، في حين سجل مصرف الخليج التجاري، ادنى نسبة سيولة بلغت (0. 44)، وتشير نسب السيولة المنخفضة الى حاجة تلك المصارف الى مراجعة خطط ادارة السيولة، لكونها اقتربت الحد الأدنى لمتطلبات السيولة البالغة (0.30-0.40).

والشكل (16) يبين ترتيب المصارف .

الشكل(16) ترتيب المصارف التجارية عينة البحث حسب متوسط نسبة السيولة للمدة (2018-2021)

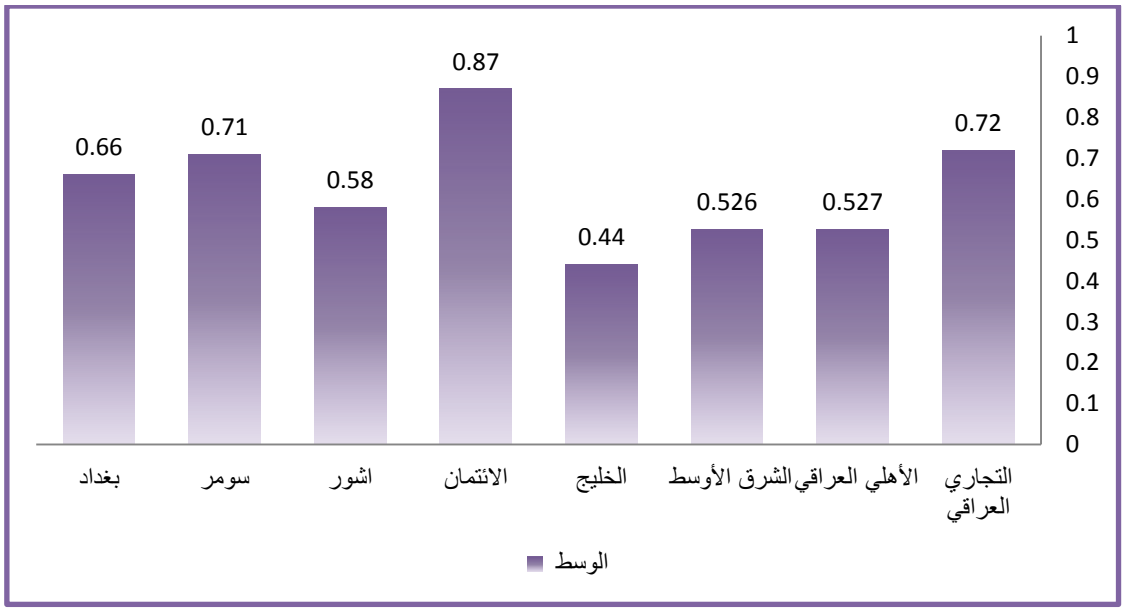

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (20) ومخرجات برنامج (Excel)

ثالثا: إجراءات التدقيق وفق المعيار (570 و1004و700) قياس وتقييم المخاطر المصرفية

يعد تقييم المخاطر المصرفية عنصرًا هاما في معياري التدقيق(570،1004) الغرض من تقييم المخاطر هو تحديد وقياس المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى عدم استقرار النشاط المصرفي والتأثير بشكل مباشر او غير مباشر على استمراريته في المستقبل المنظور، ويتم تطبيق هذه الإجراءات بعد تطبيق الإجراءات التحليلية وحسب حاجة الجهات ذات العلاقة المتمثلة بالإدارة والجهات الرقابية من اجل تقييم بعض المخاطر المصرفية والتحوط لها، وفيما يأتي اهم اجراءات قياس وتقييم المخاطر المصرفية المختارة وفق المعيار 570 والمعيار1004 والمعيار 700.

1-مؤشر المخاطر الائتمانية: يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة اجمالي القروض / اجمالي الموجودات، وتبرز اهمية هذا المؤشر من خلال قدرته على قياس وتحديد امكانية المصرف في تغطية المخاطرة الائتمانية من خلال الاعتماد على موجوداته او بعبارة اخرى مدى مساهمة الموجودات المصرفية في مواجهة تلك المخاطر، إذ يشير الارتفاع في هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية وبالتالي تزداد مخاطر عدم السداد .

جدول(21) تحليل مخاطر الائتمان للمصارف عينة البحث للمدة (2018-2021)

المصرف	2018	2019	2020	2021	متوسط
مصرف التجاري	0.07	0.07	0.07	0.10	0.08
الأهلي	0.12	0.29	0.35	0.48	0.31
الشرق	0.10	0.13	0.13	0.13	0.12
الخليج	0.24	0.25	0.27	0.21	0.24
الائتمان	0.00	0.00	0.00	0.01	0.01
اشور	0.18	0.26	0.22	0.14	0.20
سومر	0.18	0.19	0.12	0.09	0.15
بغداد	0.15	0.16	0.13	0.08	0.13
المعدل العام للسوق	0.13	0.17	0.16	0.16	0.16

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية

نلحظ من خلال الجدول ما يأتي:

1- **المصرف التجاري العراقي:** سجّلت مخاطر الائتمان نسب متماثلة للسنوات (2018، 2019، 2020)، اذ بلغت (0.07) على التوالي ،في حين سجّلت ارتفاعا ملحوظا في سنة(2021)، اذ بلغت (0.10)، وهي مستويات اقل من المعدل العام للسوق الذي يبلغ (0.16) وتعكس انخفاض نسبة القروض الممنوحة لهذا المصرف

2- **المصرف الأهلي العراقي:** سجّلت مخاطر الائتمان مستوى تصاعدي وبنسب متفاوتة ، فسجّلت في سنة (2018) ادنى نسبة لها اذ بلغت (0.12)، بينما سجّلت السنوات (2019،2020)، نسبة مخاطر بلغت(0.29، 0.35) على التوالي، وسجّلت سنة(2021) اعلى نسبة مخاطرة اذ بلغت (0.48) ومتوسط حسابي (0.31) وهي نسبة تفوق المعدل العام للسوق ،وتؤشر تلك النسب ارتفاع نسبة القروض الممنوحة بالنسبة لحجم الموجودات.

3- **مصرف الشرق الأوسط:** سجّلت مخاطر الائتمان ادنى مستوى لها في سنة (2018)، اذ بلغت (0.10)، في حين سجّلت السنوات اللاحقة (2019، 2020، 2021)، نسب متماثلة

اذ بلغت(0.13) على التوالي ، وهي نسبة اقل من من المعدل العام للسوق وتعكس سياسة ائتمانية متحفظة .

4- **مصرف الخليج التجاري:** سجّلت مخاطر الائتمان لمصرف الخليج التجاري اعلى ارتفاع لها سنة (2020)، اذ بلغت (0.27)، بينما بلغت ادنى مستوى لها في سنة(2021)، اذ بلغت (0.24)، ووسط حسابي(0.24).

5- **مصرف الائتمان** : سجّلت مخاطر الائتمان لمصرف الائتمان العراقي اعلى ارتفاع لها سنة (2021)، اذ بلغت (0.21)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في بقية السنوات، اذ سجّلت مستوى ثابت بلغ (0.00)،ووسط حسابي(0.01).

6- **مصرف اشور:** سجّلت مخاطر الائتمان لمصرف اشور الدولي اعلى ارتفاع لها سنة (2019)، اذ بلغت (0.26)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2021)، اذ بلغت (0.14)، ووسط حسابي(0.20).

7- **مصرف سومر:** سجّلت مخاطر الائتمان لمصرف سومر التجاري اعلى ارتفاع لها سنة (2019)، اذ بلغت (0.19)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2021)، اذ بلغت (0.12)، ووسط حسابي(0.15).

8- **مصرف بغداد التجاري** : سجّلت مخاطر الائتمان لمصرف بغداد التجاري اعلى ارتفاع لها سنة (2019)، اذ بلغت (0.16)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2021)، اذ بلغت (0.08)، ووسط حسابي(0.13).

وبعد قراءة نتائج التحليل أعلاه يتبيّن بان المصارف (مصرف الأهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف اشور) حققت اعلى نسبة في مؤشر المخاطر الائتمانية، اذ بلغت (0.31، 0.24، 0.20)، على التوالي، وهي اعلى من المعدل العام للسوق (0.16)، وهذا يؤشر ان تلك المصارف توسعت في منح القروض بالمقارنة مع حجم موجوداتها، وبذلك تكون اكثر مصارف عينة البحث عرضة للمخاطر الائتمانية وبالتالي إمكانية اكبر للتعرض الى مخاطر التعثر. بينما سجّلت المصارف (المصرف التجاري العراقي، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الائتمان، مصرف سومر، مصرف بغداد)، مستويات مخاطر اقل من المعدل العام للسوق اذ بلغت نسبة المخاطر (0.08، 0.12، 0.01، 0.15، 0.13)،وهذا يشير إلى ان إدارة هذه المصارف

كانت متحفظة، ولم تتوسع في منح القروض وكانت موجوداتها عالية وقادرة على تغطية تلك القروض، وبالتالي تكون المخاطر الائتمانية لهذه المصارف منخفضة جدا،وبالتالي يمكن التنبؤ بسلامة نشاطها واستمراريته في المستقبل المنظور.

2 – مخاطر السيولة للمصارف عينة البحث: يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة (الموجودات السائلة / اجمالي الموجودات)، و يعكس هذه المؤشر حقيقة أن المصرف يجب أن يوفر السيولة اللازمة لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها، إذ كلما ارتفع هذا المؤشر زادت القدرة على امتصاص صدمة السيولة التي يتعرض لها المصرف كما ان الانخفاض في قيمة المؤشر يعكس ارتفاع احتمالية التعرض لمخاطر السيولة .

جدول (22) تحليل مخاطر السيولة للمصارف عينة البحث للمدة (2018–2021)

المصرف	2018	2019	2020	2021	المتوسط
مصرف التجاري	0.23	0.22	0.16	0.31	0.23
الأهلي العراقي	0.34	0.74	0.74	0.76	0.64
الشرق الأوسط	0.19	0.31	0.32	0.30	0.28
الخليج	0.60	0.69	0.77	0.00	0.52
الائتمان	0.01	0.01	0.01	0.04	0.02
اشور	0.62	0.97	1.12	0.01	0.68
سومر	0.93	1.07	0.75	0.68	0.86
بغداد	0.21	0.22	0.18	0.01	0.16
المعدل العام للسوق	0.39	0.53	0.51	0.26	0.42

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث

نلحظ من خلال الجدول(22) الاتي:

1- **المصرف التجاري العراقي:** سجّلت مخاطر السيولة نسب متقاربة للسنوات (2018، 2019،)، اذ بلغت (0.23، 0.22) على التوالي، في حين سجّلت ادنى نسبة في سنة(2020)، اذ بلغت (0.16)، بينما سجّلت نسبة السيولة اعلى مستوى لها في سنة(2021)، اذ بلغت (0.33)، وهي مستويات اقل من المعدل العام للسوق الذي يبلغ (0.42) وتعكس انخفاض النسبة ارتفاع مخاطر السيولة بالنسبة لهذا المصرف

2-المصرف الأهلي العراقي: سجّلت نسبة مؤشر مخاطر السيولة مستويات مرتفعة وبنسب متفاوتة ، فسجّلت في سنة (2018) ادنى مستوى لها اذ بلغت (0.12)، بينما سجّلت السنوات (2019، 2020)، نسبة مخاطر متساوية بلغت(0.75)على التوالي، وسجّلت سنة(2021) اعلى نسبة مخاطرة اذ بلغت (0.76) ومتوسط حسابي (0.64) وهي نسبة تفوق المعدل العام للسوق ،وتؤشر تلك النسب ارتفاع نسبة النقد الى الموجودات .

3-مصرف الشرق الأوسط: حقق مؤشر مخاطر السيولة ادنى مستوى له في سنة(2018) اذ بلغت النسبة (0.19)، في حين سجل المؤشر اعلى نسبة له في سنة(2020)، اذ بلغت (0.32)، بينما سجّلت السنوات(2019، 2021)، نسب متقاربة بلغت (0.30،0.31) على التوالي ، ومتوسط حسابي (0.28)، وهذه النسبة اقل من مستوى السوق العام .وتوشر انخفاض في النقد والموجودات السائلة الأخرى بالنسبة الى الموجودات.

4-مصرف الخليج التجاري: سجّلت مخاطر السيولة لمصرف الخليج التجاري اعلى ارتفاع لها سنة (2020)، اذ بلغت (0.77)، بينما بلغت ادنى مستوى لها في سنة(2021)، اذ بلغت (0.00)، ووسط حسابي(0.52).

5-مصرف الائتمان : سجّلت مخاطر الائتمان لمصرف الائتمان العراقي اعلى ارتفاع لها سنة (2021)، اذ بلغت (0.04)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في بقية السنوات، اذ سجّلت مستوى ثابت بلغ (0.01)،ووسط حسابي(0.02).

6- مصرف اشور: سجّلت مخاطر السيولة لمصرف اشور الدولي اعلى ارتفاع لها سنة (2019)، اذ بلغت (0.97)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2021)، اذ بلغت (0.01)، ووسط حسابي(0.68).

7-مصرف سومر: سجّلت مخاطر السيولة لمصرف سومر التجاري اعلى ارتفاع لها سنة (2019)، اذ بلغت (1.07)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2021)، اذ بلغت (0.68)، ووسط حسابي(0.86).

8-مصرف بغداد التجاري : سجّلت مخاطر السيولة لمصرف بغداد التجاري اعلى ارتفاع لها سنة (2019)، اذ بلغت (0.22)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2021)، اذ بلغت (0.01)، ووسط حسابي(0.16).

وكما هو ظاهر في نتائج التحليل في الجدول(20) يتضح ان المصارف (الأهلي العراقي، الخليج التجاري، مصرف اشور، مصرف سومر)، حققت نسب مرتفعة من مؤشر السيولة اذ بلغت (0.64، 0.52، 0.68، 0.86)،على التوالي، وهي تفوق المعدل العام للسوق (0.42)، وهي توشر الى ارتفاع نسبة السيولة من النقد والموجودات السائلة الأخرى نسبة الى الموجودات، وبالتالي تكون احتمالية التعرض الى مخاطر السيولة منخفضة جدا، وتنبئ بسلامة نشطها المالي واستمراريته في المستقبل، بينما سجّلت المصارف(المصرف التجاري، الشرق الأوسط، الائتمان العراقي، بغداد التجاري)، ادنى مستوى من مؤشر مخاطر السيولة وهذا يعكس انخفاض نسبة الموجودات والنقد مما يزيد احتمالية التعرض لخطر السيولة وعدم القدرة على الاستمرارية.

3-مؤشر مخاطر أسعار الفائدة: تقيس هذه النسبة الايرادات المتحققة من قسمة(الفوائد الى مصروفاتها)، وكلما قلت النسبة زادت المخاطر التي يتعرض لها المصرف .

جدول (23) تحليل مخاطر أسعار الفائدة للمصارف عينة البحث للمدة (2018-2021)

المصرف	2018	2019	2020	2021	متوسط
مصرف التجاري	26.37	51.5	159.0	62.57	74.88
الأهلي	4.49	5.01	3.89	3.56	4.24
الشرق	0.92	0.83	0.25	0.54	0.64
الخليج	2.62	2.19	2.02	1.10	1.98
الائتمان	69.61	18.83	15.31	17.85	30.40
اشور	3.40	7.20	4.63	2.18	4.35
سومر	1.39	0.45	1.22	1.72	1.19
بغداد	0.21	0.19	2.93	2.80	1.53
المعدل العام	13.6	10.8	23.7	11.5	14.9

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة البحث

من خلال الجدول (23) نلحظ الاتي:

1-المصرف التجاري العراقي: سجّلت نسبة مخاطر الفوائد اعلى مستوى لها في سنة(2021) اذ بلغت (62.57)، في حين كان ادنى مستوى حققه مؤشر مخاطر أسعار الفائدة في سنة(2018)، اذ بلغ (26.37)، بينما سجّلت السنوات الأخرى (2019، 2020)، نسبة خطورة بلغت(51.5، 159.0)، ومتوسط حسابي بلغ (74.88)، وتعد نسبة المتوسط اكبر من المعدل العام للسوق الذي بلغ (14.9)، وهذا يعكس ارتفاع إيرادات الفوائد الى مصروفات الفوائد ويعني ان مخاطر أسعار الفائدة بمستوى منخفض .

2-**المصرف الأهلي العراقي:** سجل المصرف نسبة مخاطر أسعار الفائدة في ادني مستوى لها في سنة (2020، 2021)، اذ بلغت(3.89، 3.56)، على التوالي، في حين سجّلت اعلى نسبة سنة(2019)، بينما سجّلت سنة(2018) نسبة متقاربة من اعلى مستوى بلغت (4.49)، ومتوسط حسابي (4.24)، وهو متوسط ادنى من المعدل العام للسوق بفارق كبير مما يؤشر انخفاض إيرادات الفوائد وبالتالي ارتفاع مخاطر أسعار الفائدة

3-مصرف الشرق الأوسط: بلغت نسبة مؤشر مخاطر أسعار الفائدة اعلى مستوى لها في سنة (2018)، اذ بلغت (0.92)، بينما سجّلت مخاطر أسعار الفوائد ادنى مستوى لها في سنة (2020)، اذ بلغت (0.25)، في حين سجّلت السنوات (2019، 2021)، نسب متفاوتة تراوحت بين(0.83، 0.54) على التوالي، ومتوسط حسابي بلغ(0.26)، وهو ادنى بفارق كبير عن المعدل العام للسوق ويؤشر الى انخفاض ايراد الفوائد نسبة الى المصروفات وبالتالي يعكس ارتفاع مخاطر أسعار الفائدة .

4-مصرف الخليج التجاري: سجّلت مخاطر أسعار الفائدة لمصرف الخليج التجاري اعلى ارتفاع لها سنة (2018)، اذ بلغت (2.62)، بينما بلغ ادنى مستوى لها في سنة(2021)، اذ بلغت (1.10)، ووسط حسابي(1.98).

5-مصرف الائتمان : سجّلت مخاطر أسعار الفائدة لمصرف الائتمان العراقي اعلى ارتفاع لها سنة (2018)، اذ بلغت (69.61)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2020)، اذ سجّلت مستوى بلغ (15.31)،ووسط حسابي(30.40).

6-مصرف اشور: سجّلت مخاطر أسعار الفائدة لمصرف اشور الدولي اعلى ارتفاع لها سنة (2019)، اذ بلغت (7.20)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2021)، اذ بلغت (0.01)، ووسط حسابي(0.68).

7-مصرف سومر: سجّلت مخاطر أسعار الفائدة لمصرف سومر التجاري اعلى ارتفاع لها سنة (2021)، اذ بلغت (1.72)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2019)، اذ بلغت (0.45)، ووسط حسابي(1.19).

8-مصرف بغداد التجاري : سجّلت مخاطر أسعار الفائدة لمصرف بغداد التجاري اعلى ارتفاع لها سنة (2020)، اذ بلغت (0.93)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2018)، اذ بلغت (0.21)، ووسط حسابي(1.53)، ويتبيّن من نتائج التحليل في الجدول ان مصرف(التجاري العراقي، مصرف الائتمان العراقي) حققا اعلى نسبة في مؤشر مخاطرة أسعار الفائدة اذ بلغت (74.88، 30.40)، على التوالي، وهي نسبة تفوق معدل السوق العام(14.9) بشكل كبير وهي تؤشر الى ارتفاع نسبة ايراد الفوائد وانخفاض المصاريف مما يعكس انخفاض مخاطر أسعار الفائدة ، إذ إن العلاقة عكسية بين المؤشر والمخاطرة، وبالتالي تكون احتمالية التعرض الى مخاطر أسعار الفائدة منخفضة جدا ، بينما سجل مصرف (الأهلي العراقي، الشرق الأوسط، الخليج التجاري، اشور، سومر، بغداد التجاري)، مستويات متذبذبة وادنى من المعدل العام للسوق، وهذا يعطي مؤشر على ارتفاع مصاريف ايراد الفوائد على حساب الايراد مما يؤشر الى زيادة احتمالية التعرض الى مخاطر أسعار الفائدة اذ العلاقة عكسية كما اشرنا سابقا.

4- مخاطر رأس المال: يتكون هذا المؤشر من قسمة (رأس المال / اجمالي الموجودات) ويشير ارتفاع هذه النسبة الى الوضع المالي الجيد للمصرف وعامل امان وثقة لدى المودعين بالمصرف وابتعاده عن مخاطر راس المال ، اما انخفاض النسبة فيعكس زيادة احتمالية التعرض للمخاطر التي تعرض المصرف لخطر الإفلاس، وكما هو موضح في جدول (24):

جدول (24) تحليل مخاطر راس المال للمصارف عينة البحث للمدة (2018-2021)

اسم المصرف	2018	2019	2020	2021	متوسط
مصرف التجاري	0.66	0.64	0.50	0.61	0.60
مصرف الاهلي	0.51	0.45	0.34	0.17	0.37
مصرف الشرق	0.34	0.41	0.41	0.42	0.40
الخليج	0.54	0.56	0.63	0.59	0.58
الائتمان	0.62	0.59	0.55	0.62	0.59
اشور	0.45	0.51	0.49	0.47	0.48
سومر	0.67	0.78	0.79	0.71	0.74
بغداد	0.23	0.24	0.16	0.17	0.20
المعدل العام للسوق	0.50	0.52	0.48	0.47	0.50

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة البحث

ومن خلال الجدول (24) نلحظ ما يأتي:

1-المصرف التجاري العراقي: سجل مؤشر مخاطر راس المال نسب مرتفعة ومتقاربة ، اذ حقق اعلى ارتفاع لنسبة مؤشر مخاطر راس المال في السنوات(2018، 2019)، اذ بلغت (0.66، 0.64)، على التوالي، في حين سجل ادنى مستوى سنة(2020)، اذ بلغت نسبة المؤشر (0.50)، بينما سجل في سنة (2021) مستوى قريب من اعلى نسبة اذ بلغت (0.61)، ومتوسط حسابي (0.60)، وهي نسبة مرتفعة بفارق عن المعدل العام للسوق وهي تعكس سلامة الموقف المالي للمصرف وان إمكانية تعرضه لمخاطر راس المال ضعيف جدا.

2-المصرف الأهلي العراقي: تباينت نسب مؤشر مخاطر راس المال بين سنوات البحث ، اذ حقق المصرف اعلى ارتفاع في مؤشر مخاطر راس المال في سنة(2018)، اذ بلغت (0.51)،وسجّلت السنوات (2019، 2020)، نسب متقاربه من بعضها، تتراوح بين(0.45، 0.35) على التوالي، في حين سجل ادنى ارتفاع لنسب مؤشر مخاطر راس المال في سنة (2021)، اذ بلغت حوالي(0.17)، ومتوسط حسابي (0.37)، ويكون المتوسط بمستوى قريب وبدرجة اقل من

المستوى العام للسوق ، ويؤشر الى حاجة المصرف الى تعزيز مصادر راس المال بشكل افضل تجنبا لاحتمالية التعرض لمخاطر راس المال.

3-مصرف الشرق الأوسط: جاءت نسب مؤشر مخاطر راس المال بنسب متقاربة اذ سجّلت اعلى ارتفاع لها في السنوات(2019، 2020، 2021)، اذ بلغت (0.41، 0.41، 0.42)، على التوالي ، في حين سجّلت ادنى ارتفاع لها في سنة (2018)، اذ بلغت (0.34)، وبمتوسط حسابي (0.40)، وهي نسبة منخفضة لكنها قريبة من المعدل العام للسوق ،وتحتاج إدارة المصرف الى الاهتمام اكثر بجانب راس المال ومحاولة تحسين نسبة راس المال والالتزام بالمعايير الدولية من اجل تجنب مخاطر راس المال والتعرض لمشاكل العسر المالي.

4-مصرف الخليج التجاري: سجّلت مخاطر رأس المال لمصرف الخليج التجاري اعلى ارتفاع لها سنة (2020)، اذ بلغت (0.63)، بينما بلغ ادنى مستوى لها في سنة(2018)، اذ بلغت (0.54)، ووسط حسابي(0.58).

5-مصرف الائتمان : سجّلت مخاطر رأس المال لمصرف الائتمان العراقي اعلى ارتفاع لها سنة (2021)، اذ بلغت (0.62)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2020)، اذ سجّلت مستوى بلغ (0.55)،ووسط حسابي(0.59).

6- مصرف اشور: سجّلت مخاطر رأس المال لمصرف اشور الدولي اعلى ارتفاع لها سنة (2019)، اذ بلغت (0.51)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2018)، اذ بلغت (0.45)، ووسط حسابي(0.48).

7-مصرف سومر: سجّلت مخاطر رأس المال لمصرف سومر التجاري اعلى ارتفاع لها سنة (2020)، اذ بلغت (0.79)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2018)، اذ بلغت (0.67)، ووسط حسابي(0.74).

8-مصرف بغداد التجاري : سجّلت مخاطر رأس المال لمصرف بغداد التجاري اعلى ارتفاع لها سنة (2019)، اذ بلغت (0.24)، بينما بلغت تلك النسبة ادنى مستوى لها في سنة(2020)، اذ بلغت (0.16)، ووسط حسابي(0.20). ويظهر من خلال الجدول ان المصارف(المصرف التجاري، مصرف الخليج، مصرف الائتمان، مصرف سومر)، سجّلت اعلى نسبة في مؤشر

مخاطر رأس المال بين مصارف العينة، اذ بلغت (0.60، 0.58، 0.59، 0.74)، على التوالي، وهي نسبة تفوق نسبة المعدل العام للسوق(0.50) وبالتالي تكون مخاطر راس المال التي تتعرض لها تلك المصارف منخفضة، بينما سجل مصرف(الأهلي العراقي، الشرق الأوسط، اشور، بغداد) نسبة منخفضة في مؤشر مخاطر راس المال اذ بلغت (0.37، 0.40، 0.48، 0.20)، وهي نسبة اقل من المستوى العام للسوق وبالتالي تكون العلاقة عكسية بين راس المال والمخاطرة.

وبعد قياس مؤشر مخاطر رأس المال يكون قد اكتمل تطبيق برنامج التدقيق المقترح بما يخص مؤشرات اجراءات التدقيق التي تم اختيارها وفق مجموعة من معايير التدقيق المختارة، التي يرى الباحث انها ذات علاقة باستمرارية النشاط المصرفي، وقابلة للقياس والتحليل عن طريق نسب التحليل المالي، ومؤشرات السلامة المالية، و تخدم الغرض من هذا البحث وتحقق اهدافها وتثبت فرضية البحث.

وختاما سيقوم الباحث بتلخيص اهم النتائج التي خلص اليها تطبيق برنامج التدقيق المقترح فيما يخص كل مصرف واعطاء الرأي حول التنبؤ المستقبلي باستمرارية او تعثر النشاط المصرفي .

خلاصة نتائج تطبيق برنامج التدقيق المقترح لتفعيل اجراءات التدقيق وفق المعايير الدولية المتعلق باستمرارية النشاط المصرفي للمصارف عينة البحث للمدة (2018-2021) .

تم استخلاص نتيجة النشاط المصرفي فيما يخص الاستمرارية او التعثر من خلال الاعتماد على النسب المعيارية الخاصة بمؤشرات السلامة المالية التي سبق ذكرها، وهي (مؤشر كفاية رأس المال ، مؤشر جودة الموجودات ، مؤشر الربحية، ومؤشر السيولة) كمؤشرات اساسية في التحقق والتنبؤ باستمرارية النشاط المصرفي، في حين اعتمدت بقية المؤشرات كمؤشرات ثانوية ومكملة

ويتم التنبؤ باستمرارية النشاط المصرفي اذا حقق أي من نسب مؤشرات السلامة المالية(مؤشر كفاءة رأس المال، مؤشر جودة الموجودات) ، معدلات اعلى من النسبة المعيارية المعتمدة او قيم موجبة فيما يخص مؤشر الربحية والسيولة ، بينما يتم التنبؤ بالتعثر بمستقبل استمرارية النشاط المصرفي اذا كانت نسب مؤشرات السلامة المالية ذات معدلات اقل من النسب المعيارية او ذات قيمة سالبة . ويبين الجدول رقم (25) الاوزان المعيارية لكل مؤشر ونتيجة النشاط المرتبطة به.

جدول (25): اوزان مؤشرات السلامة المالية

مستوى التصنيف	1	2	3	4	5
كفاية راس المال	≥0.12	0.12	≥0.10	≥0.08	≤0.08
جودة الموجودات	≤1.25	≤2.5-1.26	≤3.5-2.6	≤5.5-3.6	≤5.6
جودة الربحية	%2.5	%2.5	%1.5	%0.5	سالبة
جودة السيولة	≥%20	≥%10	≥%5	≥%1	سالبة
نتيجة النشاط	**مستمر**	**مستمر**	**وجود شك**	**خطير مهدد بالتعثر**	**عدم القدرة على الاستمرار**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على تصنيف البنك المركزي

جدول (26): نتيجة اجراءات التدقيق لمصرف التجاري العراقي والتنبؤ بإمكانية الاستمرارية للمدة(2018-2021)

ت	الاجراء التدقيقي		2018	2019	2020	2020	المتوسط	الاستمرارية او التعثر الخاص بكل مؤشر
1	اجراءات المعيار 260		0.55	0.44	0.66	0.66	0.55	امكانية الاستمرار
2	اجراءات المعيار 520	مؤشر كفاية راس المال	6.58	5.29	0.74	0.99	3.40	امكانية الاستمرار
		مؤشر جودة الموجودات	0.033	0.035	0.035	0.03	0.034	امكانية الاستمرار
		مؤشر الربحية	0.04	0.02	0.12	0.04	0.055	امكانية الاستمرار
		مؤشر السيولة	0.35	0.53	0.65	1.36	0.72	امكانية الاستمرار
3	اجراءات المعيار570 و 1004و700	المخاطر الائتمانية	0.07	0.07	0.07	0.10	0.08	امكانية الاستمرار
		مخاطر السيولة	0.23	0.22	0.16	0.31	0.23	امكانية الاستمرار
		مخاطر اسعار الفائدة	26.37	51.5	159.0	62.57	74.88	امكانية الاستمرار
		مخاطر راس المال	0.66	0.64	0.50	0.61	0.60	امكانية الاستمرار
	النتيجة النهائية		القدرة على الاستمرارية					

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل مؤشرات اجراءات التدقيق

من خلال جدول(26) نلاحظ الاتي:

ان جميع مؤشرات اجراءات التدقيق الخاصة بالمصرف التجاري العراقي كانت مطمئنة، وتنبؤ باستمرارية النشاط المصرفي المستقبلي للمصرف التجاري، ولم تسجل اجراءات التدقيق وجود اي

مؤشرات تثير الشك حول قدرة المصرف على الاستمرار. وهذا يعكس التزام ادارة المصرف بالنسب المعيارية الخاصة بالسلامة المالية.

جدول (27): نتيجة اجراءات التدقيق لمصرف الاهلي العراقي والتنبؤ بإمكانية الاستمرارية للمدة(2018-2021)

ت	الاجراء التدقيقي		2018	2019	2020	2020	المتوسط	الاستمرارية او التعثر الخاص بكل مؤشر
1	اجراءات المعيار 260		0.44	0.33	0.44.4	0.44	0.41	وجود شك
2	اجراءات المعيار 520	مؤشر كفاية راس المال	1.82	0.31	0.40	0.26	0.70	امكانية الاستمرار
		مؤشر جودة الموجودات	0.004	0.004	0.012	0.007	0.007	امكانية الاستمرار
		مؤشر الربحية	-0.03	0.04	0.06	0.08	0.038	امكانية الاستمرار
		مؤشر السيولة	0.72	0.56	0.49	0.33	0.33	امكانية الاستمرار
3	اجراءات المعيار570 و 1004و700	المخاطر الائتمانية	0.12	0.29	0.35	0.48	0.31	وجود شك
		مخاطر السيولة	0.34	0.74	0.74	0.76	0.64	امكانية الاستمرار
		مخاطر اسعار الفائدة	4.49	5.01	3.89	3.56	4.24	وجود شك
		مخاطر راس المال	0.51	0.45	0.34	0.17	0.37	وجود شك
	النتيجة النهائية		القدرة على الاستمرارية مع وجود مؤشرات ثانوية تثيرالشك					

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل مؤشرات اجراءات التدقيق

من خلال جدول(27) نلاحظ الاتي: اظهرت مؤشرات اجراءات التدقيق لبرنامج التدقيق المطبق على مصرف الاهلي العراقي وجود نسبة سليمة من المؤشرات التي تنبؤ بالاستمرارية ،اذ سجّلت

مؤشرات السلامة المالية نسب اعلى من النسب المعيارية وبالتالي يمكن التنبؤ بالقدرة على الاستمرارية

جدول (28): نتيجة اجراءات التدقيق لمصرف الشرق الاوسط والتنبؤ بإمكانية الاستمرارية للمدة(2018-2021)

ت	الاجراء التدقيقي		2018	2019	2020	2020	المتوسط	الاستمرارية او التعثر الخاص بكل مؤشر
1	اجراءات المعيار 260		0.66	0.66	0.77	0.88	0.75	امكانية الاستمرار
2	اجراءات المعيار 520	مؤشر كفاية راس المال	1.06	1.00	1.09	1.27	1.10	امكانية الاستمرار
		مؤشر جودة الموجودات	0.039	0.040	0.071	0.071	0.05	امكانية الاستمرار
		مؤشر الربحية	-0.01	0.003	-0.01	0.001	-0.003	امكانية التعثر
		مؤشر السيولة	0.60	0.50	0.50	0.53	0.527	امكانية الاستمرار
3	اجراءات المعيار 570 و 1004و700	المخاطر الائتمانية	0.10	0.13	0.13	0.13	0.12	امكانية الاستمرار
		مخاطر السيولة	0.19	0.31	0.32	0.30	0.28	امكانية الاستمرار
		مخاطر اسعار الفائدة	0.92	0.83	0.25	0.54	0.64	وجود شك
		مخاطر راس المال	0.34	0.41	0.41	0.42	0.40	امكانية الاستمرار
	النتيجة النهائية		امكانية التعثر وعدم القدرة على الاستمرارية					

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل مؤشرات اجراءات التدقيق

من خلال جدول(28) نلحظ الاتي: اظهرت نتائج تحليل مؤشرات اجراءات التدقيق الخاصة بمصرف الشرق الاوسط، ان مؤشر الربحية قد سجل قيمة سالبة ، وهذا يعني ان المصرف قد

سجل صافي خسارة مرتفع من نشاطه المالي، وهذا يخالف هدف الربحية الذي تسعى له المصارف ويؤثر بشكل سلبي على الاستمرارية ويؤشر امكانية التعثر .

جدول (29): نتيجة اجراءات التدقيق لمصرف الخليج التجاري والتنبؤ بإمكانية الاستمرارية للمدة(2018-2021)

ت	الاجراء التدقيقي		2018	2019	2020	2020	المتوسط	الاستمرارية او التعثر الخاص بكل مؤشر
1	اجراءات المعيار 260		0.45	0.45	0.77	0.77	0.56	امكانية الاستمرار
2	اجراءات المعيار 520	مؤشر كفاية راس المال	0.94	1.05	1.17	1.01	1.04	امكانية الاستمرار
		مؤشر جودة الموجودات	0.45	0.46	0.43	0.35	0.42	امكانية الاستمرار
		مؤشر الربحية	0.00	-0.01	0.00	0.04	0.01	امكانية الاستمرار
		مؤشر السيولة	0.43	0.47	0.46	0.41	0.44	امكانية الاستمرار
3	اجراءات المعيار570 و 1004و700	المخاطر الائتمانية	0.24	0.25	0.27	0.21	0.24	وجود شك
		مخاطر السيولة	0.60	0.69	0.77	0.00	0.52	امكانية الاستمرار
		مخاطر اسعار الفائدة	2.62	2.19	2.02	1.10	1.98	وجود شك
		مخاطر راس المال	0.54	0.56	0.63	0.59	0.58	امكانية الاستمرار
	النتيجة النهائية		القدرة على الاستمرارية مع وجود مؤشرات تثير الشك					

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل مؤشرات اجراءات التدقيق

من خلال الجدول(29) نلحظ الاتي: اظهرت النتائج لمصرف الخليج التجاري ان غالبية مؤشرات اجراءات التدقيق تؤكد امكانية الاستمرارية، في حين سجّلت مخاطر الائتمان واسعار الفائدة ارتفاع

طفيف، الا ان تأثير هذه المخاطر يمكن ان يكون محدود مالم تشترك معها مخاطر اخرى من بقية مؤشرات العينة، لكنها تبقي حالة من الشك وعدم اليقين لدى المدقق في الاستمرارية.

جدول (30): نتيجة اجراءات التدقيق لمصرف الائتمان العراقي والتنبؤ بإمكانية الاستمرارية للمدة(2018-2021)

ت	الاجراء التدقيقي		2018	2019	2020	2020	المتوسط	الاستمرارية او التعثر الخاص بكل مؤشر
1	اجراءات المعيار 260		0.55	0.45	0.55	0.55	0.52	امكانية الاستمرار
2	اجراءات المعيار 520	مؤشر كفاية راس المال	3.54	4.40	2.66	2.65	3.31	امكانية الاستمرار
		مؤشر جودة الموجودات	0.01	0.01	0.01	0.02	0.01	امكانية الاستمرار
		مؤشر الربحية	0.02	-0.02	-0.01	-0.02	-0.01	امكانية التعثر
		مؤشر السيولة	0.83	0.87	0.97	0.83	0.87	امكانية الاستمرار
3	اجراءات المعيار 570 و1004	المخاطر الائتمانية	0.00	0.00	0.00	0.01	0.01	امكانية الاستمرار
		مخاطر السيولة	0.01	0.01	0.01	0.04	0.02	امكانية الاستمرار
		مخاطر اسعار الفائدة	69.61	18.83	15.31	17.85	30.40	امكانية الاستمرار
		مخاطر راس المال	0.62	0.59	0.55	0.62	0.59	امكانية الاستمرار
	النتيجة النهائية		امكانية التعثر وعدم القدرة على الاستمرارية					

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل مؤشرات اجراءات التدقيق

من خلال الجدول(30): نلحظ اغلب مؤشرات اجراءات التدقيق لمصرف الائتمان العراقي تؤشر امكانية الاستمرارية، في حين يؤشر مؤشر الربحية قيمة سالبة، وهي تعني حدوث صافي خسارة

للنشاط المالي للمصرف، وهو خلاف هدف الربحية، ولكون مؤشر الربحية من اهم المؤشرات للنموذج فانه ينبئ بإمكانية التعثر وعدم القدرة على الاستمرارية.

جدول (31): نتيجة اجراءات التدقيق لمصرف اشور الدولي والتنبؤ بإمكانية الاستمرارية للمدة(2018-2021)

ت	الاجراء التدقيقي		2018	2019	2020	2020	المتوسط	الاستمرارية او التعثر الخاص بكل مؤشر
1	اجراءات المعيار 260		0.55	0.55	0.67	0.67	0.60	امكانية الاستمرار
2	اجراءات المعيار 520	مؤشر كفاية راس المال	1.07	1.19	1.30	2.30	1.47	امكانية الاستمرار
		مؤشر جودة الموجودات	0.41	0.50	0.46	0.29	0.41	امكانية الاستمرار
		مؤشر الربحية	0.00	0.00	0.02	0.02	0.01	امكانية الاستمرار
		مؤشر السيولة	0.58	0.57	0.63	0.54	0.58	امكانية الاستمرار
3	اجراءات المعيار 570 و1004	المخاطر الائتمانية	0.18	0.26	0.22	0.14	0.20	وجود شك
		مخاطر السيولة	0.62	0.97	1.12	0.01	0.68	امكانية الاستمرار
		مخاطر اسعار الفائدة	3.40	7.20	4.63	2.18	4.35	وجود شك
		مخاطر راس المال	0.45	0.51	0.49	0.47	0.48	امكانية الاستمرار
	النتيجة النهائية		القدرة على الاستمرارية مع وجود مؤشرات تثير الشك					

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل مؤشرات اجراءات التدقيق

من خلال الجدول(31) نلحظ الاتي: اظهرت النتائج لمصرف اشور الدولي ان غالبية مؤشرات اجراءات التدقيق تؤشر امكانية الاستمرارية، في حين سجّلت مخاطر الائتمان واسعار الفائدة ارتفاع

طفيف، الا ان تأثير هذه المخاطر يمكن ان يكون محدود لكنها تبقي حالة من الشك وعدم اليقين لدى المدقق في الاستمرارية.

جدول (32): نتيجة اجراءات التدقيق لمصرف سومر التجاري والتنبؤ بإمكانية الاستمرارية للمدة(2018-2021)

ت	الاجراء التدقيقي		2018	2019	2020	2020	المتوسط	الاستمرارية او التعثر الخاص بكل مؤشر
1	اجراءات المعيار 260		0.44	0.33	0.77	0.77	0.51	امكانية الاستمرار
2	اجراءات المعيار 520	مؤشر كفاية راس المال	3.09	3.31	1.72	1.79	2.48	امكانية الاستمرار
		مؤشر جودة الموجودات	0.28	0.24	0.16	0.13	0.20	امكانية الاستمرار
		مؤشر الربحية	0.00	0.00	0.00	0.04	0.01	امكانية الاستمرار
		مؤشر السيولة	0.73	0.68	0.75	0.67	0.71	امكانية الاستمرار
3	اجراءات المعيار 570 و1004	المخاطر الائتمانية	0.18	0.19	0.12	0.09	0.15	امكانية الاستمرار
		مخاطر السيولة	0.93	1.07	0.75	0.68	0.86	امكانية الاستمرار
		مخاطر اسعار الفائدة	1.39	0.45	1.22	1.72	1.19	وجود شك
		مخاطر راس المال	0.67	0.78	0.79	0.71	0.74	امكانية الاستمرار
	النتيجة النهائية		القدرة على الاستمرارية مع وجود مؤشرات تثير الشك					

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل مؤشرات اجراءات التدقيق

من خلال الجدول (32): تظهر ان جميع مؤشرات اجراءات التدقيق لمصرف سومر التجاري، تؤكد امكانية الاستمرارية، في حين سجّلت مخاطر اسعار الفائدة ارتفاع طفيف الا انه غير مؤثر على

قدرة النشاط المصرفي على الاستمرارية، لكنها تثير الشك الذي يستدعي المزيد من المراجعة من قبل الادارة .

جدول (33): نتيجة اجراءات التدقيق لمصرف بغداد والتنبؤ بإمكانية الاستمرارية للمدة(2018-2021)

ت	الاجراء التدقيقي		2018	2019	2020	2020	المتوسط	الاستمرارية او التعثر الخاص بكل مؤشر
1	اجراءات المعيار 260		0.77	0.78	0.78	0.78	0.78	امكانية الاستمرار
2	اجراءات المعيار 520	مؤشر كفاية راس المال	1.27	0.64	0.29	0.34	0.63	امكانية الاستمرار
		مؤشر جودة الموجودات	0.15	0.16	0.13	0.08	0.13	امكانية الاستمرار
		مؤشر الربحية	0.00	0.01	0.01	0.02	0.01	امكانية الاستمرار
		مؤشر السيولة	0.71	0.61	0.73	0.58	0.66	امكانية الاستمرار
3	اجراءات المعيار 570 و 1004	المخاطر الائتمانية	0.15	0.16	0.13	0.08	0.13	امكانية الاستمرار
		مخاطر السيولة	0.21	0.22	0.18	0.01	0.16	امكانية الاستمرار
		مخاطر اسعار الفائدة	0.21	0.19	2.93	2.80	1.53	وجود شك
		مخاطر راس المال	0.23	0.24	0.16	0.17	0.20	امكانية الاستمرار
	النتيجة النهائية		القدرة على الاستمرارية مع وجود مؤشرات تثير الشك					

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل مؤشرات اجراءات التدقيق

من خلال الجدول(33): اظهرت نتائج تحليل مؤشرات اجراءات التدقيق لمصرف بغداد، نسبة كبيرة من اجراءات التدقيق التي تؤشر على قدرة النشاط المصرفي على الاستمرارية، في حين سجّلت

مخاطر اسعار الفائدة ارتفاع طفيف ان تأثيرها محدود مقارنة ببقية مؤشرات النموذج، لكنها تثير الشك الذي يستدعي المزيد من المراجعة من قبل الادارة .

وتأسيسا على ما تقدم لهذا البحث، واعتمادا على ما تم مناقشته في الجانب التعريفي لمتغيرات البحث، وما جرى اثباته في الجانب التطبيقي، ومن خلال تطبيق برنامج تدقيق مقترح لإجراءات التدقيق وفق المعايير الدولية، والذي تمثل باستخدام النسب والمؤشرات المالية ومقارنتها، يرى الباحث وهو ما خلص اليه البحث ان اجراءات التدقيق وفق المعايير الدولية متمثلة بمؤشراتها المالية، ساهمت في تحديد نقاط القوة والضعف في النشاط المصرفي، وساعدت المدقق والادارة في استشراف المخاطر المصرفية، والكشف عنها بوقت مبكر قبل حدوثها، وبالتالي امكانية تقييم قدرة المصرف على الاستمرارية او التعثر، وهو ما يحقق اهداف البحث، ويقود الى اثبات الفرضية الرئيسة.

اثبات فرضية البحث:

من النتائج التي تم استخلاصها في البحث الحالي، تم اثبات الفرضية الرئيسة التي نصت على **(ان فاعلية اجراءات التدقيق وفق المعايير الدولية، يساعد في الكشف المبكر عن المخاطر المصرفية والحد منها او تخفيف اثرها، وبالتالي التحقق في استمرارية النشاط المصرفي).**

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الخاتمة

المبحث الاول: الاستنتاجات

المبحث الثاني : التوصيات

الخاتمة:

يختتم هذا الفصل الحصيلة النهائية للجهود المبذولة في اعداد البحث، بعرض ابرز الاستنتاجات، التي خلص اليها البحث، بالاستناد على الجانب النظري فضلا عن النتائج المتحققة ، والاعتماد على التحليل المالي والاحصائي، وانعكاس ذلك على مجموعة من التوصيات، التي تخدم الادارات العليا ومتخذي القرار، والمراقبين، والباحثين، والمهتمين، من الجهات ذات العلاقة والمستفيدة من النشاط المصرفي، وما يطرح حوله من دراسات علمية تصب نتائجها وتوصياتها في خدمة استقرار واستمرارية عمل القطاع المصرفي .

المبحث الاول: الاستنتاجات

1-يساعد تفعيل إجراءات التدقيق وفق المعايير الدولية في الحد من المخاطر المصرفية والتحقق في استمرارية النشاط المصرفي، لا سيما فيما يتعلق بمخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر سعر الفائدة ورأس المال، وجد البحث أن الالتزام بمعايير التدقيق الدولية يمكن أن يعزز فعالية إجراءات التدقيق.

2- اشتمل برنامج التدقيق لهذا البحث على مؤشرات ومعايير تدقيق دولية لم تعتمدها الجهات الرقابية عند اجرائها لعمليات الرقابة على نشاط المصارف، على الرغم من أهميتها، وقد لوحظ ان هنالك ضعفا في تطبيق معايير التدقيق الدولية في بعض المصارف التجارية، وعدم توعية الكوادر المحاسبية ومراقبي الحسابات باستخدام تلك المعايير.

3- لوحظ التزام جميع المصارف عينة البحث بتحقيق نسب مرتفعة من الملاءة المالية، والمعبر عنها بنسبة كفاية رأس المال ، وقد سجّلت اغلب المصارف نسب تفوق مرات عدة النسبة المعيارية، في حين لم يتم مراعاة الالتزام في بقية النسبة كنسبة الربحية .

4- اظهرت النتائج لمؤشر جودة الموجودات بأن اداء المصارف عينة البحث كان جيد إذ حققت سبعة مصارف متوسط مرتفع، إذ حقق مصرف الخليج التجاري اعلى متوسط بلغ(0.42) ، في حين سجل مصرف الائتمان ادنى نسبة على مستوى العينة اذ بلغت (0.01).

5- ومن نتائج التحليل المالي ان نسبة الربحية للمصارف عينة البحث بمستوى مرتفع، بينما سجل مصرف الشرق الأوسط ادني مستوى ربحية على مستوى العينة الإجمالي، محققا صافي خسارة، وتلاه مصرف الائتمان العراقي، ويمثل انخفاض نسبة الربحية مؤشراً سلبياً لنشاط المصرف وذات دلالة على عدم اتباع الإجراءات الاحترازية الرقابية فيما يخص نسبة الربحية.

6- اظهرت نتائج التحليل المالي لمؤشر السيولة بأن اداء المصارف عينة البحث جيدة ومتقاربة إذ حققت متوسط اعلى من النسبة المعيارية (0.30) ، وجاء مصرف الائتمان العراقي بالترتيب الاول بوسط حسابي (0.87)، وتلاه مصرف التجاري العراقي، في حين سجل مصرف الخليج التجاري، ادنى نسبة سيولة بلغت (0. 44).

7- تشير نتائج التحليل الخاص بالمخاطر بان المصارف (مصرف الأهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف اشور) حققت اعلى نسبة في مؤشر المخاطر الائتمانية، اذ بلغت (0.31، 0.24، 0.20)، على التوالي، وهي اعلى من المعدل العام للسوق (0.16)، وبذلك قد تكون عرضة للمخاطر الائتمانية

8- اظهرت نتائج مؤشرات تحليل المخاطر ارتفاع مخاطر اسعار الفائدة للمصارف (الاهلي العراقي، اشور الدولي، الخليج التجاري ، سومر ، بغداد التجاري)، وهي تؤشر على وجود شك بالاستمرارية بالمستقبل في حالة استمر المؤشر بالارتفاع من دون مراجعة سريعة.

المبحث الثاني: التوصيات

يسعى الباحث إلى تحقيق الهدف الرئيس للدراسة من خلال التوصيات التي يتم تقديمها، وبناءً على ذلك قام الباحث بوضع مجموعة من التوصيات المناسبة والقائمة على الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، هذه التوصيات يمكن أن تعزز القطاع المصرفي بهدف تحسين استمرارية المصارف التجارية الخاصة العاملة في سوق العراق للأوراق المالية، أهم التوصيات هي كما يلي:

1- ضرورة قيام المصارف بتفعيل إجراءات التدقيق وفقًا للمعايير الدولية ،لتقليل المخاطر وتحسين استمراريتها، كما يجب تشجيع المصارف على اعتماد تلك الإجراءات وتوعيتها بأهميتها.

2-ينصح باستخدام مؤشرات السلامة المالية التي تتلائم مع بيئة المصارف العراقية وتتماشى مع الجهات الرقابية المحلية والدولية، وفق التطبيق السليم لبرنامج التدقيق المقترح

3-ضرورة تعميم استخدام معايير التدقيق الدولية في عمليات الرقابة على نشاط المصارف وتوعية الكوادر المحاسبية ومراقبي الحسابات بأهمية تلك المعايير وتدريبهم على استخدامها.

4- يوصى بأن تقوم هذه المصارف بمراجعة سياسات الإدارة المالية الخاصة بها واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لتحسين نسب ربحيتها.

5-مستويات السيولة العالية لبعض المصارف في البحث مطمئنة وتدل على سلامة مركزها المالي. ومع ذلك، يوصى بأن تحافظ جميع المصارف على مستويات السيولة العالية لديها وأن تواصل مراقبة وضع السيولة لديها عن كثب لضمان استقرارها المالي.

6- على المصارف ذات معدلات مخاطر الائتمان المرتفعة ، مثل المصرف الأهلي ومصرف الخليج التجاري ومصرف اشور، مراجعة سياسات وممارسات الإقراض واعتماد استراتيجيات إدارة مخاطر أكثر حكمة للتخفيف من مخاطر الائتمان وبناء حالة من التأكد.

7- على المصارف ذات المستويات العالية من التقلب في مؤشراتها المالية، مثل المصرف الأهلي ، ومصرف الشرق الأوسط ، ومصرف الخليج التجاري ، ومصرف اشور، ومصرف سومر، ومصرف بغداد التجاري ، تحليل الأسباب الكامنة وراء هذا التقلب بعناية واتخاذ الإجراءات المناسبة. إجراءات لتحقيق الاستقرار في أدائها المالي.

8- يوصى لجميع المصارف المحلية من اجل سلامة واستقرار مركزها المالي والكشف المبكر عن المخاطر والحفاظ على استمرارية النشاط المصرفي، بضرورة اتباع برنامج التدقيق الذي تناولته دراستنا الحالية، وفق مايتلائم مع متطلبات تحقيق اهداف كل مصرف، و بما يتماشى مع توجيهات معايير التدقيق الدولية ويتناسب مع بيئة العمل المحلية.

المصـــــادر

المصادروالمراجع

المراجع: القرآن الكريم

اولا: المصادر العربية:

أ: التقارير المنشورة:

1. المصرف المركزي العراقي،(2021)، **تقرير السلامة المالية**، المديرية العامة للإحصاء والاجتماع ، قسم بحوث السوق المالية.
2. التقرير السنوي لمصرف اشور الدولي (2018 ،2019، 2020 ،2021)
3. التقرير السنوي لمصرف الاهلي العراقي (2018 ،2019، 2020 ،2021)
4. التقرير السنوي لمصرف الائتمان العراقي (2018 ،2019، 2020 ،2021)
5. التقرير السنوي لمصرف بغداد التجاري (2018 ،2019، 2020 ،2021)
6. التقرير السنوي لمصرف التجاري العراقي (2018 ،2019، 2020 ،2021)
7. التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري (2018 ،2019، 2020 ،2021)
8. التقرير السنوي لمصرف سومر التجاري (2018 ،2019، 2020 ،2021)
9. التقرير السنوي لمصرف الشرق الاوسط (2018 ،2019، 2020 ،2021)

ب-الكتب العربية

1. ابو نصار، محمد حميدات (2019)، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، الأردن.
2. الاتحاد الدولي للمحاسبين(2008)، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة ،ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين
3. الجمرات، خالد جمال (2017)، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الطبعة الاولى، دارصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
4. جمعة، أحمد حلمي (2009)، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث –الإطار الدولي، أدلة ونتائج التدقيق-، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

5. حماد، طارق عبد العال (2007)، موسوعة معايير التدقيق –شرح معايير التدقيق الدولية والأمريكية والعربية-، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر .
6. دحدوح ، حسين أحمد ،القاضي، حسين يوسف (2012)، مراجعة الحسابات المتقدمة - الإطار النظري والإجراءات العملية.
7. الذنيبات، علي عبد القادر(2015)، تدقيق الحسابات وفق المعايير الدولية، دار وائل، عمان، الاردن
8. السيد، محمد(2008)، التدقيق والرقابة المالية - المعايير والقواعد - ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر
9. شبيب، دريد كامل(2020)، أدارة المصارف المعاصرة، دار المسيرة، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن.
10. الشحنة، رزق ابوزيد (2015)، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقاً التدقيق الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الاردن
11. الفاتح، عبد الرحيم (2015) ، المحاسبة المالية مدخل علمي، اساليب عملية، الرياض، شركة الرشد العالمية للنشر، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية.
12. الفين أرينز، جيمس لوبك(2002)، التدقيق مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسيطي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية.
13. القاضي ،حسين (2008)،المحاسبة الدولية ومعاييرها ،دار الثقافة، عمان، الأردن
14. لطفي، امين السيد احمد (2014)، تقييم وتطوير الجهاز المركزي للمحاسبات في الرقابة والمحامية على الأموال العامة، الدار الجامعية، للنشر مصر
15. وليام توماس، أمرسون هنكي(1989)، التدقيق بين النظرية والتطبيق، ترجمة أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ ،المملكة العربية السعودية.

ج- البحوث والدراسات:

1. اسريتي، بخيت محمد، دميانه، ناتان (2021)، العلاقة بين الالتزام بتطبيق معايير ممارسة التدقيق الداخلية وبين المخاطر المصرفية في القطاع المصرفي الليبي (خلال الفترة من 2013 حتى 2019)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد 12(2)، 20-227.
2. بعيليش، شهيرة، بوشنافة، الصادق (2022)، آليات تطبيق مبادئ الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري. 114-96 ,(1)16.
3. ثائر، كامل حميد، حسن، وفاء عبد الأمير (2020)، تأثير جودة الارباح المحاسبية باستخدام انموذج الاستدامة (استمرارية الارباح) والقدرة التنبؤية في استمرارية المصارف بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 15العدد(52)، 209-226.
4. الجرد، عبد الرحمن (2020)، تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من المخاطر المصرفية في ضوء مقررات لجنة بازل3. مجلة القرطاس للعلوم الانسانية والتطبيقية، 8، 385-408.
5. حاشي، فايزة ام الخير(2023)، دور الأساليب الحديثة للإجراءات التحليلية في تعزيز جودة عملية التدقيق-دراسة مسحية لعينة من محافظي الحسابات بالجزائر. مجاميع المعرفة، العدد 9المجلد (1)، 74-94.
6. خضير، محمد حسن، الزبيدي، سارة ناجي (2023)، أهمية استخدام الاجراءات التحليلية خلال مراحل عملية التدقيق، معيار التدقيق (520)، (دراسة استطلاعية لآراء عيّنة من مراقبي الحسابات في العراق)، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، المجلد2العدد(71)، 167-201.

7. عبد الخالق، دبي عبد، كرار، محمد سعد (2022)، تحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي (مصرف الاقتصاد حالة دراسية)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد 14المجلد (3)، 507-526.
8. العبيدي ،صبيحة برزان (2022)، إجراءات تدقيق المخالفات المحاسبية على وفق معايير التدقيق الدولية (بحث تطبيقي في مديرية بلدية كربلاء)، *مجلة دراسات محاسبية ومالية*(60)*17* ، 273-288

9. هادى، جاهل حسن، حسين، حنظل علي (2020)، أثر التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر السيولة في المصارف الخاصة(دراسة ميدانية على المصارف الخاصة في محافظة كربلاء)-العراق (المجلة المصرية للدراسات التجارية)،العدد 44 المجلد(2)، 1-29.

د- الرسائل والاطاريح

1. ابو سنيده، نادية المجيد، 2015،دور التدقيق التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق من وجهة نظر المحاسب القانوني في قطاع غزة، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
2. احمد، احمد فرج(2017)، دور حوكمة التدقيق في الحد من فجوة التوقعات في التدقيق(دراسة ميدانية) رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، جمهورية السودان.
3. الاسدي، مرتضى عبد الحافظ (2017)، قياس اثر مخاطر(السيولة، الائتمان، ملاءة رأس المال) في درجة الأمان المصرفي، دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة (2005-2015)، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، العراق .

4. الباز، علاء جواد(2015)، مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الفلسطينية(دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين .
5. البديري، صلاح عامر ابو هونه(2016)، اثر كفاية رأس المال المصرفي على المخاطر والربحية والسيولة للمصارف دراسة في عينة من المصارف العراقية وفقاً لمقررات لجنة بازل 3 ، أطروحة دكتوراه، ، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد
6. حسين، فدوى ميرغني (2017)، أثر إستخدام التدقيق التحليلية في تقليل مخاطر قرارات الإئتمان المصرفي(دراسة ميدانية على مصرف المزارع التجاري)، رسالة ماجستير، جامعة النيلين ، الخرطوم، السودان.
7. حميد، ثائر كامل. (2020). تأثير جودة الارباح المحاسبية باستخدام انموذج الاستدامة (استمرارية الارباح) والقدرة التنبؤية في استمرارية المصارف: بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية .*مجلة دراسات محاسبية ومالية*.226-209 ,(52)*15* ,
8. سعيد، أمين عبد الجليل(2021)، دور التحليل المالي و نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الحد من التعثر المصرفي، اطروحة دكتوراه في الدراسات المصرفية، كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا.
9. عبدالله، منى عوض (2017)، أثر الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية على فجوة التوقعات في التدقيق (دراسة ميدانية على بنك فيصل الاسلامي)، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا، الخرطوم ، جمهورية السودان
10. عتروس، صونيا(2015)، ادوات إدارة السيولة في المصارف ودورها في التخفيض من خطرالسيولة،(درسة حالة المصرف الوطني الجزائري) ، رسالة ماجستير في العلوم التسيير-جامعة أم البواقي- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-الجزائر

11. علي، حسام عباس(2019)، تقييم المصارف التجارية وفق نموذج CAMELS في ظل العوائد والمخاطر، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى.
12. عميرش، ايمان (2017)، مدى استخدام الاجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي (دراسة مقارنة بين كل من الجزائر و فرنسا)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس– سطيف ،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
13. عنتر، علياء عادل (2016)، أثر الممارسات الاحتيالية في المحاسبة على فجوة التوقعات في التدقيق(دراسة ميدانية)،رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.
14. قايس، حفاف محمد شتوح (2017)، التحوط من المخاطر المالية في المصارف (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار) ، رسالة ماجستير، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التفسير قسم العلوم التجارية، الجزائر.
15. كردودي، سهام(2015)، دور التدقيق التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات (دراسة حالة مركب تكرير الملح لوطاية بسكرة)، أطروحة دكتوراه ، قسم علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
16. مطر، اسماعيل محمد(2015)، مدى استخدام إجراءات التدقيق التحليلية من قبل المدققين الداخلين في المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

17.المطيري،حسين محسن (2022) .أثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي CAMELS كأداة رقابية على المصارف التجارية الخاصة العراقية للفترة 2016-2020 .*مجلة المحاسبة والدراسات المالية* ، (58) *17* .

18.ميرزا، سمير مبارك (2020) ، تقويم اجراءات المدقق للتحقق من ملائمة فرض الاستمرارية على وفق معايير التدقيق الدولية (دراسة تحليلية لأحد المصارف الخاصة المتعثرة). مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الانسانية، 1(1)، 119-138.

19.نشاد، زهراء حسين(2021)، انعكاس المخاطر المالية النظامية على تحقيق الميزات التنافسية وفقاً لمقررات بازل 3، دراسة تطبيقية في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة المثنى، كلية الادارة والاقتصاد، المثنى، العراق.

ثانيا:المصادر الاجنبية

A-The Books:

1. **Ahlawat, S., & Gupta, S. (2019). Essentials of auditing (3rd ed.). S. Chand Publishing.**
2. **Arens, A. A., Elder, R. J., & Beasley, M. S. (2017). Auditing and assurance services: An integrated approach (16th ed.). Pearson.**
3. **Bailey, A. D. (2016). A practical guide to auditing banks and financial institutions (2nd ed.). Wiley.**
4. **Bessis. J., (2015), "Risk management in banking" ،John Wiley & Sons.**
5. **Bologna, G. J. (2019). Bank internal audit: A working guide to regulatory compliance (3rd ed.). Wiley.**
6. **Boynton, W. C., & Johnson, R. N. (2018). Modern auditing and assurance services (6th ed.). Wiley.**

7. **Cecchetti & Fackler, J., (2015)، "Money banking and financial markets" (Vol. 4). McGraw-Hill/Irwin.**
8. **Chan, E. W. (2017). Banking and financial institutions: A guide for directors, investors, and borrowers (2nd ed.). Wiley.**
9. **Collier, P. M. (2015). Accounting for managers: Interpreting accounting information for decision-making (5th ed.). Wiley.**
10. **Datar, S. M., Rajan, M. V., & Horngren, C. T. (2016). Cost accounting: A managerial emphasis (15th ed.). Pearson.**
11. **Eilifsen, A., Messier Jr, W., Glover, S., & Prawitt, D. (2012). *EBOOK: Auditing and Assurance Services*. McGraw Hill.**
12. **Fadzil, F. H. (2018). Auditing in the banking environment: A practical guide. McGraw Hill Education.**
13. **Ghazali, N. A. M. (2018). Auditing practices in Malaysia (3rd ed.). Wolters Kluwer.**
14. **Golder, P. N., & Walters, M. A. (2018). The handbook of international auditing, assurance, and ethics pronouncements (26th ed.). Wolters Kluwer.**
15. **Gramling, A. A., & Rittenberg, L. E. (2019). Auditing: A risk-based approach to conducting a quality audit (11th ed.). Cengage.**
16. **Gray, G. L., & Manson, S. D. (2015). Bank performance, risk and firm financing. Palgrave Macmillan.**
17. **Horcher, K. A., (2005), "Essentials of financial risk management", John Wiley & Sons.**
18. **Hunton, J. E., & Rose, J. M. (2016). Understanding and auditing big data (2nd ed.). AICPA.**

19. **Knechel, W. R., & Salterio, S. E. (2016). Auditing: Assurance and risk (4th ed.). Routledge.**
20. **Rittenberg, L. E., & Schwieger, B. (2017). Auditing: A business risk approach (8th ed.). Cengage.**
21. **Stolowy, H., & Lebas, M. J. (2019). Financial accounting and reporting: A global perspective (6th ed.). Cengage.**
22. **Switzer, L. N. (2018). The internal auditor at work: A practical guide to everyday challenges. Wiley.**
23. **Warren, C. S., & Reeve, J. M. (2016). Financial accounting (14th ed.). Cengage.**
24. **Whittington, R., & Pany, K. (2017). Principles of auditing and other assurance services (21st ed.). McGraw Hill Education.**
25. **Zabihollah, R. (2018). Principles of auditing and other assurance services (21st ed.). McGraw Hill Education.**

Journals &B- Periodicals Researches

1. **Amalia, F. A., Sutrisno, S., & Baridwan, Z. (2019). Audit Quality: Does Time Pressure Influence Independence and Audit Procedure Compliance of Auditor?. Journal of Accounting and Investment, 20(1), 130-144.**
2. **Abadi, K., Purba, D. M., & Fauzia, Q. (2019). The Impact of Liquidity Ratio, Leverage Ratio, Company Size and Audit Quality on Going Concern Audit Opinion. Jurnal Akuntansi Trisakti, 6(1), 69-82.**
3. **Abdillah, M. R., Mardijuwono, A. W., & Habiburrochman, H. (2019). The effect of company characteristics and auditor characteristics to audit report lag. Asian Journal of Accounting Research, 4(1), 129-144.**
4. **Abdullatif, M., Banna, A., El-Sahsah, D., & Wafa, T. (2021). Exploring the application of analytical procedures by Jordanian external auditors. Journal of Governance and Regulation/Volume, 10(3).**

5. **Abiodun, E. A. (2020). Internal control procedures and firm's performance. International Journal of Scientific & Technology Research, 9(2), 407-415.**
6. **Adamowicz، T. ،(2018)، "Types of risk in banking operations– categorization and definitions" ، Economic and Regional Studies (Studia Ekonomiczne i Regionalne)، 11(673-2019-911).**
7. **Adesina, & Asiriuwa (2020). Does forensic audit influence fraud control? Evidence from Nigerian deposit money banks. Banks and Bank Systems, 15(2), 214.**
8. **Akter, R., Ahmad, S., & Islam, S. (2018). Camels Model Application of Non-Bank Financial Institution: Bangladesh Perspective. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 22, 1.**
9. **Al Qtaish, H., Makhlouf, M. H., & Joudeh, A. (2022). The Effect of Auditors' Use of Analytical Procedures in the Light of ISA 520 on Audit Quality. Evidence from Jordan. Estudios de economía aplicada, 16-27.**
10. **Albitar & Hussainey (2020). Auditing in times of social distancing: the effect of COVID-19 on auditing quality. International Journal of Accounting & Information Management, 29(1), 169-178.**
11. **Algabry, L., Alhabshi, S. M., Soualhi, Y., & Alaeddin, O. (2020). Conceptual framework of internal Sharīʿah audit effectiveness factors in Islamic banks. ISRA International Journal of Islamic Finance, 12(2), hhh171-193.**
12. **Al–Husainy, L. S. S., & Al–Baaj, Q. M. (2022). The impact of financial distress prediction and its index using the SHERROD model on accounting earning and continuity Applied study in a sample of commercial banks listed in the Iraqi market for securities. AL-Qadisiyah Journal For Administrative and Economic sciences, 24(3).**

13. **Ali, O., Ally, M., & Dwivedi, Y. (2020). The state of play of blockchain technology in the financial services sector: A systematic literature review. International Journal of Information Management, 54, 102-199.**
14. **Al-Khasawneh, R. O. H. (2021). Impact of corona pandemic (COVID-19) on external audit on Jordanian banks. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 25(1), 1-11.**
15. **Al-Masoodi, H., Al-Kawaz, S., Abbas, A. (2020). "Accounting Readings During the Time of Covid-19", International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding, Vol.7, No. 5.**
16. **Amoradi, F., and J. M. Mosaee, 2015, "Causes a Gap Between the Expectations of Auditors and Users of Audit Reports", Journal of Research in Business, Economics and Management, 3 (1) (June 12),**
17. **Amoush, A. H. (2017). The Internal Auditing Procedures Effectiveness in the Jordanian Commercial Banks. International Business Research, 10(3), 203-214.**
18. **Anggarini, D., & Zulfikar, Z. (2022). Factors Affecting Audit Opinion Going Concern. Proceedings of the International Conference on Economics and Business Studies (ICOEBS 2022).**
19. **Appelbaum, D. A., Kogan, A., & Vasarhelyi, M. A. (2018). Analytical procedures in external auditing: A comprehensive literature survey and framework for external audit analytics. Journal of Accounting Literature.**
20. **Arsih, L. (2021). THE INFLUENCE OF GOING CONCERN OPINIONS, MEASURES AND PROFITABILITY ON AUDITORS SWITCHING. Jurnal Ekonomi, 10(01), 9-12.**

21. **Backof, A. G., K. Bowlin, & B. M. Goodson, 2014, "The Impact of Proposed Changes to the Content of the Audit Report on Jurors' Assessments of Auditor Negligence", (August), Available at: SSRN 2446057.**
22. **Baskan, T. (2020) "Analyzing the Going Concern Uncertainty During the Period Of COVID-19 Pandemic in terms of Independent Auditor's Reports", ISPEC International Journal of Social Sciences & Humanities.**
23. **Bedard, J. C., S. Sutton, V. Arnold, and J. R. Phillips (2012). "Another piece of the "expectations gap": What do Investors know About Auditor Involvement with Information in the Annual Report?", Current Issues in Auditing, 6 (1): 17–30**
24. **Bik, O.P., & Hooghiemstra, R. (2018). Cultural Differences in Auditors' Compliance with Audit Firm Policy on Fraud Risk Assessment Procedures. Auditing-a Journal of Practice & Theory, 37, 25-48.**
25. **Binder Dijker Otte (BDO), (2020), "Potential Effects of the Coronavirus Outbreak on 2020 Reporting Periods and Onward", 18 March: 1-11, Available .**
26. **Carson, E., Fargher, N.L., Geiger, M.A., Lennox, C., Raghunandan, K., & Willekens, M. (2013). Audit Reporting for Going-Concern Uncertainty: A Research Synthesis. Auditing-a Journal of Practice & Theory, 32, 353-384.**
27. **Chen, P. F., He, S., Ma, Z. and Stice, D. (2016). "The Information Role of Audit Opinions in Debt Contracting", Journal of Accounting and Economics. https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2015.04.002**
28. **Chen, S. (2019). An effective going concern prediction model for the sustainability of enterprises and capital market development. Applied Economics,51(31),38 https://doi.org/10.1080/00036846.2019.1578855**

29. **Chung, H., Sonu, C. H., Zang, Y., & Choi, J. H. (2019). Opinion shopping to avoid a going concern audit opinion and subsequent audit quality Auditing: A Journal of Practice & Theory, 38(2), 101-123.**

30. **Church, B. K., Davis, S. M., and McCracken, S. A. (2008). "The Auditor's Reporting Model: A Literature Overview and Research Synthesis"InAccountinHorizons .https://doi.org/10.2308/acch.2008.22.1.69**

31. **Dong, B., Robinson, D., & Robinson, M. (2015). "The market's response to earnings surprises After First-Time going-concern Modifications", Advances in Accounting . https://doi.org/10.1016/j.adiac.2015.03.001**

32. **Ezejiofor, R. A., & Okolocha, C. B. (2020). Effect of internal audit function on financial performance of commercial banks in Nigeria. International Journal of Advanced Academic Research (Social and Management Sciences), 6(7).**

33. **Feldmann, D. and Read, W. J. (2013). "Going-Concern Audit Opinions for Bankrupt Companies Impact of Credit Rating", Managerial Auditing Journal,https://doi.org/10.1108/02686901311311936.**

34. **Gallizo, J. L., & Saladrigues, R. (2016). An analysis of determinants of going concern audit opinion: Evidence from Spain stock exchange. Intangible Capital, 12(1), 1-16.**

35. **Georgios, K., & Elvis, K. (2019). Bank Value using Camels Model Evidence from Balkans Banking System. International Research Journal of Finance and Economics, 176, 182-195.**

36. **Gliem, J. a, & Gliem, R. R. (2003). "Calculating, Interpreting, and ReportingCronbach's Alpha Reliability Coefficient for Likert-Type Scales", 2003 MidwestResearch to Practice Conference in Adult, Continuing, and Community Education. https://doi.org/10.1109/PROC.1975.9792.**

37. **Goo, Y. J. J., Chi, D. J., & Shen, Z. D. (2016). Improving the prediction of going concern of Taiwanese listed companies using a hybrid of LASSO with data mining techniques. SpringerPlus, 5(1), 1-18.**
38. **Greenwood, M., & Zhan, R. (2019). Audit adjustments and public sector audit quality. Abacus, 55(3), 511-534.**
39. **Gromis di Trana, M., & Alfiero, S. (2019). The role of the ISA 570 "Adverse key financial ratios" in going concern assessment in Italy. Corporate Ownership & Control, 16(4), 8-18.**
40. **Hazaea, S. A., Tabash, M. I., Zhu, J., Khatib, S. F., & Farhan, N. H. (2021). Internal audit and financial performance of Yemeni commercial banks: Empirical evidence. Banks and Bank Systems, 16(2), 137-147.**
41. **Himam, M. F., & Masitoh, E. (2020). The Effect of Audit Quality, Liquidity, Solvability, and Profitability on Audit Going Concern Opinion. Jasa (Jurnal Akuntansi, Audit Dan Sistem Informasi Akuntansi), 4(1), 104-115.**
42. **Inayah, L., Saebani, A., & Darmastuti, D. (2021). Determinasi Penerimaaan Opini Audit Going Concern. Konferensi Riset Nasional Ekonomi Manajemen dan Akuntansi, 2(1), 471-483.**
43. **International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB). 2015. Comunicating Key Audit Matters in the Independent Auditor's Report, (ISA) 700(New), New York, NY: IAASB. - International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB). Going Concern.**
44. **International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB). 2015. Forming an opinion and reporting on financial statements. International Standard on Auditing (ISA) 700 revised. New York, NY: IAASB.**

45. **Ismail, S. A. A., Mahmood, S. M., & Hussein, A. I. (2021). The impact of the agency costs on the going concern under the auditor industry specialization: An empirical study on private banks in Iraq. Academy of Entrepreneurship Journal, 27, 1-11.**

46. **Kaaroud, M. A., Mohd Ariffin, N., & Ahmad, M. (2020). The extent of audit report lag and governance mechanisms: Evidence from Islamic banking institutions in Malaysia. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 11(1), 70-89.**

47. **Larasati, D. A., Ratri, M. C., Nasih, M., & Harymawan, I. (2019). Independent audit committee, risk management committee, and audit fees. Cogent Business & Management, 6(1), 1707042.**

48. **Maso, L.D., Lobo, G.J., Mazzi, F., & Paugam, L. (2020). Implications of the Joint Provision of CSR Assurance and Financial Audit for Auditors' Assessment of Going Concern Risk. Contemporary Accounting Research, 37, 248-289.**

49. **Matanova, N., Steigner, T., Yi, B., and Zheng, Q. (2019). "Going Concern Opinions and IPO Pricing Accuracy", Review of Quantitative Finance and Accounting.https://doi.org/10.1007/s11156-018-0747-0**

50. **Matrood, A. K., & Khilkhal, N. S. (2019). The Impact of Applying Analytical Procedures by External Auditor in Accordance with ISA 520 on Audit Performance Improvement: An Exploratory Study in the Iraqi Audit Firms and Companies. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 23(1), 1-21.**

51. Miklaszewska، E.، Kil، K.، & Pawłowska، M.، (2020)، "Is reputational risk important for bank performance? Evidence from CEE-11 countries" ، Argumenta Oeconomica،
52. Moolman, A. M. (2017). The usefulness of analytical procedures, other than ratio and trend analysis, for auditor decisions. International Business & Economics Research Journal (IBER), 16(3), 171-184.
53. Naeem Sabah. (2019). "The Impact of Applying Analytical Procedures by External Auditor in Accordance with ISA 520 on Audit performance improvement: An Exploratory Story in the Iraqi Audit Firms and Companies" Vol.23, Issue1, 2019
54. Nayebyan, S. (2019). Isa 570 Going Concern: Implementatıon and Recommendations in Turkey (Doctoral dissertation, Marmara Universitesi (Turkey)).
55. Nikolovski, P., Zdravkoski, I., Menkinoski, G., Dicevska, S., & Karadjova, V. (2016). The concept of audit risk. International Journal of Sciences: Basic and Applied Research (IJSBAR), 27(1), 22-31.
56. Osman, M. N. H., Latiff, A. R. A., Daud, Z. M., Sori, Z. M., & Turmin, S. Z. (2018). Possible impact of the latest international standard of auditing 570 on the rate of going concern opinion issuance in Malaysia. Journal of Technology Management and Business, 5(2).
57. Pazarskis, M., Koutoupis, A., Kyriakou, M., & Galanis, S. (2023). A risk-based internal audit methodology for Greek local government organizations. Journal of Operational Risk, 18(1).
58. Prasetyo, M. H., Dewi, V. S., & Maharani, B. (2021). Influence of Audit Tenure, Audit Lag, Opinion Shopping, Liquidity, Leverage, and Profitability on Audit

Going Concern Opinion (A Study on Manufacturing Companies Listing in Indonesian Stock Exchange 2015-2019). Borobudur Accounting Review, 32-45.

59. Putra, W. M., & Purnamawati, R. (2021, January). The Effect of Audit Tenure, Audit Delay, Company Growth, Profitability, Leverage, and Financial Difficulties on Acceptance of Going Concern Audit Opinions. In 4th International Conference on Sustainable Innovation 2020-Accounting and Management (ICoSIAMS 2020) (pp. 199-208). Atlantis Press.

60. Putri, R., Wahyono, E., Lambut, A. K., & Hadi, A. H. (2022). FACTORS INFLUENCING AUDITORS'GOING CONCERN OPINION. The International Journal of Accounting and Business Society, 30(3), 01-10.

61. Qassim, S. A. A. S. D., & Al-Baaj, M. (2022). Using CAMELS as a tool for Evaluate Banking Performance" A Sample Application Study of Iraqi Banks listed on Iraq's Stock Market For the Period (2015-2020). AL-Qadisiyah Journal For Administrative and Economic sciences, 24(3).

62. Qiu, W., Chu, C., Mao, A., & Wu, J. (2018). "The Impacts on Health, Society, and Economy of SARS and H7N9 Outbreaks in China: A Case Comparison Study", Journal of Environmental and Public Health. https://doi.org/10.1155/2018/2710185.

63. Quoc Trung, N.K. (2021). Determinants of bank performance in Vietnamese commercial banks: an application of the camels model. Cogent Business & Management, Akter, R., Ahmad, S., & Islam, S. (2018). Camels Model Application of Non-Bank Financial Institution: Bangladesh Perspective. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 22, 1.8.

64. Ramadhan, A. P., & Sumardjo, M. (2021). Previous years audit opinions, profitability, audit tenure and quality control system on going concern audit

opinion. European Journal of Business and Management Research, 6(2), 140-145.

65. Rashid, C. A. (2017). The Importance of Audit Procedure in Collecting Audit Evidence/Case of Kurdistan Region/Iraq. International Journal of Social Sciences & Educational Studies, 4(2), 15.

66. Salawu, R. O., Moromoke Oladejo, T., & Godwin, I. (2017) Going concern and audit opinion of nigerian banking industry Revista Internacional Administracion & Finanzas, 9(1), 63-72.

67. Salawu, R. O., Moromoke Oladejo, T., & Godwin, I. (2017). Going concern and audit opinion of nigerian banking industry. Revista Internacional Administracion & Finanzas, 9(1), 63-72.

68. Segal, Milton. (2017). "ISA 701: Key Audit Matters - An Exploration of the Rationale and Possible Unintended Consequences in a South African." „Journal of Economic and Financial Sciences, 10(2):

69. Shbeilat, M. K. (2019). International Standard on Auditing No. 260 and Audit Quality: Evidence from Jordan. International Business Research, 12(4), 61-75.

70. Simamora, R. A., & Hendarjatno, H. (2019). The effects of audit client tenure, audit lag, opinion shopping, liquidity ratio, and leverage to the going concern audit opinion. Asian Journal of Accounting Research, 4(1), 145-156.

71. Simnett, Roger, and Anna Huggins. (2014). "Enhancing the Auditor's Report: To What Extent Is There Support for the IAASB's Proposed Changes?" Accounting Horizons, 28(4)

72. Springborn, M., Chowell, G., MacLachlan, M. and Fenichel, E. P. (2015). "Accounting for Behavioral Responses During a flu Epidemic Using Home

Television Viewing". BMC Infectious Diseases. https://doi.org/10.1186/s12879-014-0691-0.

73. Srimindarti, C., Suwarti, T., Oktaviani, R. M., & Fajar, J. A. (2019, July). Determinants of Going Concern Audit Opinion. In International Conference on Banking, Accounting, Management, and Economics (ICOBAME 2018) (pp. 96-99). Atlantis Press.

74. Sudarmono, S., & Tobing, A. N. L. (2022). Designing Risk-Based Internal Audit Plan in the Internal Auditor Division (A Case Study in PT. XY). Budapest International Research and Critics Institute-Journal (BIRCI-Journal), 5(1), 528-542.

75. Sulce, R., Avlokulov, A. Z., & Abdieva, N. S. (2021). Improving the Application of Analytical Procedures based on International Auditing Standards. International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding, 8(10), 271-275.

76. Surbakti, S. Y., Crisia, M. V., & Sipahatur, T. T. U. (2022). Effect of Profitability, Liquidity, Solvency and Firm Size on Going Concern Opinion. Budapest International Research and Critics Institute-Journal (BIRCI-Journal), 5(1), 1114-1125.

77. Tamimi, O. (2021). The role of internal audit in risk management from the perspective of risk managers in the banking sector. Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 15(2), 114-129.

78. Todorovic, V., Furtula, S., & Durkalić, D. (2018). MEASURING PERFORMANCE OF THE SERBIAN BANKING SECTOR USING CAMELS MODEL. Tm-technisches Messen, 961-977.

79. **Triani, N. N. A., Satyawan, M. D. and Yanthi, M. D. (2017). "Determining The Effectiveness of Going Concern Audit Opinion by ISA 570", Asian Journal ofAccounting Research. https://doi.org/10.1108/ajar-2017-02-02-b004.**

80. **Tušek, B., and Ježovita, A. (2018). "The Key Audit Matters as AN Element of the Independent Auditor's Report – A Booster to the Corporate Governance."InterEULawEast: Journal for the International and European Law, Economics and Market Integrations, , Vol. V (2) https://doi.org/10.22598/iele.2018.5.2.9.**

81. **Were, B. W., Warui, F., & Kariuki, G. (2023). effects of risk-based internal audit practices on financial performance of insurance firms listed at the Nairobi Securities Exchange, Kenya. International Academic Journal of Economics and Finance, 3 (8), 380, 408, 2.**

82. **Wheeler, S. W., Cereola, S. J., and Louwers, T. J. (2014). "The Impact of Auditor Association on Client Multi-Venue Disclosure Transparency", Current Issues in Auditing.https://doi.org/10.2308/ciia-50811**

83. **Widoretno, A. A. (2019). Factors That Influence The Acceptance of Going Concern Audit Opinion on Manufacture Companies. Journal of Economics, Business, and Government Challenges, 2(1), 49-57.**

84. **Xu, & Kalelkar, R. (2020). Consequences of Going-Concern Opinion Inaccuracy at the Audit Office Level. Auditing-a Journal of Practice & Theory, 39, 185-208.**

85. **Yazdaniyan, S. M., & Dastgir, M. (2019). Investigating problems and obstacles of the risk-based auditing in iran and prioritizing them. International Journal of Finance & Managerial Accounting, 4(15),**

C- Thesis and Dissertation

1. **Ahmad, S. (2018). The role of internal audit in the banking industry: A case study of selected commercial banks in Pakistan. (Master's thesis). Institute of Business Administration, Karachi.**
2. **Almutairi, M. (2020). The impact of internal audit function on risk management in the Saudi Arabian banking sector. (Master's thesis). Imam Abdulrahman Bin Faisal University, Saudi Arabia.**
3. **Awang, S. A. (2018). The effectiveness of internal audit in Malaysian Islamic banks: A case study approach. (Master's thesis). Universiti Utara Malaysia, Malaysia.**
4. **Chia, W. (2019). The role of internal audit in corporate governance and risk management in the Malaysian banking industry. (Master's thesis). University of Malaya, Malaysia.**
5. **Du, T. (2018). The effect of audit quality on bank loan contracts: Evidence from China. (Master's thesis). Shanghai Jiao Tong University, China.**
6. **Halilovic, A. (2019). Internal audit in the banking sector: Case study of Bosnia and Herzegovina. (Master's thesis). International Burch University, Bosnia and Herzegovina.**
7. **Khamis, K. (2019). The impact of internal audit on risk management in the Libyan banking sector. (Master's thesis). Al Akhawayn University, Morocco.**
8. **Kwok, J. T. (2018). The impact of audit quality on the risk-taking behavior of banks in Hong Kong. (Master's thesis). Hong Kong Baptist University, Hong Kong.**
9. **Lam, K. (2018). The effectiveness of internal audit in Chinese banks: Evidence from Shenzhen. (Master's thesis). City University of Hong Kong, Hong Kong.**

10. **Maboni, A. M. (2018). The effect of internal audit on financial performance of commercial banks in Tanzania: A case of CRDB Bank Plc. (Master's thesis). Mzumbe University, Tanzania.**
11. **Matkovic, P. (2018). The role of internal audit in the management of operational risks in the banking sector. (Master's thesis). University of Zagreb, Croatia.**
12. **Abad, D., Sánchez-Ballesta, J. P., and Yagüe, J. (2017). Audit opinions and information asymmetry in the stock market. *Accounting and Finance.*https://doi.org/10.1111/acfi.12175.**
13. **Al-Abdullah, N. (2016). The effect of internal audit quality on financial performance: An empirical study on the Jordanian banking sector. (Doctoral dissertation). Al-Balqa Applied University, Jordan.**
14. **Aljuraifani, H. (2020). The role of internal audit in reducing financial fraud in the Saudi banking sector. (Doctoral dissertation). University of the West of Scotland, UK.**
15. **Demir, Ö. (2018). An analysis of internal auditing practices in the Turkish banking sector. (Doctoral dissertation). Ege University, Turkey.**
16. **Gbajumo-Sheriff, M. (2018). Effect of internal audit on the performance of Nigerian banks. (Doctoral dissertation).Babcock University, Nigeria.**
17. **Kiti, S. (2018). The impact of internal audit function on corporate governance the banking sector: Evidence from Tanzania. (Doctoral dissertation). The Open University of Tanzania, Tanzania**
18. **Kohlbeck, M. J. (2015). The impact of the Sarbanes-Oxley Act on audit fees: Evidence from the banking industry. (Doctoral dissertation). University of Wisconsin-Milwaukee, USA**

.

الملاحق

	ملحق (1) بعض البيانات المالية لمصرف بغداد			
النسبة	2018	2019	2020	2021
راس المال	262,032,662,000	270,677,976,000	225,491,119,000	264,734,732,000
الموجودات الخطرة	206,922,492,000	420,630,545,000	789,022,795,000	784,303,897,000
مخصص القروض	182,070,000	556,920,000	7,990,846,000	19,830,919,000
اجمالي القروض	168,545,710,000	180,140,893,000	191,580,010,000	121,000,000,000
صافي الدخل	4,152,102,000	7,298,604,000	20,200,071,000	29,700,000,000
اجمالي الموجودات	1,113,538,558,000	1,132,744,205,000	1,419,528,238,000	1,539,808,656,000
الموجودات السائلة	788,700,737,000	690,513,765,000	1,034,330,192,000	887,817,261,000
حقوق الملكية	266,742,720,000	273,641,424,000	278,435,852,000	309,129,877,000
اجمالي المطلوبات	846,795,838,000	859,102,781,000	1,141,092,385,000	1,230,678,778,000
صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب	5,427,845,000	10,837,194,000	25,775,190,000	37148542000
الموجودات الثابتة	42,968,467,000	50,208,261,000	55,805,957,000	6,052,275,000
	ملحق (2) بعض البيانات المالية للمصرف التجاري العراقي			
النسبة	2018	2019	2020	2021
راس المال	291,681,056,000	287,860,604,000	307,737,093,000	314,425,240,000
الموجودات الخطرة	44,353,558,000	54,399,099,000	417,455,910,000	317,816,018,000
اجمالي القروض	31,242,075,000	32,150,410,000	43,386,710,000	50,003,592,000
صافي الدخل	10,864,383,000	6,532,195,000	35,456,553,000	13,009,256,000
اجمالي الموجودات	443,945,613,000	449,777,104,000	616,949,229,000	512,311,665,000
الموجودات السائلة	155,818,299,000	238,320,527,000	401,044,663,000	697,871,000,000
حقوق الملكية	283,958,246,000	271,929,254,000	307,754,629,000	314,542,919,000
اجمالي المطلوبات	159,987,367,000	177,847,850,000	309,194,600,000	197,768,746,000
صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب	11,647,759,000	6,532,195,000	40,366,425,000	13,009,256,000
الموجودات الثابتة	1,778,609,000	3,167,059,000	3,229,798,000	3,931,756,000
	ملحق(3) بعض البيانات المالية المصرف الأهلي العراقي			
النسبة	2018	2019	2020	2021
راس المال	268,552,796,000	287,860,604,000	303,282,812,000	307,757,495,000
الموجودات الخطرة	147,301,915,000	941,434,328,000	981,105,540,000	1,183,977,770,000
مخصص القروض	1,024,315,000	1,258,935,000	3,623,323,000	1,999,480,000
اجمالي القروض	64,370,354,000	186,152,350,000	308,865,933,000	866,613,924,000
صافي الدخل	-7,912,541,000	9,164,205,000	19,907,518,000	26,163,348,000
اجمالي الموجودات	525,757,058,000	632,802,650,000	893,964,966,000	1,821,341,840,000
الموجودات السائلة	378,455,143,000	355,227,378,000	441,117,429,000	610,108,000,000
حقوق الملكية	257,849,745,000	256,641,507,000	307,483,051,000	315,862,148,000
اجمالي المطلوبات	267,907,313,000	376,161,143,000	586,481,915,000	1,505,479,691,000
صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب	-5,616,243,000	11,467,384.000	24,707,854,000	32,370,618.000
الموجودات الثابتة	14,923,744,000	17,157,550,000	18,047,405,000	34,894,217,000

	ملحق (4)بعض البيانات المالية لمصرف الشرق الاوسط			
	2018	2019	2020	
رأس المال	268,552,796,000	269,710,722,000	268,268,899,000	271,678,336,000
الموجودات الخطرة	253,901,154,000	271,005,645,000	247,080,968,000	213,211,868,000
مخصص القروض	10,469,004,180	10,724,919,253	19,016,888,153	19,252,064,726
اجمالي القروض	82,937,096,000	85,336,543,000	85,136,467,000	84,550,800,000
صافي الدخل	-2,295,243,000	786,770,000	-2,095,830,000	290,173,000
اجمالي الموجودات	800,749,802,000	658,231,494,000	647,868,750,000	640,721,811,000
الموجودات السائلة	474,994,577,000	326,833,240,000	317,314,325,000	338,016,053,000
حقوق الملكية	267,467,533,000	267,290,296,000	264,891,189,000	265,181,362,000
اجمالي المطلوبات	533,282,269,000	390,941,198,000	382,977,561,000	375,540,449,000
صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب	-1,985,298,000	193,789,000	-1,687,258,000	455,924,000
الموجودات الثابتة	93,780,021,000	93,253,755,000	94,278,526,000	107,314,945,000
	ملحق (5) بعض البيانات المالية لمصرف الخليج التجاري			
النسبة	2018	2019	2020	2021
راس المال	310,320,118,951	306,149,219,988	323,976,311,928	320,261,201,270
الموجودات الخطرة	330,287,226,380	290,891,693,359	276,288,352,557	317,816,018,000
اجمالي القروض	140,388,810,440	139,822,222,279	138,818,139,194	112,006,582,419
صافي الدخل	591,789,500	-3,931,357,837	-1,477,089	13,009,256,000
اجمالي الموجودات	578,336,518,931	549,145,530,701	510,798,283,631	538,490,755,397
الموجودات السائلة	248,049,292,551	258,253,837,342	234,509,931,074	223,157,019,162
حقوق الملكية	314,472,925,906	306,709,058,201	307,172,111,451	304,325,776,837
اجمالي المطلوبات	263,863,593,025	242,436,472,500	203,626,172,180	234,164,978,590
صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب	906,965,963	-3,931,357,837	40,366,425,000	13,009,256,000
الموجودات الثابتة	42,310,995,221	41,192,238,573	3,229,798,000	3,931,756,000
	ملحق (6) بعض البيانات المالية لمصرف الائتمان العراقي			
النسبة	2018	2019	2020	2021
راس المال	306,827,411,000	307,282,752,000	291,957,266,000	287,631,700,000
الموجودات الخطرة	86,637,455,000	69,789,131,000	109,573,645,000	108,541,787,000
اجمالي القروض	2,294,609,000	2,294,609,000	2,294,609,000	6,937,918,000
صافي الدخل	5,597,616,000	-5,121,655,000	-3,427,205,000	-4,938,429,000
اجمالي الموجودات	497,694,366,000	522,536,851,000	527,045,441,000	466,751,787,000
الموجودات السائلة	411,056,911,000	452,747,720,000	513,061,225,000	386,336,727,000
حقوق الملكية	313,498,305,000	297,126,650,000	293,699,445,000	314,542,919,000
اجمالي المطلوبات	184,196,061,000	225، 410، 201،000	233، 345، 996،000	177,990,771,000
صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب	6,765,843,000	-5,121,655,000	-34,272,055,000	-4,938,429,000
الموجودات الثابتة	4,297,640,000	8,659,927,000	10,687,955,000	10,441,238,000

	الملحق (7) بعض البيانات المالية لمصرف اشور الدولي			
النسبة	2018	2019	2020	2021
راس المال	270,822,040,000	269,787,219,000	277,902,968,000	287,334,245,000
الموجودات الخطرة	251,991,379,902	226,284,207,913	213,779,483,583	
اجمالي القروض	109,727,520,276	135,487,660,377	126,926,667,471	83,804,881,000
صافي الدخل	338,964,573	17,216,299	4,673,583,718	7,620,058,000
اجمالي الموجودات	607,084,862,905	529,829,506,291	571,480,175,360	613,525,839,000
الموجودات السائلة	355,093,483,003	303,545,298,378	357,700,691,777	333,317,924,000
حقوق الملكية	283,101,619,368	260,626,478,492	265,274,449,718	314,542,919,000
اجمالي المطلوبات	323,983,243,537	269,203,027,799	306,205,725,642	197,768,746,000
صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب	5,747,863,000	7,065,301,000	19,271,108,000	103,049,420,000
الموجودات الثابتة	28,499,499,000	24,305,599,000	3,229,798,000	17,903,729,000

	ملحق (8) بعض البيانات المالية لمصرف سومر التجاري			
النسبة	2018	2019	2020	2021
راس المال	273,480,780,000	274,693,308,000	262,223,104,000	263,267,497,000
الموجودات الخطرة	88,428,500,000	82,920,982,000	152,638,624,000	147,315,551,000
اجمالي القروض	75,426,665,000	67,288,301,000	40,876,605,000	32,984,198,000
صافي الدخل	912,959,000	1,008,783,000	1,066,854,000	1,167,546,000
اجمالي الموجودات	409,535,591,000	350,387,452,000	333,165,030,000	372,485,388,000
الموجودات السائلة	299,802,652,000	238,055,855,000	250,413,128,000	250,418,822,000
حقوق الملكية	268,424,123,000	269,467,762,000	262,925,705,000	26,492,957,000
اجمالي المطلوبات	141,099,103,000	80,916,438,000	70,237,554,000	108,392,431,000
صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب	1,074,069,000	1,186,803,000	1,255,122,000	1,373,583,000
الموجودات الثابتة	26,914,200,000	29,020,656,000	29,101,424,000	305,035,303,000

Abstract:

The study aims to explain the role of activating audit procedures in accordance with international standards to verify the continuity of banking activity, in accordance with the local work environment and the requirements of international banking oversight bodies, by preparing a proposed audit program based on international auditing standards to reveal the strengths and weaknesses of the banking sector, and to explain This affected the continuity of banking activity in the foreseeable future.

The study was applied to a sample of eight commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period (2018-2021), which are (Commercial Bank, Gulf Bank, National Bank of Iraq, Credit Bank of Iraq, Assyria International Bank, Sumer Bank, Bank of Baghdad, Middle East Bank) and relied on the inductive approach in the theoretical aspect, and the descriptive analytical approach in analyzing and studying the financial report data of those banks, relying on financial indicators and ratios in order to implement the proposed audit program, in order to prove or deny the hypothesis of the study.

The study concluded with a set of results, the most important of which is that activating audit procedures in accordance with international standards helps reduce banking risks through advance forecasting and hedging, to verify the continuity of banking activity, especially with regard to credit and liquidity risks and interest rate and capital risks. The study found that Adherence to international auditing standards can enhance the effectiveness of auditing procedures. One of the most important recommendations that came out of the study is the necessity of implementing an auditing program based on international standards in the banking regulatory authorities, because of its role in early detection of risks and disclosure of them to the relevant authorities. In order to take the necessary measures that protect banks and improve their continuity.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Al-Muthanna University

College of Administration and Economics

Department of Banking and Finance Science

Activating audit procedures in accordance with international standards to check going concern of banking activity

(An applied study of a sample of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange)

Master Thesis

Submit to board of the College of Administration and Economic - Muthanna University It is part of the requirements of obtaining a Master's degree in Financial and Banking Sciences

by the student:

Naseer Dhahir Jabir

Supervised By

Associate Professor Dr.

Waad Hadi Abd Al Hasani

1445 A.H **Al-Muthanna** **2023 A.D**